

الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
مذكرات توجيهية في السياسات



الأمم المتحدة

السياسة التجارية

موراي غبس

الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

(UNDESA)

-2007-

تنويهات

أتقدم بشكري الخاص إلى كمال مالهوترا على مساهماته ودعمه المتواصل وبخاصة إسهاماته في القسم الثالث والقسم الرابع. كما أنني أعبر عن امتناني الخاص لجوزيف ستغلينز على ملاحظاته القيمة التي تم إدماجها في النص إلى أقصى حد ممكن. إضافة إلى ذلك، أود أن أشكر كل من الأمين مانج وسباستيان ماثيو ويلمز أكبوز وكارلوس كوريا والعاملين بوحدة التجارة والتنمية البشرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجنيف على ملاحظاتهم التي أبدوها على مسودة سابقة من هذه الوثيقة. وأود أن أشكر أيضاً مارغريتا موسولينو على مساعدتها في جهود البحث.

إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعبر عن الشكر والامتنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الدعم المالي لمشروع إخراج هذه المذكرة.

نيويورك، حزيران/يونيو 2007

حقوق التأليف © لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (ديسا)

تهدف هذه المذكرة التوجيهية إلى تعزيز النظر في خيارات السياسة ومناقشتها تمهيداً لوضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. تم تحضير التحليلات والتقييمات والبيانات من قبل المؤلفين الذين قاموا بمراجعتها استجابة للملاحظات التي وردت من قبل عدة مراجعين. ولا تعبر هذه التحليلات والتقييمات والبيانات بالضرورة عن آراء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وينبغي ذكر المؤلف بشكل مناسب لغايات الاستشهاد والاقتباس.

تصدير

دعت الوثيقة الصادرة عن مؤتمر قمة العالم التي عقدتها الأمم المتحدة عام 2005 الدول إلى إعداد استراتيجيات إنمائية وطنية أخذة بعين الاعتبار الأهداف الإنمائية الدولية التي تم الاتفاق عليها في مختلف قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة التي انعقدت في العقود الماضية. وفي سبيل مساعدة الدول على القيام بهذه المهمة أقرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (ديسا) كتابة سلسلة من المذكرات لصانعي وواضعي السياسات في المجتمعات الحكومية والمدنية على حد سواء، وذلك في المجالات الرئيسية والمتربطة فيما بينها والمتصلة بصياغة الاستراتيجيات الإنمائية: سياسات الاقتصاد الكلي (الماكرو-اقتصادية) وسياسات النمو والسياسات التجارية والسياسات الاستثمارية والتكنولوجية والسياسات المالية والسياسة الاجتماعية وإصلاح مؤسسات الدولة. وقد حظي إعداد المذكرات بتمويل سخي بصورة جزئية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما وتقدم الزملاء في البرنامج الإنمائي بمقترحات للمذكرات وملاحظات عليها كانت مفيدة.

وتستند المذكرات التوجيهية الخاصة بالسياسات، والتي يقوم بتأليفها خبراء في هذه المجالات، على خبرة الأمم المتحدة وحواراتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتي يتم استكمالها بمعارف خارجية. إلا أن الرؤى المطروحة في المذكرات التوجيهية تعبر عن رؤية مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رؤية الأمم المتحدة. توفر المذكرات التوجيهية اقتراحات مادية بشأن وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتي تم إدخالها في جدول أعمال الأمم المتحدة، وذلك على المستوى الوطني. والهدف من المذكرات التوجيهية هو تزويد أولئك الذين يصيغون السياسات ويضعونها على المستوى الوطني بمجموعة من البدائل الممكنة عن الحلول القياسية التي تتبناها السياسة والتي سادت خلال العقود الماضية، ولا تهدف إلى تقديم وصفة بأية مجموعة منظمة من الإجراءات. وتعمل المذكرات على مساعدة الدول على استغلال وتوسيع حيز حرية التصرف في سياساتها – أي حيز المناورة الفعال المتاح لها في صياغة وإدماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية.

إنني أحث القراء على النظر إلى هذه المذكرات على أنها إسهام متمم للنقاش الدائر على المستوى الوطني بشأن التحديات التنموية التي تواجههم والسياسات اللازمة لمواجهتها. إن القضايا المختارة هي قطع حيوية في فسيافس السياسة التي تشكل أساس الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تمت تهيئتها لكي تعمل في النهاية على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام إلى جانب التضمين الاجتماعي والحماية البيئية.



خوسيه أنطونيو أوكامبو

مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الأمم المتحدة

نيويورك، حزيران/يونيو 2007

جدول المحتويات

7	1- الأهداف والغايات TU
7	المفاهيم الأساسية والنقاشات السابقة والحالية TU
7	مسألة توسيع نطاق حرية التصرف في مجال السياسات والخيارات المتاحة TU
8	التصميم والتنفيذ الفعالان TU
8	التغطية TU
9	2- نطاق حرية التصرف في الاستراتيجيات الإنمائية المستقبلية TU
9	السياق النظري TU
10	المدى الموسع للالتزامات التجارة الدولية TU
11	اتفاقيات التجارة الحرة أكثر تقييداً TU
12	الاستراتيجيات الإنمائية والمفاوضات التجارية TU
12	إعداد الاستراتيجية TU
13	المفاوضات متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية والأهداف الإنمائية للألفية TU
18	3- التعريفات والسياسة الصناعية TU
18	السياسة الصناعية والمفاوضات التجارية TU
19	الشراكات بين القطاعين العام والخاص TU
19	تحرير التعريفات وتقييدها TU
20	سياسة التعرف الجمركية واستراتيجية التصنيع TU
24	الخدمات والسياسة الصناعية TU
24	دعم المنتجات TU
26	4- الصادرات و الفقر TU
26	نمو الصادرات والأهداف الإنمائية للألفية TU
27	زيادة الإنتاجية TU
28	تعزيز العدالة TU
28	ضمان الاستدامة TU
28	عناصر الاستراتيجية التصديرية الشاملة الداعمة للفقراء TU
29	الولوج إلى الأسواق التصديرية TU
30	5- الزراعة والأمن الغذائي TU
30	الزراعة والأهداف الإنمائية للألفية TU
30	نظام معقد متعدد الأطراف TU
32	مزيد من التحرير الزراعي TU
33	التحرير والأمن الغذائي TU
36	نوع الجنس والتجارة الزراعية TU
37	6- تجارة الخدمات والاستراتيجيات الإنمائية TU
37	الخدمات والأهداف الإنمائية للألفية TU
37	فرص الحصول الشامل على الخدمات TU
37	الخدمات والقدرة التنافسية TU
38	صادرات الخدمات TU
38	المفاوضات حول تجارة الخدمات TU
38	مطلوب إطار تنظيمي قوي TU
39	السياسة الاستثمارية جوهرية للمفاوضات التجارية حول الخدمات TU
39	7- الاستثمار وتوفير الوظائف للشباب والحصول على التقنيات TU

40	الالتزامات الدولية بشأن السياسة الاستثمارية TU
40	شروط الأداء الاستثماري: أداة للتنمية TU
41	"جيل جديد" من اتفاقيات الاستثمار الثنائية TU
43	8- حركة الأشخاص الطبيعيين - إمكانية الولوج إلى سوق العمالة العالمية TU
43	حركة الأشخاص الطبيعيين والأهداف الإنمائية للألفية TU
43	أثر حركة الأشخاص الطبيعيين TU
44	إمكانية ولوج مزودي الخدمات إلى الأسواق TU
44	استراتيجية حركة الأشخاص الطبيعيين TU
46	9- حقوق الملكية الفكرية للفقراء TU
46	الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والأهداف الإنمائية للألفية TU
46	الصحة TU
47	المنافسة TU
47	الموارد الوراثية والزراعة والقرصنة البيولوجية TU
48	العلامات الجغرافية والمعرفة التقليدية TU
50	10- خيار اتفاقيات التجارة الحرة TU
50	اتفاقيات التجارة الحرة والأهداف الإنمائية للألفية TU
51	انتشار اتفاقات التجارة الحرة TU
51	المضامين التنموية لاتفاقيات التجارة الحرة TU
52	أكثر من معرونة!
52	اتفاقيات التجارة الحرة مع الشمال TU
53	...ومع الجنوب TU
54	نطاق حرية التصرف في مجال السياسات ضمن اتفاقات التجارة الحرة TU
57	11- الملحقات القطاعية TU
57	الملحق (3) أ: المنسوجات والألبسة: أما زالت الخطوة الأولى نحو التصنيع؟ TU
57	المنسوجات والألبسة والأهداف الإنمائية للألفية TU
57	الولوج إلى الأسواق TU
58	قوانين المنشآت TU
59	زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية TU
60	العدالة: تقاسم الفوائد TU
61	الملحق (3) ب: مؤسسات صيد السمك، تضع منتجات الفقراء في الأسواق TU
61	صيد الأسماك والأهداف الإنمائية للألفية TU
62	العوائق أمام تصدير منتجات الأسماك TU
62	معايير سلامة الأغذية ومؤسسات صيد السمك الصغيرة TU
64	الملحق (5) أ: الخدمات البيئية TU
66	الملحق (5) ب: خدمات الطاقة TU
66	مطلوب استثمارات هائلة لتلبية الطلب العالمي TU
66	كيف نكفل الوصول الشامل؟ TU
68	الملحق (5) ج: الخدمات المالية TU
68	التزامات مختلفة بالإصلاح المالي TU
68	تأثير التحرير TU
70	الملحق (5) د: خدمات التوزيع TU
70	الدور الاستراتيجي لخدمات التوزيع TU
70	تركيز الملكية TU
70	شروط التحرير TU
72	الملحق (5) هـ: الخدمات الصحية TU
74	المراجع TU

1- الأهداف والغايات

تتطرق هذه المذكرة التوجيهية إلى (أ) كيف يمكن للحكومات أن تجعل مركز اهتمام سياساتها التجارية يتخذ طابعاً محدداً مؤيداً للتنمية وداعماً للفقراء بطريقة تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقترح المذكرة (ب) الطرق التي يمكن من خلالها للحكومات السعي إلى تحقيق هذه الأهداف في المفاوضات التجارية الدولية.

المفاهيم الأساسية والنقاشات السابقة والحالية

يمكن للسياسة التجارية أن تشكل أداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويظل استخدام السياسات التجارية كأداة للتنوع الصناعي وخلق القيمة المضافة أمراً أساسياً. وعلاوة على ذلك، يمكن أن توفر صادرات السلع والخدمات زيادة في مداخيل الفقراء وعوائد للحكومات وفرص عمالة بما في ذلك وظائف مرتفعة الأجر في الخارج، وخاصة للنساء والباحثين عن العمل من الشباب. وبهذا يمكن للصادرات المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إخراج الناس من هوة الفقر (الهدف الإنمائي الأول للألفية)، وتمكين المرأة (الهدف الإنمائي الثالث للألفية) إلى جانب دعمها للهدف الإنمائي الثامن للألفية الذي تسعى الغاية الثانية عشر فيه إلى إقامة نظام تجاري تستطيع البلدان النامية من خلاله أن تنتزع فوائد أكبر من النظام التجاري الدولي.

ومع ذلك، فقد تتجمع أرباح الصادرات لدى الشرائح السكانية الأغنى، كما ويمكن أن تضر الصناعات التصديرية بالبيئة وأن تقوض أسباب معيشة الفقراء. ويمكن للواردات أن تستبعد المنتجين المحليين وأن تقوض أسباب المعيشة وأن تقاوم من عدم المساواة وأن تدفع بالناس إلى الفقر. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يجلب تحرير التجارة رأس المال والتكنولوجيا الأساسية بالإضافة إلى مدخلات ضرورية لتحسين البنية التحتية ورفع الإنتاجية بما في ذلك إنتاجية الفقراء.

تشارك جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في جولة الدوحة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ومعظمها ضالع بنشاط في التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة. تواجه البلدان النامية عند تصميمها للسياسة التجارية وسعيها لتنفيذها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية القيود التي تفرضها الاتفاقيات التجارية التي كانت قد قبلت بها. وتتصف الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بأنها شاملة، أي أنه ينتظم تحتها طائفة كبيرة من مجالات السياسة التي تعتبر مركزية لاستراتيجيات التنمية، وبأنها نزاعة إلى التدخل، أي أنها تفرض إطاراً قانونياً مفصلاً لتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. إضافة إلى ذلك، دخلت الكثير من البلدان النامية في اتفاقيات تجارة حرة إقليمية وثنائية - غالباً ما تكون خارج الحدود الإقليمية - تذهب إلى أبعد مما تذهب إليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ("الأحكام الإضافية للاتحاق بمنظمة التجارة العالمية" ويطلق عليها اسم "WTO plus") من حيث نطاق اختصاصها ودرجة تدخلها في السياسات.

هناك، إذًا، سبب لهذا النظام التجاري الدولي الجديد من شأنها تضيق نطاق حرية التصرف المتاح للبلدان في اتباع سياسة تجارية وطنية ذات توجه إنمائي. ومن الناحية الأخرى، يقدم هذا النظام الفرصة للبلدان النامية للضغط من أجل إرساء قواعد تجارة دولية والسعي للحصول على التزامات من شركائها التجاريين تدعم أهدافها الإنمائية، وهو تماماً ما يرمي إلى تحقيقه الهدف الإنمائي الثامن للألفية. ويتطلب استغلال هذه الفرصة أن تكون البلدان النامية (أ) قادرة على تحديد مثل هذه الأهداف في سياساتها الوطنية، و(ب) أن تسعى بفعالية إلى تحقيق هذه الأهداف في مفاوضات التجارة الدولية.

* لقد تم إعداد هذه المذكرة التوجيهية من قبل موراي غيس. يمكن إرسال كافة التعليقات والأسئلة إلى esa@un.org.

مسألة توسيع نطاق حرية التصرف في مجال السياسات والخيارات المتاحة

تهدف مفاوضات التجارة إلى تحقيق التخفيض المتبادل للتعريفات والعوائق الأخرى أمام تجارة السلع بين المشاركين فيها، إلا أنها تتعامل أيضاً مع التدابير التي تؤثر على تجارة الخدمات (مثل الاتصالات والتمويل والمواصلات والطاقة والهجرة وحتى الصحة والتعليم والصرف الصحي) وتدفق الاستثمار وإنفاذ قانون حقوق الملكية الفكرية. وكانت النظرة السائدة ضمناً ترى أن هذا سيقود إلى تحسن في عملية الولوج إلى الأسواق وتوزيع أكثر كفاءة للموارد مما يحفز النمو الاقتصادي والتنمية.

وينبغي لسياسة التجارة أن تكون متركزة على تحقيق أهداف إنمائية محددة كالقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على تلك السياسة أن تهدف إلى (أ) تمكين الناس الأفقر من المنافسة في السوق العالمية المعولمة من خلال رفع إنتاجيتهم. ويجب عليها أيضاً أن (ب) تضمن اقتسام فوائد التجارة على نحو غاية في العدل كي يستطيع الفقراء والنساء والجماعات المحرومة الاستفادة من الصادرات وبحيث يمكن تعزيز المساواة داخل البلد بين الفئات الاجتماعية وبين الأقاليم وبين الجنسين. وينبغي لمثل هذه السياسات أن (ج) تقي الفئات الضعيفة تأثيرات تحرير التجارة عندما يهدد هذا التحرير أسباب معيشتها، وأن (د) تضمن أن تحرير السلع والخدمات سيساهم بشكل فعال في تحقيق هذه الأهداف. وتجب ملاحظة أن بعض الأهداف الإنمائية للألفية كالحصول على خدمات الطاقة والمياه والصحة هي الآن موضوع مفاوضات التجارة الدولية.

ويجب على الحكومات أن تضمن بأن الالتزامات الدولية التي تتقيد بها تدعم هذه الأهداف. ويجب أن تهدف مفاوضات التجارة الدولية إلى توفير حرية الوصول إلى أسواق سلع وخدمات البلدان النامية بينما تلزم الشركاء التجاريين الأقوى بتدابير تدعم هذه الأهداف. وتكون النواتج الإجمالية لمثل هذه المبادرات ضرورية لتنفيذ الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

التصميم والتنفيذ الفعالان

تتعزز قدرة الحكومة على تحديد مثل هذه الاستراتيجيات والدفاع عنها والسعي لتحقيقها في مفاوضات التجارة الدولية من خلال مشاركة أكثر فعالية من قبل المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يتأثرون إيجاباً أو سلباً باتفاقات التجارة. وينبغي لهذه العملية أن تساعد في تحديد العناصر الداعمة للفقراء والداعمة للتنمية في السياسة التجارية والتي ينبغي دمجها في التشريعات والدفاع عنها في المفاوضات التجارية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً تحديد تصرفات البلدان الأخرى التي يمكن أن تعيق هذه الأهداف ومتابعتها في المفاوضات التجارية من خلال السعي إلى إجراء تحسينات منتظمة أو الحصول على تنازلات محددة من الشركاء التجاريين. وهناك عامل أساسي آخر وهو توقع تصرفات البلدان الأخرى والعمل على الحصول على إجماع وطني حول ماهية رد الفعل المناسب.

التغطية

إن هذه المذكرة التوجيهية موجهة لصانعي السياسات الساعين إلى استراتيجية إنمائية من خلال تطبيق السياسة التجارية. وتتصدى هذه المذكرة للعديد من المسائل التي سيواجهها حتماً كل "مزاوِل" للسياسة التجارية في السنوات القليلة المقبلة، كما تقدم حقائق أساسية ومجموعة من الأدوات المتوفرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المذكورة أعلاه. إضافة إلى القسم الحالي والملاحق تحتوي هذه المذكرة التوجيهية على الأقسام التالية:

القسم الثاني - نطاق حرية التصرف في الاستراتيجيات الإنمائية المستقبلية

القسم الثالث - التعريفات والسياسة الصناعية

القسم الرابع - الصادرات والفقر

القسم الخامس - الزراعة

القسم السادس - التجارة في الخدمات

القسم السابع - الاستثمار

القسم الثامن - حركة الأشخاص الطبيعيين

القسم التاسع - حقوق الملكية للفقراء

القسم العاشر - خيار اتفاقيات التجارة الحرة

القسم الحادي عشر - الملاحق

2- نطاق حرية التصرف في الاستراتيجيات الإنمائية المستقبلية

السياق النظري

ليس الغرض من هذه المذكرة التوجيهية هو مناقشة نظرية التجارة. ومع ذلك، فإن قليلاً من السياق النظري مفيد لترسيخ الشرح الخاص بالسياسة الذي تتناوله هذه الورقة بالتفصيل. إذاً فإن ملخصاً بالسياق النظري قد تم إيرادها فيما يلي. TP¹PT

قليلة هي فروع الأدبيات المتعلقة بحقل الاقتصاد التي تتسم بأنها أكثر زخماً أو أكثر جدلاً من موضوع التجارة الدولية. وقلماً كان هناك إجماع على العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي قصير إلى متوسط الأمد – بل إن الإجماع على دورها في التنمية الاقتصادية طويلة الأمد كان بدرجة أقل.

يشكل مبدأ الميزة المقارنة (comparative advantage) – وأول من شرحه هو ديفيد ريكاردو – الأساس النظري لنظرية التجارة التقليدية كما أنه يعتبر مصدر الأساس المنطقي للتجارة الحرة. وينص هذا المبدأ على أنه حتى لو كانت الدولة تنتج كافة السلع بكلفة أرخص من الدول الأخرى فإنها ستستفيد عن طريق التخصص في تصدير سلعتها الأرخص نسبياً (أو السلعة التي تمتلك فيها الميزة المقارنة).

اعتقد بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين بأن الميزة المقارنة تحركها الفروقات في أساليب الإنتاج. إلا أن التطورات النظرية اللاحقة قد عيّنت فروقات في عامل الموارد الطبيعية على أنه القاعدة الأساسية للأفضلية المقارنة. وقد أقرت التحليلات التقليدية للتجارة بحجة التدخل في السياسات (مبدأ حماية الإنتاج) إذا ما أدت إخفاقات السوق إلى الحاجة إلى حماية مؤقتة للصناعات الناشئة – على الرغم من أن الدعم المالي المباشر لا يزال يعتبر أسلوباً مفضلاً. كما أن التدخل كان مبرراً أيضاً – رغم أنه غير محبذ – إذا ما استطاع أن يحسن من شروط الدولة الخاصة بالتجارة عن طريق توظيف قوة السوق. ولكن تلك كانت استثناءات من المبدأ العام القائل بأن التجارة الحرة هي الأفضل.

واجهت النظرية التقليدية للتجارة المصاعب لأنها غالباً ما لا تستطيع تفسير الأنماط التجارية الفعلية. وقد أظهرت الدراسات التجريبية التي أجريت بعناية بأن الكثير من الافتراضات الأساسية للنظرية – كاللتنافس المثالي، والتوظيف التام، والحركية المثالية للعناصر داخل البلدان، والعناصر غير المتحركة بين البلدان – غير واقعية ولا تتوافق مع التوقعات النظرية. وعند تخفيف صرامة تلك الافتراضات، تصبح حالة الرفاه وغيرها من النتائج أقل وضوحاً. علاوة على ذلك، فإن تطبيق افتراضات حول التأثيرات المتفاوتة للتعليم، والتأثيرات الخارجية الإيجابية والتغييرات الفنية المقترنة بأنشطة اقتصادية مختلفة، يخلق احتمالية نظرية بتحقيق مكاسب ضعيفة (إن وجدت) من التجارة بالنسبة لبلدان تتخصص في منتجات متدنية القيمة المضافة وكثيفة العمالة.

لقد حاول العديد من المحللين تعديل بعض استنتاجات النظرية التقليدية في التجارة أو توسيعها أو رفضها. يستشهد أصحاب النظرية الجديدة في التجارة بدور وفورات الحجم (scale economies) والأسواق منقوصة التنافس في تحديد الأنماط التجارية الواقعة ضمن مجتمعات صناعية في الدول الصناعية. وقد قادت هذه الرؤية واضعي النظريات التجارية الاستراتيجية إلى تبني رؤية مؤيدة لدعم صناعات معينة بهدف منحها أفضلية استراتيجية في الأسواق العالمية المحتركة من قبل فئة قليلة. كما أن الكتابات الحديثة في موضوع التجارة والنمو تؤكد بأنه يمكن استحداث الميزة المقارنة – من نواحي ديناميكية – استناداً على رأس المال البشري والتعلم والتكنولوجيا والإنتاجية. كما أنه يمكنها أن تتغير مع مرور الوقت اعتماداً على السياسة الاقتصادية.

وجاءت ردود أفعال أخرى من واضعي نظريات شككوا في صحة مبدأ الميزة المقارنة حيث أنهم يجادلون بأنه الميزة المطلقة أو الميزة التنافسية هي محددات أكثر موثوقية في نواتج التجارة. ومن بين هذه الردود تحليل على المستوى العام (المacro) ينظر إلى التجارة ضمن سياق الطلب الكلي المنخفض، والبطالة الهيكلية، والتعديلات الجامدة على الأجور. في حين يجادل رد آخر بأن القدرة التنافسية الصناعية الدولية تحددها الفجوات التكنولوجية بين الدول.

الخط المشترك الذي يجمع بين تلك النظريات المختلفة هو أنه يمكن للتجارة أن تسهم في النمو من خلال توسيع الأسواق وتسهيل التنافس ونشر المعرفة. ولكن الجدل يظل يحيط بفعالية التدخل المعزز للنمو في السياسة. ولا

¹ See UNDP et al., Making Global Trade Work for People (London and US: Earthscan, 2003) (www.earthscan.co.uk), p.25.

تذكر الكتابات في التجارة سوى القليل عن كيفية ارتباط التجارة وسياسة التجارة بالتنمية البشرية مع مرور الزمن.

المدى الموسع للالتزامات التجارية الدولية

بالإضافة إلى هذا السياق النظري، تتم صياغة وتنفيذ السياسات التجارية ضمن حدود الالتزامات التجارية الدولية التي تغطي طائفة كبيرة من مجالات السياسة التي يعتبر العديد منها أساسياً لاستراتيجيات التنمية. وعلى هذا النحو، يجري بصورة مستمرة إعادة تعريف ما هو ممكن من خلال السياسة التجارية الوطنية عن طريق العملية التفاوضية التجارية الجارية. إلى جانب مشاركة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآن في جولة الدوحة الإنمائية، يخطر معظمهم بصورة فاعلة أيضاً في التفاوض حول اتفاقات التجارة الحرة مع كل من الشركاء الإقليميين وغير الإقليميين. فما نهو طاق تطبيق سياسات تجارية داعمة للفقراء وداعمة للتنمية في هذا السياق؟ وكيف يمكن للبلدان النامية أن تضمن بأن نواتج مثل هذه المفاوضات تتسجم مع استراتيجياتها الإنمائية وسعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

أضحت الالتزامات التجارية على المستويات متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أكثر شمولاً وأكثر نزوعاً للتدخل وعلى نحو أخذ في التزايد. تم قبول الالتزامات متعددة الأطراف كجزء من حزمة كان من المفترض أن تكون قد وفرت للبلدان النامية ولوجاً أكثر حرية وأماناً إلى الأسواق، وذلك عن طريق وضع قطاعي النسيج والألبسة والزراعة تحت ضوابط متعددة الأطراف. كما أنه كان متوقعاً منها أن تقدم آلية لتسوية النزاعات من شأنها أن تعزز من حقوق البلدان الصغيرة. قام "المشروع الوحيد" TP²PT لمنظمة التجارة العالمية – المتفق عليه من قبل الأعضاء المؤسسين للمنظمة- بتشديد القواعد متعددة الأطراف القائمة والمتعلقة بالتعرفات والإعانات المالية لدعم المواد مما فرض على البلدان النامية ضوابط كانت معفاة منها في السابق. كما أنه قام بتوسعة نطاق الالتزامات التجارية ليشمل مجالات جديدة كالسياسات الوطنية الخاصة بالخدمات (مثل التمويل والاتصالات والطاقة والبيئة والثقافة والهجرة والمواصلات والصحة والتعليم) وحقوق الملكية الفكرية. وتجد البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية بعد تأسيسها نفسها خاضعة لقيود أكثر لأن البلدان التجارية الكبرى تتبع من خلال شروطها للانضمام سياسة تسعى إلى الحصول على أقصى قدر من التنازلات ضمن الأحكام الإضافية للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية "WTO plus".

² للاطلاع على تقييم كامل لنتائج جولة أوروغواي وتعمق أكثر في عملية تبني "المشروع الوحيد"، انظر تقرير التجارة والتنمية لعام 1994 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 'الأونكاد'، UNCTAD/TDR/14، والملحق (1) (جنيف، 1994).

الصندوق (1): شروط الانضمام TP³PT

كانت البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية ملزمة بقبول التعهدات والالتزامات الإضافية (WTO plus) كجزء من شروط انضمامها. تشمل هذه الالتزامات التقيد، وفي جميع القطاعات، بالتعريفات الملزمة التي غالباً ما تكون بمعدلات منخفضة، والتزامات واسعة النطاق على تجارة الخدمات تتجاوز بشكل كبير ما التزمت به البلدان النامية في جولة أوروغواي، وعدم إمكانية اللجوء إلى ما هو مسموح من تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة (حول نقل التكنولوجيا مثلاً)، وإلغاء ضرائب التصدير، وقلة أو انعدام إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية خاصة لحماية الزراعة، والتزامات إضافية على أسعار الطاقة زيادة عن الضوابط الاعتيادية لمنظمة التجارة العالمية على إعانات الدعم المالي، وعدم إمكانية الحصول على دعم مالي للصادرات حتى لو كان إجمالي الناتج المحلي أقل من 1000 دولار أمريكي. علاوة على ذلك، تم حرمان هذه البلدان من الحقوق الكاملة لمنظمة التجارة العالمية بحجة أنها ما زالت تصنف ضمن فئة "الاقتصادات غير السوقية". وحصلت البلدان المنضمة على إقرار بأنه ينبغي للالتزامات الواسعة النطاق المتضمنة في شروط انضمامها أن تؤخذ بعين الاعتبار في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وضيقت هذه المسألة من نطاق حرية التصرف في مجال السياسات المتوفر للبلدان النامية في سعيها إلى تحقيق الاستراتيجيات الإنمائية⁴. وتهدف جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية إلى الاستمرار في عملية تحرير [التجارة] بوجود ضوابط أكثر صرامة. إلا أنها توفر أيضاً الفرصة للبلدان النامية للتصدي إلى الصعوبات التي واجهتها خلال تنفيذ نتائج جولة أوروغواي.

اتفاقيات التجارة الحرة أكثر تقييداً

طال انتشار اتفاقيات التجارة الحرة جميع البلدان النامية التي دخلت في مثل هذه الاتفاقيات مع بلدان نامية أخرى (جنوب/جنوب) ومع بلدان متقدمة (شمال/جنوب) على حد سواء. يبدي بعض هذه الاتفاقيات مقاربة أكثر طموحاً من قبل بلدان نامية تسعى وراء تحقيق الهدف التقليدي ألا وهو التكامل الإقليمي. إلا أن اتفاقيات أخرى تكون موقعة مع بلدان خارج الإقليم وتعكس استراتيجيات بلدان مفردة تسعى للحصول على شروط متميزة للولوج إلى الأسواق وهي شروط تعتبرها تلك البلدان غير ممكنة التحقق عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف. وبالنسبة لبلدان متقدمة معينة، يكون للتفاوض على اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع البلدان النامية دافع سياسي قوي. كما أنها تدل على استراتيجية تتبعها البلدان المتقدمة لفرض ضوابط على شركائها التجاريين تكون أكثر صرامة وأوسع نطاقاً مما يمكن تحقيقه في إطار منظمة التجارة العالمية، على الأقل في المستقبل القريب، أو لتعزيز المواقع التي تسعى إليها على الصعيد متعدد الأطراف في مقابل اللاعبين الرئيسيين الآخرين في منظمة التجارة العالمية. كما أن بلداناً تجارية كبيرة ضالعة في السعي إلى تحقيق أهداف جيوسياسية من خلال بعض المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية، بينما تكافح البلدان الأصغر لتضمن حماية مصالحها القطاعية الحيوية TP⁵PT. وسيتم في القسم العاشر مناقشة آثار اتفاقيات التجارة الحرة على التنمية.

³ انظر مثلاً، الأونكاد، سياسات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالانضمام والتنمية (نيويورك وجنيف، 2001). تكون الدولة المنضمة في وضع أضعف بكثير في منظمة التجارة العالمية منها في اتفاقية الغات حيث احتمالية تنفيذ فقرة عدم الانطباق يتم استثنائها حال الدخول في مفاوضات ثنائية.

⁴ UNDP et al., *Making Global Trade Work for People* (London and US: Earthscan, 2003) (www.earthscan.co.uk).

⁵ See Gibbs, Murray and Swarnim Wagle, with Pedro Ortega, *The Great Maze: Regional and Bilateral Free Trade Agreements in Asia*, UNDP Asia Pacific Trade and Investment Initiative (Colombo: 2005) (http://www.undprcc.lk/Publications/Publications/Great_Maze_-_FTA_-_completed.pdf).

الصندوق (2): حدود النظام التجاري

يجب أن تضع الاعتبارات الخاصة بنطاق الحرية في السياسات في الحسبان أنه ظهرت في الآونة الأخيرة نزعة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف والثنائية لتخطي "حدود" النظام التجاري. ونتيجة لذلك، تجد الحكومات أن التزاماتها التجارية قد تتضارب مع صكوك والتزامات أخرى تستند إلى الإجماع الذي تم التوصل إليه في منتديات دولية أخرى كانت تلك الحكومات قد قبلت به، ومن بينها الاتفاقية الخاصة بالتنوع الحيوي، واتفاقية منظمة الأغذية العالمية (الفاو) الخاصة المادة بالجينية للنبات، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية المحتوى الثقافي والتعبير الفني، وخطة عمل جوهانسبرغ للتنمية المستدامة، وإعلان روما الخاص بالأمن الغذائي، والاستراتيجية العالمية حول الصحة للجميع.

ولتوسيع نطاق المقارنة، وافقت المنظمة العالمية للملكية الفكرية على أن يتم إدماج مجموعة صكوك الملكية الفكرية برمتها في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التابعة لمنظمة التجارة العالمية لأن ذلك يمنحها "أنياً" أكثر ضمن آلية تسوية النزاعات لمنظمة التجارة العالمية. من ناحية أخرى حصلت ممانعة كبيرة من قبل منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو لإخضاع ما يعد حقوقاً أساسية في الصحة والتعليم والهوية الثقافية لشروط التجارة. أما منظمة الأغذية العالمية (الفاو) فتقوم بصورة فاعلة بإعداد أوراق فنية حول قضايا تتعلق بأهدافها المركزية من قبيل الأمن الغذائي. ويجري حالياً تعيين "الحدود" بين قوانين منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بموجب تفويض الدوحة TPPT⁶. ولم يتم القبول بإدراج المعايير الخاصة بالعمالة.

الاستراتيجيات الإنمائية والمفاوضات التجارية

يفرض هذا النظام التجاري الناشئ الجديد قيوداً على ممارسة السياسات التجارية (بأوسع معنى) من خلال التزامات عامة تطبق على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية والتزامات معينة كانت قد قبلتها البلدان المفردة. تتعرض جميع البلدان النامية لضغوطات شديدة للدخول في تعهدات ملزمة إضافية على المستوى متعدد الأطراف والإقليمي وشبه الإقليمي والثنائي لتحرير التجارة والاستثمار والقبول بضوابط تتدخل في شؤون مجالات السياسات الإنمائية وذلك على نطاق دائم التوسع. وستضطر الحكومات في البلدان النامية لاتخاذ قرارات هامة تتعلق بمدى استعدادها لتقليص الخيارات المتعلقة بالسياسات من أجل الحصول على فوائد تجارية. والمعضلة التي تواجهها هذه الحكومات هي كيف يمكن لها الإبقاء على الاستراتيجيات الإنمائية في سياق مفاوضات عديدة مع شركاء إقليميين ومن خارج المنطقة سواء من الدول المتقدمة أم النامية.

ويجب أن يكون وضع تعريف واضح للسياسة التجارية والإنمائية الوطنية الداعمة للفقراء مطلباً سابقاً للمشاركة في المفاوضات التجارية. وينبغي لمثل هذه السياسة أن تهدف إلى ضمان أن لا يتحمل الفقراء عبء التكيف بشكل مفرد، بل أن يحصلوا على القسط الأقصى من الفائدة المترتبة على تحرير التجارة والضوابط التجارية. وينبغي السعي لتحقيق ثلاثة أهداف تكاملية يدعم بعضها بعضاً بشأن (أ) سياسة صناعية قائمة على التعريفات والاستثمار والخدمات، (ب) هجوم استباقي على عوائق التصدير يكون معززاً بتدابير تضمن اقتسام فوائد نمو الصادرات بالتساوي، و(ج) حماية الأمن الغذائي وأسباب العيش الريفية، ينبغي له أن يُحدث تصاعداً فعالاً في كل من نسب النمو والحد من الفقر والتنمية البشرية. وينبغي أن يكون هدف المفاوضات التجارية المحافظة على نطاق حرية التصرف في مجال السياسات اللازم للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت نفسه الحصول على التزامات من الشركاء التجاريين تدعم هذه الأهداف الإنمائية.

إعداد الاستراتيجية

الخطوة الأولى نحو صياغة الاستراتيجية هي مراجعة السياسات التجارية (أي التجارة بمعناها الواسع الذي يشمل جميع المسائل الخاضعة للامتيازات "التجارية") لمعرفة أي منها يقود أكثر إلى نتائج داعمة للفقراء وللتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى سياسات تبدو المحافظة فيها على نطاق حرية التصرف المحلي أمراً جوهرياً وسياسات يكون الهدف منها هو دفع البلدان الأخرى إلى التصرف، بدعم من التدابير السياسية على المستوى الوطني. وتركز التدابير السياسية على المستويين الوطني والدولي على (أ)

⁶ See WTO document, "Matrix on Trade Measures Pursuant to Selected MEAs", WT/CTE/W/160/rev.1, 14 July 2001 (www.wto.org).

تجنّيب الفقراء تحمل عبء الضوابط التجارية وتحرير التجارة و(ب) تمكين الشرائح الأفقر من الحصول على الفائدة القصوى من التجارة والعولمة. وفي كلتا الحالتين، يكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هدفاً مركزياً.

الحكومات التي لم تحدد مصالحها وأهدافها بوضوح تجد نفسها بصورة حتمية في وضع الدفاع خلال المفاوضات التجارية. فالدفاع عن سياسة تجارية داعمة للتنمية غير مبنية بصلاية على إجماع وطني واسع لن يصمد مدة طويلة أثناء المفاوضات، لأن تلك السياسة ستواجه ضغطاً من المفاوضين التجاريين الأجانب والمؤسسات المالية متعددة الأطراف وجماعات المصالح الخاصة داخل البلد. ولذلك فإنه ينبغي النظر إلى عملية بناء توافق متين في الآراء على أنه شرط مسبق للمشاركة الفاعلة في المفاوضات التجارية. ويرمي ذلك إلى تلافي خطر "سيطرة النخبة"، حيث تنجح جماعات المصالح الخاصة في تحريف الأولويات بما يخدم مصالحها هي على حساب الشرائح الاجتماعية الأخرى. وقد يؤدي هذا إلى تقويض الاستراتيجيات الإنمائية ويكون باعاً على نشوء نزاع سياسي. وتستطيع عملية حثيثة لبناء الإجماع تشمل جميع أصحاب المصلحة تعزيز قدرة الحكومات بشكل كبير على تحقيق نتيجة داعمة للفقراء وداعمة للتنمية في المفاوضات التجارية. ينبغي تحقيق توافق للآراء حول قائمة من الأولويات التي سيتم السعي لتحقيقها في المفاوضات التجارية، سواء كانت على المستوى متعدد الأطراف أم المستوى الإقليمي أم الثنائي.

من شأن هذه الاستراتيجية أن تدمج الأهداف الداعمة للفقراء وللتنمية في التشريعات والأنظمة التجارية الوطنية، وأن تتوقع طلبات الشركاء التجاريين كي تستعد لحماية البرامج القائمة والداعمة للأهداف الإنمائية للألفية والمحافظة على نطاق حرية التصرف حيال المبادرات المستقبلية. وينبغي صياغة سياسة تجارية داعمة للفقراء وللتنمية من القاعدة إلى القمة بحيث تحقق الأهداف التالية في السياسة المحلية والمفاوضات التجارية:

الهدف (أ): حماية الشرائح الأكثر عرضة للخطر من السكان وضمان قدر أكبر من العدل في المجتمعات الوطنية وبصورة بارزة عن طريق تأمين الوصول الشامل للخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة وحماية فقراء المزارعين من الزيادات العارمة والموقعة للفوضى في الواردات والتي قد تهدد سبل عيشهم.

الاستراتيجية/التفاوضية: الدفاع عن السياسات والقوانين الوطنية في المفاوضات المتعلقة بالتجارة في مجال الخدمات والاستثمار، (القسمين 6 و7)، ونواحي المرونة في نظم التجارة الزراعية، (القسم 5)، وفي ضمان الحصول على الأدوية (القسم 9)

الهدف (ب): تمكين الناس من أن يصبحوا أفراداً منتجين في مجتمعاتهم الوطنية وأن ينافسوا في الاقتصاد العالمي.

الاستراتيجية/التفاوضية: الاحتفاظ بمرونة تطبيق سياسة صناعية متسقة واستراتيجية تصدير تطلق شرارة منحنى التصاعد الفعال (القسمين 3 و4)، بامتلاك رأس المال والتكنولوجيا المتقدمين، (الأقسام 5 و6 و7 و8)، مع الاعتماد على المعرفة التقليدية ومنجزات المجتمع، (القسم 9).

الهدف (ج): وضع مجموعة من الأهداف يجب العمل على تحقيقها بصفتها مطالب ملحة في المفاوضات التجارية مع السعي للحصول على التزامات من الشركاء التجاريين الآخرين سواء من حيث تقديم التنازلات من طرفهم أو القبول بقوانين تجارة تعمل على جعل بيئة التجارة الدولية أكثر دعماً لاستراتيجية التنمية الوطنية TP⁷PT.

الاستراتيجية/التفاوضية: السعي لحذف التعريفات والقيود المشددة على تطبيق تدابير تجارية صارمة في المفاوضات على المستويات متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية (الأقسام 2 و3 و10).

المفاوضات متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية والأهداف الإنمائية للألفية

تنسجم أهداف إعلان الدوحة مع الأهداف المضمنة في هذه المذكرة التوجيهية. وفي هذا السياق، تصر البلدان النامية على أن يتم الالتزام بالتعامل مع التدابير الأكثر إضراراً بصداقاتها (مثل إعانات الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة) كمتطلب سابق لتحرير التجارة من جهتها. يشارك جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآن في جولة الدوحة والتي تم تحديد حزمها النهائية بشكل أوضح في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية

⁷ انظر الأونكاد، A Positive Agenda for Future Trade Negotiations (UNCTAD/ITCD/TSB/10)، (نيويورك وجنيف: 2000)، التي تبين طيف أهداف الدول النامية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (http://www.unctad.org/en/docs/itcdtsb10_en.pdf).

في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر 2005 PT⁸

ومع أن إعلان الدوحة قد حدد أهدافا تسعى إلى تحقيق مزيد من تحرير التجارة، إلا أنه يقر أيضاً بالأهداف الإنمائية والحاجة إلى مراجعة التزامات معينة من منظور إنمائي. وقد تم بالفعل اتخاذ إجراءات معينة مثل الإعلان عن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة وبعض التدابير المنبثقة عنه (مثل الفقرة السادسة). كما وتم سحب بعض مسائل "سغافورة" الجديدة التي تعارضها البلدان النامية من جدول الأعمال كنتيجة لمخضت عن المؤتمر الوزاري في كانون. فما الذي يمكن تحقيقه في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بحيث يدعم الاستراتيجيات الإنمائية؟ وهل من الممكن التنبؤ بالعناصر الرئيسية لما سيصدر عن الدوحة والتي ستضع الإطار متعدد الأطراف الذي سيتم من خلاله صياغة السياسات التجارية والعمل على تحقيقها؟ TP⁹PT¹⁰

الصندوق (3): تعليق جولة الدوحة

في يوم 27 تموز/يوليو 2006 أطلع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على التصريحات التي صدرت عن الوفود والمدير العام المطالبة بتعليق جولة الدوحة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وقد انهارت المحادثات بسبب عدم القدرة على تحقيق مقايضة بين تحرير التعريفات الصناعية وتخفيض الدعم المحلي للزراعة وتعرفاتها TP¹⁰. وخصوصاً، لم تعتبر الولايات المتحدة أنها في موضع يؤهلها لقبول التزام يقلل من إجمالي دعمها المحلي المشوه للتجارة إلى ما دون 23 مليار دولار أمريكي. وانتهيار المحادثات ليس أمراً جديداً على المفاوضات متعددة الأطراف (كما حدث في بروكسل عام 1990) TP¹¹، وفي كانون ثاني/يناير 2007 أعلن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الاستئناف التام للمفاوضات.

أهداف نطاق حرية التصرف:

تتطلب بعض الأعمال موافقة متعددة الأطراف وبالتالي فإنه يجب العمل على تنفيذها بالتنسيق مع الدول المعنية الأخرى، من قبيل المرونة في حماية فقراء المزارعين (المنتجات الخاصة واليات الحماية الخاصة)، والاحتفاظ بـ أو استثناء أنواع نباتات من تسجيل براءة الاختراع، وقوانين أكثر فعالية لمنع القرصنة الحيوية، والمزيد من المرونة لرفع معدلات التعرفة المقيدة (bound tariff rates)، وممانعة التحرير المفرط وذلك من خلال صيغ للتعريفات والخدمات. وتتطوي أعمال أخرى على الدفاع عن إجراءات السياسة في مفاوضات مباشرة مع الشركاء التجاريين كرد على طلباتهم بتقديم التزامات بتحرير التجارة فيما يتعلق بالتعريفات والخدمات.

الصندوق (4): الأساس المنطقي لنطاق حرية التصرف في مجال السياسات التجارية

السؤال المطروح: لماذا نحمي "نطاق حرية التصرف" في مجال السياسات التجارية؟

يمكن القول بأن البلدان النامية كانت "تتمتع" في ما قبل عام 1995 بدرجة كبيرة من حرية التصرف في مجال السياسات التجارية، ولكن معظمها، باستثناء ما سيتم ذكره في النص، لم يستغل نطاق حرية التصرف هذا لتطوير اقتصاداتها.

كان الهدف من وراء تقليص نطاق حرية التصرف الذي نتج عن المفاوضات التجارية حول الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، ولكنه تقلص بصورة أكثر حدة بعد سريان العمل بمنظمة التجارة العالمية على أساس عالمي تقريباً، هو توفير درجة أكبر من الأمان لولوج التجار والمستثمرين إلى الأسواق، بينما كان يُنظر إلى فرض سيادة أكثر صرامة للقانون في مجال التجارة على أنه أمر مفيد للبلدان النامية كونها تمثل

⁸ انظر إعلان هونغ كونغ الوزاري، WT/MIN(05)/Dec، وغيره من الوثائق ذات الصلة على الموقع www.wto.org.

⁹ See Das, Bhagirath Lal, *The Current Negotiations in the WTO, options, opportunities and risks for developing countries* (ZED books, London: 2005) www.zedbooks.co.uk.

¹⁰ See analysis by B.L. Das in SUNS, 2 August 2006 www.sunsonline.org.

¹¹ See comparison to breakdown of 1990 Brussels GATT Ministerial Meeting by Chakravarthi Raghavan in SUNS, 28 July 2006 www.sunsonline.org.

الشركاء الأضعف في النظام التجاري العالمي.

كما وكان يُنظر إلى قبول الحكومات لضوابط تجارية أكثر شمولية وتدخلا في السياسات -كما بينا أعلاه- على أنه يوفر لتلك الحكومات دفاعاً فعالاً ضد ضغوط مؤيدي حماية الإنتاج الوطني داخل البلد. أما بالنسبة للبلدان النامية، فقد كان ينظر إلى مثل هذه الضوابط على أنها ضرورية لتثبيت الأنظمة التجارية المفروضة بموجب برامج التكيف الهيكلي المؤقتة التي فرضتها مؤسسات بريتون وودز والتي كانت تعتبر مفيدة بطبيعتها للبلدان النامية. ومن شأن تلك الضوابط الملزمة أن تشكل القاعدة لمزيد من تحرير التجارة ومزيد من توسعة "حدود" النظام التجاري مما يُخضع النطاق دائم التوسع من تدابير السياسة إلى عملية التنفيذ بالقوة تحت تهديد العقوبات التجارية. وكان من المفترض في ذلك أن يقود إلى تجارة دائمة التنامي وإلى نمو اقتصادي متسارع.

إلا أن هذا المنطق غفل عن ثلاثة عوامل رئيسية.

أولاً، لم تتبع عملية التنمية التي اتبعتها البلدان الناجحة -بما فيها تلك التي تعتبر الآن متقدمة جداً- تلك التي أصبحت مؤخراً صناعية بدرجة أكبر (مثل النمر الأسبوية) على حد سواء- نموذج بريتون وودز بل طبقت مجموعة من "الأدوات" لحماية صناعاتها الناشئة والحصول على التقنيات المتطورة واختراق الأسواق العالمية والتي كانت متوفرة من خلال اتفاقية "الغات" الأكثر مرونة. وهذه البلدان أصبحت الآن مقيدة بصورة صارمة في إطار منظمة التجارة العالمية. بعض هذه البلدان لم يكن طرفاً ملتزماً باتفاقية الغات وإنما انضم إلى منظمة التجارة العالمية مؤخراً فقط. لقد أدى تشديد الضوابط في منظمة التجارة العالمية إلى تقليص نطاق حرية التصرف المتاح للدول الأخرى وحال بينها وبين إمكانية تقليد بعض الاستراتيجيات التي ثبت نجاحها من قبل.

ثانياً، لم يأخذ السعي لفرض ضوابط متزايدة في الصرامة بعين الاعتبار التضارب المحتمل وقوعه مع الأهداف الإنمائية الأخرى، وبخاصة الأهداف التي تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للشرائح الأكثر فقراً في البلدان النامية كما هو مخطط له في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إحدى الحالات المؤثرة، كان لا بد من تقديم إعلان حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة في الدوحة لإنقاذ أرواح الناس بكل ما تحمله الكلمة من معنى. في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سيائل عام 1999، بدأت بعض الحكومات وجماعات المجتمع المدني -وعلى نحو اتخذ أشد مستويات الدراماتيكية- بتحدي أهداف العملية التفاوضية المستمرة لافتة الانتباه إلى التضارب الخطير بين أهداف الضوابط التجارية دائمة التوسع والتدخل والسعي الناجح وراء تحقيق سياسات داعمة للفقراء مثل الأمن الغذائي والمعيشي (الزراعة)، والوصول العالمي للخدمات الأساسية، والوصول إلى التكنولوجيا (خدمات)، ومصالح المجتمع التقليدية (حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة). ثمة عملية ديمقراطية متزايدة في صياغة السياسة التجارية في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وقد تطلب وجود نطاق أوسع من أصحاب المصلحة أن تتم حماية مصالحهم الحيوية كما أنهم رفضوا عملية التفاوض السرية. وقد لاحظوا أيضاً أنه بقيام منظمة التجارة العالمية، قام النظام التجاري متعدد الأطراف أيضاً بتوسيع "حدوده" لتشمل مجالات السياسات التي تم فيها التوصل إلى توافق دولي للآراء في منظمات أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية.

ثالثاً، أن التزام الدول التجارية الكبرى بالنظام التجاري متعدد الأطراف قد تناقص كونها سعت وراء التفاوض حول اتفاقات تجارة حرة متبادلة مع الدول النامية كانت تحظى في السابق بأفضلية أحادية الجانب للولوج إلى أسواقها. إضافة إلى ذلك، تعكس العودة إلى الثنائية أيضاً انبعاثاً جديدة للاعتبارات السياسية في العلاقات التجارية، وهو بالضبط ما تم أعداد نظام اتفاقية "الغات" -التي جاءت بعد الحرب- كي يتجنبه TP¹²PT. وكثيراً ما تعمل اتفاقيات التجارة الحرة على مفاقمة المصاعب المبينة آنفاً لكونها تلغي إلغاءً تاماً أي نطاق لحرية التصرف في السياسات كانت الدول النامية قد نجحت في الدفاع عنه في منظمة التجارة العالمية. فهي تمثل عملية تفاوض تنسم بأنها أكثر تسليماً وأقل شفافية، ومن غير المرجح أن تكون مبنية على توافق آراء وطني وإنما على النظام التجاري متعدد الأطراف.

ترتبط القرارات الأكثر أهمية المتعلقة بنطاق حرية التصرف في مجال السياسات والتي سيواجهها واضعو السياسات في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بـ (أ) تدابير لحماية الأمن الغذائي (القسم الخامس) (ب) المحافظة على المرونة في مفاوضات التعريفات الصناعية، (القسم الثالث)، و(ج) الرد على

¹² VanGrasstek, Craig, "U.S. Policy Towards Free Trade Agreements: Strategic Perspectives and Extrinsic Objectives", UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document (Hanoi: 2003) (available at www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4).

مقاربات الصيغة الخاصة بالالتزامات المتعلقة بالتجارة في الخدمات (القسم السادس). ومع ذلك، يكمن التحدي الأكبر في صياغة رد على انتشار اتفاقات التجارة الحرة (القسم العاشر) التي تغطي جميع القضايا التي تتصدى لها هذه المذكرة.

أهداف الولوج إلى الأسواق

- إلغاء دعم التصدير الزراعي والحد من دعم الإنتاج بشكل ملحوظ بما في ذلك -بما في ذلك ما يتعلق بجميع "الصناديق"- زيادة كبيرة في دعم حصص المعدلات التعريفية التي تتمسك بها البلدان المتقدمة أو إلغاء المعدلات التعريفية الزائدة عن الحصص؛
- دخول جميع (وليس 97 بالمائة فقط من) صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، أي بما في ذلك المنسوجات والألبسة؛ وصول منتجات القطاعات ذات المصلحة التصديرية الأساسية للبلدان النامية من دون رسوم جمركية إلى أسواق البلدان المتقدمة؛
- قواعد متعددة أكثر صرامة تحكم عملية اللجوء إلى تدابير تجارية طارئة تؤثر على الصادرات (مثلاً: إدخال ضوابط أشد صرامة عند اللجوء إلى رسوم مضادة للإغراق في وجه صادرات البلدان النامية، وتدابير للتقليل من تأثير تلك الرسوم عند تطبيقها)؛
- تحسين مستوى الولوج لحركة مزودي الخدمات في مهن ذات أهمية تصديرية للدول النامية بموجب الطريقة-4 من الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات (الغاتس)، وحماية المعرفة التقليدية ومنع القرصنة البيولوجية بالنسبة للمنتجات المصدرة (مثلاً: العلامات الجغرافية).

الصندوق (5): المفاوضات التجارية والتنمية البشرية

تولت مبادرة منطقة الهادي الآسيوية حول التجارة والتنمية البشرية والحكم الاقتصادي، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في عام 2002) مهمة تقييم تأثير مختلف النتائج المحتملة للمفاوضات التجارية على التنمية البشرية. إن إجراء مثل هذا التحليل يتطلب على الأقل تبني تعريف للتنمية البشرية. لقد تناولت مبادرة التجارة الآسيوية الأدبيات الخاصة بالتنمية البشرية بالدراسة وحددت أربعة عناصر مركزية يمكن تقييم النتائج التجارية إزاءها حيث ركزت على مجالات مختارة من المفاوضات التجارية يمكن التنبؤ بأن نتائجها ستؤثر على عدد كبير من الناس، وخاصة الفقراء منهم (الزراعة، وصيد السمك، وحركة الأشخاص الطبيعيين، وخدمات الطاقة، والخدمات البيئية، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والمنسوجات والملابس بالإضافة إلى الأحكام الإضافية (WTO plus) لاتفاقيات التجارة الحرة). لقد تم تقييم كل إجراء من الإجراءات التي تم اقتراحها في المفاوضات من حيث ما إذا كان: (أ) سيحسن من تعزيز قدرات الفقراء، أي هل سيكتسبون مزيداً من القدرة على صياغة العمليات والأحداث التي تؤثر على حياتهم؟، و(ب) سيسمح للأشد فقراً بزيادة إنتاجيتهم بحيث يتمكنوا من المنافسة في اقتصاد عالمي معولم بما في ذلك ولوج آمن ومفتوح لصادراتهم، و (ج) سيسهم في العدالة من خلال زيادة الفرص المتاحة للشرائح المحرومة من السكان (مثلاً: المناطق المعزولة والنساء والأقليات ضمن جماعات عرقية) بما في ذلك من خلال إمكانية حصولهم على الخدمات الحيوية، و (د) سيكون مستداماً، بمعنى هل يمكن تطبيق الإجراء من دون أن يستتبع ذلك خسارة في مستوى رفاهية الجماعات الأكثر فقراً من السكان أو الأجيال القادمة.

3- التعرفات والسياسة الصناعية

مع عملية الحذف العامة للقيود الكمية، تبقى التعرفات تشكل الإجراء الرئيسي المتوفر لحماية الصناعات المحلي. وتشكل التعرفات أيضاً مصدراً رئيسياً للإيرادات بالنسبة لحكومات الكثير من البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً والبلدان الجزرية النامية. فالتعرفات إذا أداة أساسية بالنسبة للسياسة الصناعية لكلا السببين. كيف يمكن للسياسة الصناعية أن تكون موجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ وما هو دور التعرفات في السياسات الصناعية؟ وكيف ينبغي أن يكون رد فعل الحكومات حيال المطالب من أجل التزامات إضافية بتحرير التعرفات؟

السياسة الصناعية والمفاوضات التجارية

تتطلب السياسة الصناعية مقارنة منسقة لمعظم طيف السياسات التجارية الخاضعة للضوابط الدولية التي هي موضوع المفاوضات التجارية في الوقت الحالي. وتشمل هذه السياسات سياسة التعرفات، وسياسات الدعم، والسياسات الخاصة بتطوير بنية تحتية فعالة للخدمات وقطاع خدمات المنتجين (مثل الاتصالات والخدمات المالية وخدمات النقل وغيرها من خدمات المنتجين)، والسياسات المتعلقة بحركة الأشخاص، وسياسة الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية. وهكذا فإن تنفيذ سياسة صناعية متماسكة يتطلب استراتيجية تفاوضية منسقة تشمل جميع جوانب المفاوضات التجارية. إن كفاءة التعرفات كأداة للتصنيع مرتبطة أيضاً بإطار السياسة النقدية الذي تعمل ضمن حدوده. وعند تحرير حساب رأس المال، قد يتم فقدان السيطرة على أسعار صرف العملات ويمكن لارتفاع أسعار الصرف أن يقوض القدرة التنافسية للصادرات وتأثير حماية التعرفات.

الصندوق (6): عناصر السياسة الصناعية ذات الصلة بالتجارة

بالإضافة إلى التدابير التجارية الرسمية مثل التعرفات الجمركية للصادرات والواردات والقيود الكمية، تعد التدابير التجارية الأخرى - وهي موضوع اتفاقات التجارة حالياً - عناصر جوهرية في سياسة تجارية وصناعية متماسكة. وتشتمل هذه التدابير على:

- سياسات تشجيع الصادرات والتي توفر فرص عمالة ومداخل مرتفعة وعملات أجنبية لتمويل التصنيع (القسم الرابع)،
- سياسات زراعية تقلل الاعتماد على واردات المنتجات الغذائية الأساسية وتدعم دخل الصادرات الزراعية - الصناعية حيثما أمكن (القسم الخامس)،
- سياسات تهدف إلى إرساء بنى تحتية خدماتية والحصول على خدمات المنتجين المتقدمة والتكنولوجيا ذات العلاقة، والوصول إلى قنوات التوزيع (القسم السادس)، بالإضافة إلى الوصول إلى طاقة منخفضة الكلفة،
- سياسات استثمار ترفع إلى الحد الأقصى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التطوير الصناعي من خلال الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا في القطاعات الرئيسية. (القسم السابع)،
- سياسات الملكية الفكرية التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا وإنتاجية منخفضة الكلفة للأدوية التي ليس لها اسم أو علامة تجارية (القسم التاسع)،
- بنود لتعزيز التعاون الصناعي في اتفاقات التجارة الحرة (القسم العاشر).
- ويمكن أن تكون حركة الأشخاص الطبيعيين عنصراً مهماً في السياسة الصناعية يوفر دخلاً تصديرياً ويرفع من مستوى مهارات العمال الصناعيين. (القسمان السادس والثامن) TP¹³PT

¹³ See Vu Quoc Huy et al., "Trade in Services, Movement of Natural Persons and Human Development: Country Case Study - Vietnam", UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document (Hanoi: 2003) (available at www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4).

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

من المرجح أن تعمل السياسة الصناعية على أفضل وجه إذا كانت قائمة على شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص وإذا كانت سياسة الحكومة ناجحة في استخلاص معلومات ذات صلة من القطاع الخاص - عن القيود الأكثر إلزامية والعوامل الخارجية التي يواجهها القطاع الخاص- والتعامل معها بشكل فعال. وهذا على الأغلب سيحفز الرغبة لتنظيم المشاريع لدى القطاع الخاص والتي تعدّ مكوناً جوهرياً من مكونات السياسة الصناعية الناجحة. إلا أنه وفي الوقت الذي ينبغي للحكومة فيه أن تكون قريبة من مخاوف القطاع الخاص، فإنه يجب عليها أن تتجنب الوقوع في أسر جماعات الاهتمامات الخاصة من القطاع الخاص، هذا إذا ما أرادت لهذه السياسة أن تخدم المصلحة الوطنية. إن وجود مؤسسات قوية للدولة ورؤية حكومية واضحة هو أمر جوهري لتحقيق ذلك.

تحرير التعريفات وتقييدها

التعريفات هي عنصر جوهري واحد فقط من عناصر السياسة الصناعية، إلا أنها عنصر مهم. قامت البلدان النامية على مر السنوات العشرين الماضية بالتخلص تدريجياً من القيود الكمية، وقام العديد منها بتخفيض التعريفات الجمركية بشكل كبير في بعض الحالات. وعادة ما كانت عمليات تخفيض التعريفات تتم كشروط لقروض وبرامج التعديل الهيكلي من البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي والتي هي بطبيعتها قروض وبرامج مؤقتة. ولكن هناك ضغط شديد يمارس على البلدان النامية لتقييد هذه التعريفات المنخفضة في منظمة التجارة العالمية بغية "تأمين" الإصلاحات الاقتصادية، وذلك كعنصر في "حزمة" تنازلاتها المتمخضة عن جولة أوروغواي. وقد ازداد الضغط من أجل القيام بذلك على الدول المنضمة حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية أو ضمن إطار اتفاقيات التجارة الحرة. وفي الوقت الحاضر، تتعرض البلدان النامية في جولة الدوحة إلى ضغط من أجل خفض التعريفات الصناعية بشكل أكبر وتقييدها بموازاة صيغة لخفض التعريفات ومواءمتها يجري حالياً وضعها في مجموعة البولج إلى سوق المنتجات غير الزراعية (ناما). TP¹⁴PT

ويمكن لخفض التعريفات أن يؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بثلاثة طرق على الأقل، وهي:

- أ- يمكن أن تؤدي التخفيضات إلى تدفق في الواردات مما يجبر المنافسين المحليين على إغلاق أعمالهم ويتسبب في زيادة معدل البطالة في البلدان النامية. ومن المرجح ألا يتمكن الذين يفقدون وظائفهم نتيجة لذلك من العثور على أية وظائف بديلة، وسيبرز الكثير منهم تحت خط الفقر.
 - ب- يمكن أن يتمخض عن تخفيض التعريفات انخفاض إيرادات الحكومة مما يترك للحكومة مصادر أقل لمكافحة الفقر ولبرامج اجتماعية أخرى.
 - ج- قد تقوض تخفيضات التعريفات سياسات التصنيع في البلدان النامية ("قتل التصنيع قبل أن يولد") من خلال تعريض الصناعات للمنافسة قبل أن يكون لها القدرة الكافية على المنافسة عالمياً.
- إن ما يزيد عن 77 بالمائة من تعريفات الدول الأكثر رعاية في البلدان النامية و 44 بالمائة في البلدان الأقل نمواً هي تعريفات مفيدة TP¹⁵PT في منظمة التجارة العالمية، بالرغم من أن الكثير منها مثبت على معدلات عالية نسبياً، متجاوزة بشكل كبير المعدلات المعمول بها حالياً ومتبعة درجة عالية من المرونة. ومن الواضح أن استخدام التعريفات كأداة في السياسة الصناعية هو معادلة قائمة على المرونة التي تحافظ عليها البلدان المفردة في جداول تعريفاتها. تتجنب الكثير من البلدان النامية تقييد التعريفات الجمركية في جميع القطاعات. فمستوى التقييد الخاص بالمنتجات الصناعية في عدد من البلدان النامية المتقدمة نسبياً في آسيا، على سبيل المثال، هي حوالي 60 بالمائة من خطوط التعريفات. ولا يوجد نمط ثابت في إفريقيا حيث قيد ثلث البلدان الإفريقية تقريباً أقل من 10 بالمائة من جداول تعريفاتها الصناعية، بينما قيد ثلث آخر من البلدان الإفريقية أكثر من 90 بالمائة من جداول تعريفاتها الصناعية. كما قيد أكثر من 85 بالمائة من بلدان أمريكا اللاتينية أكثر من 90 بالمائة من جداول

¹⁴ وضعت 'شبكة العالم الثالث' جدولاً يبين التخفيضات على التعريفات التي قد تنشأ عن تطبيق صيغة تخفيض التعريفات "السويسرية" باستخدام معاملات مختلفة. انظر (www.twinside.org.sg)

¹⁵ See Fernandez de Cordoba, Santiago, *Coping with Trade Reforms, Implications of the WTO Industrial Tariff Negotiations for Developing Countries*, UNCTAD (Geneva: 2005).

تعرفاتها الصناعية $TP^{16}PT$. وتتوفر المرونة أيضاً عن طريق مستويات التعريفات الجمركية حيث قامت الكثير من البلدان بتقييد تعريفاتها الجمركية عند معدلات عالية نسبياً واحتفظت بتعريفات جمركية وطبقها بمستويات أقل بكثير. يشمل تقييد هذه التعريفات الجمركية بمعدلات عالية جميع المنتجات الصناعية عموماً، دون تباين كبير بين القطاعات. كما وتخضع سياسة التعريفات للتقييد من قبل اتفاقات التجارة الحرة حيث تقضي هذه الاتفاقات على المرونة بين الشركاء ويمكنها أن تؤثر بشدة على نطاق سياسة التعريفات الجمركية.

الصندوق (7): المضامين المالية لتحرير التجارة

في الواقع، اتخذ تحرير التجارة خلال السنوات العشرين الماضية وعلى نحو أساسي شكلاً من أشكال التخفيض في التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات في سياق اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. ومع ذلك تظل الرسوم الجمركية تمثل نسبة مهمة من الإيراد المالي في معظم المناطق النامية وخاصة في البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة، حيث يمكن أن يتجاوز الاعتماد على الضرائب التجارية نسبة 25 بالمائة. أما صافي التأثير المالي لتحرير التجارة – والذي لقي اهتماماً كبيراً في الأدبيات* – فيعتمد على افتراضات تجعله مبهماً من الناحية النظرية. لقد جادل البعض بأنه إضافة إلى التأثير الهامشي (المفترض أن يكون إيجابياً) لتحرير التجارة على النمو وإدخال الضرائب القائمة على الاستهلاك – بصورة أكثر تحديداً إدخال ضرائب القيمة المضافة – سوف تعوض التأثيرات السلبية قصيرة الأمد على الإيرادات الحكومية.

ومع ذلك فإن النتائج التجريبية توحي بأن الحالة ليست كذلك وخاصة بالنسبة لبلدان أكثر اعتمادها يقوم على الضرائب التجارية: فمقابل كل دولار تتم خسارته في التعريفات، كانت الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل قادرة على الأقل على استعادة 30 سنناً من مصادر أخرى $TP^{17}PT$. الأمر الأكثر إشكالية هو أن هذه البلدان هي تلك التي تكون إيراداتها الحكومية بصفقتها نسبة من إجمالي الناتج المحلي هي أصلاً من بين أدنى المستويات وذلك بسبب جملة منوعة من الأسباب البنوية – معدلات تمدن [المناطق الزراعية] والكثافة السكانية ونسبة الإعالة – والأسباب الاقتصادية، وحيث تكون هناك حاجة كبيرة للاستثمارات العامة للتقليل من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشتمل الإيضاحات المتعلقة بعجز الدول الفقيرة عن التعويض عن الخسارة في عائدات التجارة على الصعوبات المؤسسية والإدارية التي يفرضها تطبيق ضريبة القيمة المضافة في اقتصادات يجري جزء كبير الحجم من المعاملات فيها في القطاع غير الرسمي وحيث تفتقر السلطات الضريبية المركزية والمحلية إلى القدرات الفنية اللازمة لجمع الضرائب ومنع التسرب والتهرب من الضرائب وتطبيق النظام اللازم. كذلك، ناقش البعض $TP^{18}PT$ بأنه يمكن أن يكون للإصلاح المحايد إيرادياً للتعريفات ومعدلات ضرائب القيمة المضافة خافضاً لمستوى الرفاهية في بيئة الاقتصادات غير الرسمية بدرجة عالية، حيث سيفاقم الاعتماد المتزايد على ضريبة القيمة المضافة التحريفات بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي. لذا فإنه من الواضح أن لتحرير التجارة مضامين مالية ومؤسسية واسعة التأثير وأنه يشجع على تصميم مساعدة فنية شاملة وبرامج لبناء القدرات ينبغي لها أن تكون أولوية من أولويات مبادرات المساعدات مقابل التجارة. (أنظر القسم الثالث).

* Sources: Dollar, David and Aart Kraay 'Trade, Growth and Poverty' World Bank Working Paper 2615, 2001; Greenaway, David, Wyn Morgan and Peter Wright, "Trade Liberalization and Growth in Developing Countries", Journal of Development Economics, Vol. 67, 2002; and Rodriguez, Francisco and Dani Rodrik, "Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross National Evidence", NBER Working Paper 7081, 1999.

سياسة التعرفة الجمركية واستراتيجية التصنيع

سياسة التصنيع الناجحة هي تلك التي تتيح لبلد ما جني فوائد من عملية العولمة عن طريق الانتقال من الميزة المقارنة الساكنة إلى الميزة المقارنة المتحركة. وفي هذا السياق، يجب أن يُقام توازن ملائم عند تصميم السياسة الصناعية بين ضرورة استفادة البلدان من التأثيرات الخارجية التي تؤدي إلى نشوء أفضلية تنافسية متحركة مع

¹⁶ See Bacchetta, Marc and Bijit Bora, *Industrial Tariffs and the Doha Development Agenda*, WTO discussion paper (Geneva: 2003), http://www.wto.org/English/res_e/booksp_e/discussion_papers_e.pdf

¹⁷ Baunsgaard, Thomas and Michael Keen, "Tax Revenue and (or?) Trade Liberalization", IMF Working Paper WP/05/112, June 2005.

¹⁸ Stiglitz, Joseph and M. Shahe Emran, "Price Neutral Tax reform With an Informal Economy", Econometric Society, 2004 North American Summer Meetings 493.

مرور الوقت بينما تدرك في الوقت نفسه بأنه من الأفضل أن تنتج بلدان مختلفة سلعاً مختلفة. وفي هذا الإطار، عادة ما تكون نقطة الانطلاق من الشركات الصانعة القائمة على الموارد وكثافة اليد العاملة، وهي غالباً -وليس دائماً- ما تكون بتطوير صناعة النسيج والألبسة (انظر الملحق (أ) للقسم الثالث). وينبغي لعملية التصنيع التي تبدأ بهذا النوع الأولي من الصناعة أن تقود إلى إنتاج سلع استهلاكية متوسطة التكنولوجيا ومن ثم ترقى إلى إنتاج سلع استهلاكية ورأسمالية عالية التكنولوجيا. يعود نجاح بعض البلدان النامية (مثلاً: الجمهورية الكورية) في التجارة العالمية، إلى حد كبير، إلى قدرتها على تصنيع وتصدير سلع عالية التكنولوجيا بشكل متزايد.

وتتغير الحاجة إلى حماية التعريفات الجمركية بارتقاء البلدان هذا السلم. في المرحلة الأولى يكون المطلوب من التعريفات الجمركية أن تطور صناعات لسلع استهلاكية محلية تحتاج كثافة في اليد العاملة. أما في المرحلة التالية، فإن الإنتاج المتطور تكنولوجياً بشكل نسبي هو الذي يتطلب من حماية التعريفات الجمركية تشجيع المستثمرين على الدخول في أنشطة معقدة أكثر من الناحية التكنولوجية. وفي هذه المرحلة، يمكن التخلص تدريجياً من حماية الصناعات في المراحل الدنيا. ويمكن لمقاربة كهذه أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال ضمان إقامة صناعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وأكثر تقدماً لتوفير فرص عمالة لهؤلاء العاملين في الصناعات كثيفة اليد العاملة قبل أن تتعرض هذه الصناعات للمنافسة العالمية. وينبغي أن يعمل ذلك على توفير عمل أكثر لياقة وإنتاجية للشباب في الصناعات عالية التكنولوجيا (الهدف الإنمائي الثامن للألفية، الغاية 17)، من خلال الحفز على تحقيق منحنى تصاعدي فعال للنمو والحد من الفقر والتنمية البشرية. TP¹⁹PT

¹⁹ See also Malhotra, Kamal, "National Trade and Development Strategies: Suggested Policy Directions" (April 2006), background paper for UNDP Asia-Pacific Human Development Report, Trade on Human Terms: Transforming Trade for Human Development in Asia and the Pacific, UNDP, June 2006. See also Akyuz, Yilmaz, *The WTO Negotiations on Industrial Tariffs, What is at Stake for Developing Countries*, Geneva 2005.

الصندوق (8): عتبة الاستدامة الاجتماعية

في ظل غياب "المنحنى التصاعدي الفعلي" المذكور أعلاه، ينشأ خطر حدوث منحنى هابط قد ينزل إلى ما دون "عتبة الاستدامة الاجتماعية"، أي الحد المطلق للتأثيرات السلبية للسياسات أو تدابير الإصلاح الاقتصادي (من قبيل تحرير التجارة) وذلك من حيث تدهور أوضاع الناس أو توقعاتهم وفرصهم الاقتصادية، وهي السياسات والتدابير التي تكون مجموعة اجتماعية أو المجتمع بصورة عامة على استعداد لمساندتها وعدم الثورة عليها بطريقة أو بأخرى. عند تجاوز هذه العتبة يدخل البلد في منطقة مضطربة من الفوضى الاجتماعية والانحيار الاقتصادي وعدم استقرار عام حيث لا تعود القوانين الاقتصادية نافذة (مما يمنع تحقق التأثيرات الإيجابية المستقبلية للإصلاح). TP²⁰PT.

وينبغي لسياسة التعريفات الجمركية أن تؤكد على أن الصناعات تدرك بوضوح أن حماية التعريفات الجمركية العالية لن تستمر للأبد، وأن الصناعات التي لا تصبح تنافسية ستؤول إلى الزوال. وعلاوة على ذلك، فمن المهم تقييم ما إذا كانت التعريفات الجمركية تستشرف المستقبل بالفعل وتهدف إلى حماية الصناعات الوليدة أم أن هدفها حماية الصناعات المضمحلة أو حماية تلك الصناعات التي ليس لها فرصة في الحياة وفي التنافس عالمياً. ينبغي للتعريفات الجمركية أن تكون لصالح غايات وصناعات مستشرفة للمستقبل وليس لتلك الصناعات المضمحلة أو غير القابلة للحياة.

بالرغم من هذه المحاذير، ينبغي للبلدان النامية أن تضمن محافظتها على القدرة على نقل حماية التعريفات من القطاعات منخفضة التكنولوجيا إلى متوسطة التكنولوجيا ومن ثم عالية التكنولوجيا كلما ارتقت سلم التكنولوجيا عبر نظام من التعريفات "المتعاقبة". ويمكن تحقيق هذا بعدم تقييد التعريفات أو تقييدها عند مستويات عالية، أو السعي للحصول على استثناءات للقطاعات الاستراتيجية في تطبيق أية صيغة لتخفيض التعريفات. وينبغي البحث عن طرق لتوفير مرونة أكثر في تقييد التعريفات التي قبلتها البلدان على مستويات تصنيعية دنيا، على سبيل المثال، تقديم تفسير مبسط وأكثر تحملاً للبند الثامن عشر (ج) من اتفاقية 'الغات' التي تسمح للبلدان النامية أن تنحرف عن التزاماتها متعددة الأطراف إذا كانت هناك ضرورة وذلك من أجل "إقامة صناعة معينة" TP²¹PT. وعلى الرغم من أنه قد لا يتوفر لدى بعض البلدان، وبخاصة البلدان الأقل نمواً، جميع المكونات الضرورية لاستخدام سياسة التعريفات بفعالية كما في الطريقة المبينة بسبب صغر السوق الداخلية أو عدم وجود صناعة تصنيعية ديناميكية واضحة المعالم، إلا أنه ينبغي لهذه البلدان أن تحتفظ بنطاق حرية التصرف من أجل تحقيق هذه الاستراتيجيات في المستقبل إذا تغيرت ظروفها، أو إذا أصبحت قادرة على الدخول في اتفاقات تكامل إقليمي مع بلدان نامية أخرى مما يجعل هذه السياسات والصناعات قابلة للحياة.

استخدمت البلدان الناجحة معاملة التعريفات الجمركية على نحو توافقي مع تدابير تجارية أخرى (القيود الكمية، والدعم) وقوانين استثمارية (شروط الأداء والملكية، والحوافز) لتحقيق هذا المنحنى التصاعدي. وبتطبيق منظمة التجارة العالمية لمدى تطبيق الكثير من هذه التدابير (مثل دعم الصادرات، ومقتضيات المحتوى المحلي، والقيود الكمية)، أصبحت سياسة التعريفات أكثر أهمية نسبياً كأداة للتصنيع.

²⁰ See Ivan Martin In Search of Development along the Southern Border: The Economic Models Underlying the Euro-Mediterranean Partnership and the European Neighbourhood Policy paper presented to Seminar on Free Trade Agreements in the Arab Region 9-11 December 2006

²¹ لقد تم إبراز هذه الاحتمالية في 'القرار الخاص بقضايا ومخاوف التطبيق' الملحق بإعلان الدوحة الوزاري.

الصندوق (9): تجربة جمهورية كوريا

ارتقت كوريا عبر المنحنى التصاعدي الفعال بتحولها تدريجياً خلال عقدين من الزمن من بلد زراعي عموماً يصدر منتجات رخيصة وكثيفة اليد العاملة مثل المنسوجات والألبسة، إلى بلد صناعي كامل تشكل المصنوعات فيه 88 بالمائة من الصادرات و37 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عام 1960 في كوريا 82 دولاراً أمريكياً فقط، وهو أدنى من معظم البلدان الأقل نمواً في الوقت الحالي، بينما كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 16,291 دولار أمريكي عام 2005 وهو يقترب بسرعة من 20,000 دولار أمريكي. كما أن مؤشر التنمية البشرية لكوريا عالٍ جداً. جعلت كوريا من تشجيع الصادرات أولوية كوسيلة لتمويل الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى في طريق ارتقائها سلم التكنولوجيا. وكانت الاستراتيجية الكورية تتضمن استخدام طائفة من "الأدوات" من بينها التعريفات الجمركية والقيود الكمية، والمحتوى المحلي، ونقل التكنولوجيا، وشروط تتعلق بالأداء التصديري لرفع القدرة على المفاوضة مع المستثمرين الأجانب، محبذة المستثمرين المستعدين لنقل التكنولوجيا أو الذين يمتلكون قنات أكفاً لتوزيع الصادرات²²TP. وقد تم تشجيع على تشكيل تكتلات كبيرة للشركات بشكل فعال. وبناء على النجاح في إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية الخفيفة أنشأت كوريا صناعات ثقيلة كصناعات الصلب والصناعات البتروكيمياوية وبناء السفن والآلات الصناعية وتنقية المعادن غير الحديدية والصناعات الكهربائية. وتقوم كوريا الآن بإعطاء الأولوية للصناعات عالية التكنولوجيا كصناعة أشباه الموصلات. وحصل تطور وتحول بارزان في جمهورية كوريا خلال السنوات الخمسة والأربعين الماضية. ففي الستينيات، كانت الصناعات الرئيسية هي الصناعات كثيفة اليد العاملة مثل صناعة الباروكات والرموش الاصطناعية والألبسة والخشب المضغوط، بينما في عام 2005 كانت الصناعات الرئيسية هي بناء السفن والسيارات وأشباه الموصلات والصلب. وكانت المواد الثلاث الأكثر تصديراً في السبعينيات المنسوجات والخشب والباروكات بينما في عام 2005 كانت المواد الأكثر تصديراً هي أشباه الموصلات والسيارات وأجهزة الاتصالات اللاسلكية²³TP.

في المثال المضروب أعلاه، اعتمدت جمهورية كوريا على القيود لكمية لحماية الصناعات الوليدة واستعملتها "كجزء" لجذب المستثمرين. هذه القيود تغطيها المادة الثامنة عشرة (ب) من اتفاقية 'الغات' وهي المادة المتعلقة بميزان المدفوعات. وقد فقدت كوريا إمكانية استخدام هذه الأداة خلال جولة الأوروغواي. إذ أن الدول التي تعجز عن تبرير القيود الكمية (بموجب الأحكام المتعلقة بميزان المدفوعات) لا يُسمح لها بفرض شروط تتعلق بالمحتوى المحلي أو الميزان التجاري وهي شروط ممنوعة بموجب اتفاقية التدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة.

ويجب على سياسة التعريفات الجمركية التصدي لمساءلة تأثير التعريفات على أسعار المدخلات المستخدمة في الصناعات التصديرية. فعلى سبيل المثال، هل ينبغي منح الصناعات المنتجة لهذه المدخلات حماية تعريفية من أجل تعزيز الصلابة بالاتجاه الراجع؟ أم ينبغي إزالة الحماية برمتها على المدخلات من أجل خفض التكاليف للصناعات التحويلية؟ يمكن أن تشكل التعريفات عائقاً أمام الأداء الجيد للتصدير لأنه بوسعه رفع كلفة المدخلات وجعل المنتجات النهائية غير منافسة. ففي حالة باكستان مثلاً، أدت الحماية من الواردات النسيجية المصنوعة يدوياً لتوفير الحماية لصناعة القطن إلى تراجع في تنافسية صادرات القطع المصنوعة والألبسة الجاهزة²⁴TP. يمكن لخطط رد الرسوم بموجب التعريفات الجمركية [عند تصديرها] أن تكون حلاً أيضاً، ولكن غالباً ما يصعب إدارة تلك الخطط.

ويمكن أيضاً لرسوم التصدير أن تكون عنصراً من عناصر استراتيجية التصنيع، وذلك من خلال ضمان إمدادات

²² See Shin, Jang-Sup and Jang-Sup Chang, "Foreign Investment Policy and Human Development Country study: Republic of Korea", in Seih Mei Ling ed., *Investment, Energy and Environmental Services: Promoting Human Development in WTO Negotiations*, University of Malaya, UNDP, and Malaysian Institute of Economic Research (Kuala Lumpur, March 2004) <http://www.um.edu.my>. See also DoHoon Kim, *Presentation on Trade Promotion and Economic Development in Korea*, Korea Institute for Industrial Economics and Trade, 29 May 2006, in file with author.

²³ See DoHoon Kim, *op. cit.*

²⁴ See Khan, Zubair, *The Impact of the post-ATC Environment on Pakistan's Textiles Trade*, UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document, (Hanoi: 2003) (www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4).

الصندوق (10): منغوليا- إزالة قيود وضرائب التصدير

كانت منغوليا ملزمة بإلغاء قيودها التصديرية والتخلص تدريجياً من رسومها على صادرات صوف الكشمير الخام في إطار شروط انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ونتيجة لذلك، أصبح الكشمير الخام يصدر في الوقت الحالي إلى الصين وشارف قطاع تحويل الكشمير في منغوليا على الاختفاء. TP²⁶PT ويقدّر بأنه لو تم تحويل كل الكشمير المنتج في منغوليا إلى منتجات نهائية محبوكة ومنسوجة قبل التصدير، لكانت ستدر هذه الصادرات 206 مليون دولار أمريكي إلى احتياطي البلد، أي أكثر من جميع صادرات المنسوجات والألبسة بالإضافة إلى أن العملة في الصناعة التحويلية كانت ستتضاعف إلى أكثر من الضعف. TP²⁷PT ولكن بالمقابل، تمكن الرعاة الفقراء من الحصول على أسعار أعلى للصوف الكشميري الذي يبيعهون للمشتريين الصينيين الذين لزمهم الخيط المنغولي من أجل تحسين نوعية منسوجاتهم.

الخدمات والسياسة الصناعية

يجب أن يُنظر إلى قطاع الخدمات أيضاً على أنه قطاع مرتبط بالسياسة الصناعية. إن تطوير قطاع تصنيعي لا يعني ببساطة- الكثير بالنسبة لبعض البلدان على الأقل على المدى القصير. وفي مثل هذه الحالات يجب أن تُعطى الأولوية لتطوير قطاع ديناميكي غير تصنيعي (مثلاً: السياحة).

كما أن خدمات الطاقة تعد مركزية أيضاً للسياسة الصناعية وخصوصاً القدرة على توفير الطاقة محلياً بأسعار أقل من تلك السائدة في السوق العالمية. وكانت جولة الدوحة هي المرة الأولى التي يتم فيها تناول سياسة الطاقة بشكل جدي في المفاوضات متعددة الأطراف التي شملت عمليات الدعم وقيود وضرائب التصدير وخدمات الطاقة وضرائب التجارة والبيئة والضريبة المحلية. TP²⁸PT وتم تقديم تنازلات بشأن سياسة الطاقة من قبل البلدان الجاري انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

وبالرغم من ذلك، ما زال نطاق واسع من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة مسموح به بما في ذلك نقل التكنولوجيا والشروط الخاصة بالأداء التصديري (انظر القسم السابع). كذلك يتم تشجيع البلدان النامية على الاحتفاظ بشروط الأداء للبلدان النامية كوسيلة لاقتناء التكنولوجيا أو الوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع في قطاع الخدمات (انظر القسم السادس) رغم أن بعض البلدان المنضمة وافق على إلغاء تدابير معينة من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وشروط الأداء التي لولا موافقتهم لظلت مسموح بها من قبل منظمة التجارة العالمية.

دعم المنتجات

يسمح للبلدان النامية تطبيق إجراءات دعم الإنتاج إلا إذا ثبت أن هذه الإجراءات تسبب ضرراً كبيراً لمصالح بلدان أخرى. ويعد أي دعم غير محدد من حيث أنه متوفر بشكل عام لجميع المشاريع على أنه "غير قابل للتفعيل" بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم والتدابير التعويضية. فعلى سبيل المثال، لا يعتبر توفير الطاقة للمستهلكين بتكاليف أدنى من تلك السائدة في السوق العالمية (نظام مزدوج الأسعار) بأنه يشكل دعماً مالياً قابلاً للتفعيل، طالما أن إمكانية الحصول على السعر الأرخص متوفرة عموماً لجميع فروع

²⁵ بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية يكون لرسوم الصادرات نفس وضعية الرسوم على الواردات، فهي محدودة بالدرجة التي تم تقييدها بها في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف.

²⁶ See Tsogtbaatar, Damedin, *Mongolia's WTO Accession: Expectations and Realities of WTO Membership* (www.wto.org/English/res_e/booksp_e/casestudies_e/case29_e.htm).

²⁷ See Adhikari, Ratnakar and Yumito Yamamamoto, "Sewing Thoughts, How to Realize Human Development Gains in the Post-Quota World", UNDP Asia Pacific Trade and Investment Initiative, April 2006 (www.undprcc.lk/Publications/Publications/TC_Tracking_Report_April_2006.pdf).

²⁸ See Gibbs, Murray, *Energy in the WTO: What is at stake?*, in Sieh Mei Ling ed. *Investment, Energy and Environmental Services: Promoting Human Development in WTO Negotiations*, University of Malaya, UNDP, and Malaysian Institute of Economic Research, Kuala Lumpur, March 2004, (www.um.edu.my).

الاقتصاد. TP²⁹PT إن الدعم الحكومي للصادرات، أي الدعم المتوقف على أداء الصادرات ممنوع على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية باستثناء الدول الأقل نمواً ومجموعة من الدول ذات الدخل المنخفض التي ستنمى بهذه الحرية حتى يبلغ إجمالي الدخل القومي للفرد عندها 1000 دولار أمريكي. TP³⁰PT

²⁹ See UNCTAD, *Energy and Environmental Services, Negotiating Objectives and Development Priorities*, (ed. Simonetta Zarrilli) UNCTAD/DITC/TNCD/2003/3, Geneva, July 2005.

³⁰ اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بإجراءات الدعم والتعويض المالي، الملحق السابع.

4- الصادرات والفقر

هل يمكن للبلدان النامية أن "تعتمد على التصدير حتى تتخلص من الفقر"؟ وهل يمكنها أن تعتمد على التصدير حتى تحقق الأهداف الإنمائية للألفية؟ وكيف يمكن للفقراء في البلدان النامية أن يحققوا الإنتاجية والسبل اللازمة للمنافسة في السوق العالمية؟ وكيف يمكن للحكومات أن تضمن بأن فوائد الصادرات مقتصمة على نطاق واسع وأنها تقلل من عدم المساواة؟ وكيف يمكن لها أن تضمن بأن صناعات الصادرات مستدامة وأنه يتم الحفاظ على توفر ظروف العمل الملائمة وأن التأثيرات البيئية لا تقوض أسباب معيشة الناس في القطاعات الأخرى؟ وما هي القيود التي تواجهها الحكومات في تشجيع الصادرات؟ وما هي المساهمة التي يمكن لبرامج "المعونة مقابل التجارة" أن تقدمها في التعامل مع القيود المفروضة من "جهة التوريد" والتي تعيق قدرة البلد على التصدير؟

نمو الصادرات والأهداف الإنمائية للألفية

يمكن أن توفر صادرات السلع والخدمات المتنامية دخولا متزايدة للفقراء وعوائد للحكومة وفرص عمالة جديدة بما في ذلك وظائف مرتفعة الأجر في الخارج وخاصة للنساء والشباب الباحثين عن العمل. وبهذا يمكن للصادرات المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إخراج الناس من هوة الفقر (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتمكين المرأة (الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية) والمساهمة في تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. ويرمي الهدف الإنمائي الثامن للألفية إلى وضع نظام تجاري يمكن البلدان النامية من استخلاص فوائد أكبر من النظام التجاري الدولي.

ينبغي للسياسات التجارية أن تهدف إلى تمكين الناس الأكثر فقرا من المنافسة في السوق العالمية وجني فوائد من العولمة. سنقول التقليدية البسيطة بأن تحرير التجارة سيتيح المجال لإعادة توزيع المصادر بتحويلها من القطاعات التصديرية منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات التصديرية عالية الإنتاجية. إلا أنها تهمل الحقيقة الأساسية وهي أن هناك مستويات عالية من البطالة في البلدان النامية أصلاً. فالموارد البشرية متوفرة لقطاع التصدير وليس هناك حاجة لـ "تحريرها" بخلق بطالة في قطاعات أخرى. TP³¹PT ينبغي لسياسات الصادرات وسياسات الواردات أن تكونا عنصرين توأمين في استراتيجية عامة للتصنيع تستهدف استيراد الغذاء الأساسي والوقود والمواد الخام والمدخلات والمعدات الرئيسية والآلات وقطع الغيار وبيع المدخلات الوسيطة ودعم نمو الصادرات وكسب العملات الأجنبية الضرورية لتمويل هذه الواردات. وينبغي أن تمنح الأولوية لتوسيع قطاعات التصدير التي سيؤمن توسيعها فرصاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى.

ومن بين المشكلات معاناة الكثير من البلدان النامية الفقيرة من تراجع حصتها من الصادرات العالمية حتى عند استفادتها من أفضليات التعريفات التي تجدها أخذة في التلاشي حالياً. أما بلدان أخرى فقد كانت قادرة على رفع حجم صادراتها بسرعة استجابة لتدابير سياسة تجارية معينة سارت لمصلحتها، ولكنها تجد أنفسها غير قادرة على المنافسة عند مواجهتها لوضع أكثر انفتاحاً وتنافسية. أحد الأمثلة على ذلك هو المنسوجات والألبسة، حيث طورت الكثير من البلدان الأفقر صناعة صادرات ناجحة في إطار الهيكل التمييزي لاتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف (MFA) وتواجه الآن تحدياً يتمثل في بيئة أكثر تنافسية كما تم توضيحه في الملحق (أ). ومثال آخر هو قطاع السكر حيث سيتسبب تآكل أفضليات الاتحاد الأوروبي في تعديل حتمي للتكاليف على فقراء المنتجين.

الصندوق (11): المعونة مقابل التجارة

في عام 2005، أدرك المجتمع الدولي على نطاق واسع أن هناك حاجة إلى زيادة الموارد عن طريق برنامج المعونة مقابل التجارة للبلدان الأقل نمواً وبلدان أخرى منخفضة الدخل، وقد توج هذا الإدراك بإدخال فقرات مهمة تتعلق بإطار متكامل محسّن خاص بالمساعدة الفنية المتصلة بالتجارة للبلدان الأقل نمواً إضافة إلى حزمة

³¹ See Stiglitz, Joseph and Andrew Charlton, *op. cit.*, p. 25-26.

أوسع من المعونة مقابل التجارة في الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر 2005. وقد وافق الوزراء في هونغ كونغ على تشكيل فريق عمل جديد معني بالمعونة مقابل التجارة يقوم برفع توصيات عن كيفية تفعيل مكونات عمليات المعونة مقابل التجارة خارج حدود الإطار المتكامل المحسن كي تستطيع المساهمة بفعالية في البعد التنموي لجولة الدوحة. وبعد مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والوكالات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة، قدم فريق العمل تقريره إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 27 تموز/يوليو 2006. ويوضح التقرير الذي تمت صياغته النهائية بعد تعليق مفاوضات الدوحة بأن برنامج المعونة مقابل التجارة هو تكملة لجولة الدوحة وليس مشروطاً بنجاحها. تتركز توصيات فريق العمل على أنه ينبغي الاعتماد على الترتيبات والالتزامات الموجودة في تمويل احتياجات المعونة مقابل التجارة بتوجيه من إعلان باريس حول فعالية المعونات. وفي هذا السياق، يُحث المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على "السعي للحصول على تأكيد من المانحين والوكالات بأن الأموال جاهزة على الفور لتنفيذ مبادرة المعونة مقابل التجارة...".

أما بالنسبة لنطاق اختصاص برنامج المعونة مقابل التجارة فإنه يجب أن يكون واسعاً بما يكفي لتغطية الاحتياجات المتنوعة للدول النامية وأن يكون واضحاً بما يكفي بحيث يمكن تمييز مساعدات برنامج المعونة مقابل التجارة عن غيرها من المساعدات التنموية (التي هي جزء منها). وينبغي اعتبار الأولويات ذات الصلة بالتجارة والمدرجة ضمن الاستراتيجيات التنموية الوطنية لمتلقي المعونات على أنها واقعة تحت مظلة المعونة مقابل التجارة.

على وجه التحديد، يُتوقع من برنامج المعونة مقابل التجارة أن يحتوي على سياسة التجارة وقوانينها وتنمية التجارة والبنية التحتية المتصلة بالتجارة وبناء القدرة الإنتاجية والتكيف المتصل بالتجارة.

وهذا تعريف واسع بما يكفي لتغطية المجموعة الواسعة من قيود الطرف المورد التي تؤثر على قدرة الدول النامية على التنافس في السوق العالمية، بما في ذلك الاستثمارات في مشاريع تتناول المعوقات بين البلدان وعلى المستوى الإقليمي أمام التنمية التجارية من قبيل مسائل ممرات النقل الإقليمي والمعايير والأمراض أو الأوبئة – وهي مجالات جرى تجاهلها على نحو تقليدي وتتطلب أولوية أكبر بكثير مما تلقته حتى الآن.

ومن بين المجالات المهمة الأخرى التي تتم تغطيتها بصورة مبتكرة على الرغم من عدم وجود إجماع على إدراجها: احتياجات التكيف قصير الأمد (أي الخسارة المالية للإيرادات الحكومية نتيجة لتخفيض التعرفة الجمركية للبلد الأكثر تفضيلاً، أو التغييرات في شروط التجارة للمستوردين النهائيين للأغذية، أو تآكل الأفضلية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية بسبب ترتيبات البلد الأكثر تفضيلاً واتفاقيات التجارة الحرة، أو إلغاء الترتيبات التفضيلية الخاصة). كما ويشتمل الكثير من التعاريف على تكاليف مع إلغاء نظام الحصص في المنسوجات والألبسة (انظر الملحق 3) وتكاليف تنفيذ الاتفاقيات التجارية.

وكتدبير احتياطي يفسح تقرير فريق العمل أيضاً المجال للمتطلبات – سواء من المانح أم من المتلقي – الخاصة بإعداد التقارير بموجب اتفاقية التجارة الحرة في مراجعات تجرى بصورة دورية للسياسة التجارية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. كما ويوصى التقرير بإجراء مراجعة دولية دورية لبرنامج المعونة مقابل التجارة. ويجب أن تُجرى تلك المراجعة من قبل هيئة رقابية يتم إنشاؤها ضمن منظمة التجارة العالمية. ويُنتظر أن ينشئ المدير العام للمنظمة مجموعة استشارية خاصة للمضي قدماً في عملية متابعة توصيات فريق العمل.

المصدر: مذكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مفهوم المعونة مقابل التجارة، كانون الثاني/يناير 2006 (<http://www.undp.org/poverty/H>) وثيقة منظمة التجارة العالمية "توصيات فريق العمل الخاص ببرنامج المعونة مقابل التجارة"، WT/AFT/1، 27 تموز/يوليو 2006 (www.wto.org).

إن نمو الصادرات جزء من المنحنى التصاعدي الفعال الذي أوضحناه في القسم الثالث حيث يوفر التمويل لاستيراد التقنيات الجديدة اللازمة لزيادة القدرة التنافسية وتحسين مستويات المعيشة.

زيادة الإنتاجية

ينبغي للصادرات أن توفر بشكل مباشر أو غير مباشر فرص عمالة للفقراء والنساء. ويتمثل التحدي في تزويدهم بوسائل المنافسة وزيادة إنتاجيتهم. ويتطلب ذلك فهماً للعوامل التي تساهم في التنافسية في القطاع المعني واتخاذ تدابير سياسية لتعزيز تلك العوامل. وقد حققت بعض البلدان مستوى نمو عالٍ في التصدير ولكنه اتسم بقيمة مضافة منخفضة لأن مثل هذه الصادرات لم تنشأ عن سياسة التصنيع الموضحة في القسم الثالث. ويظهر الانتقال من الميزة المقارنة الساكنة إلى الميزة المقارنة المتحركة في الترقية المستمرة لمحتوى الصادرات التكنولوجي، وهو ما يعد النتيجة المتوقعة لارتفاع المنحنى التصاعدي الفعال المبين في القسم الثالث. إن النجاح في التصدير

هو نتيجة القدرة على الإنتاج المحلي لمنتجات تنتم "بالديناميكية في التجارة العالمية". TP³²PT

الصندوق (12): التحول الصيني نحو التصنيع

اتبعت الصين مقاربة للتصنيع تشبه، من نواح مهمة، تلك التي تبنتها جمهورية كوريا. فكلتا المقاربتين لها محتوى تكنولوجي مرتفع وقيمة مضافة عالية للاقتصاد المحلي كما هو موضح في القسم الثالث. وقد تم استخدام حماية التعريفات والحصص وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كـ "جزر وعصي" لإجبار الشركات على ارتقاء السلم التكنولوجي. ويعد أداء التصدير الباهر للصين نتيجة لقدرتها على إنتاج منتجات تصديرية "ديناميكية" ذات محتوى تكنولوجي متزايد باستمرار. ولم يتم ترك أنماط الإنتاج والصادرات في الصين لتحدها القوى التقليدية للأفضلية المقارنة. قامت السياسات الحكومية بتنمية القدرات المحلية في المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية والمنتجات التكنولوجية المتطورة الأخرى. TP³³PT

تعزيز العدالة

غالباً، لم يتم اقتسام فوائد أرباح الصادرات الباهرة (حتى عند تحققها) بشكل واسع. وفي ظروف معينة، قوضت الصادرات أسباب معيشة الفقراء. ينبغي للسياسات الهادفة إلى زيادة الصادرات أن تعزز العدالة بشكل يضمن ألا تتجمع فوائد الصادرات بشكل رئيسي عند الشرائح الأغنى من السكان. ومن الضروري اتخاذ تدابير إضافية تضمن بأن تجني الشرائح الأفقر الفوائد من توسع التصدير مباشرة وليس الاعتماد على فقط ما يبلغها من النزر اليسير من الفوائد. وتظهر الأدلة بأن نمو التصدير القائم على التوزيع غير المتساوي للدخل يمكن أن يزيد من حدة الظلم القائم. TP³⁴PT

الصندوق (13): قضايا العدالة في قطاع صيد الأسماك

قطاع صيد الأسماك هو خير مثال على كيف أنه يمكن، في الواقع، لصناعة صادرات ناجحة أن تقوض أسباب معيشة المنتجين الأفقر ما لم يتم فرض إطار عمل صارم للسياسة من أجل حماية هؤلاء الأخيرين، كما تم بيانه في الملحق (ب) لهذه الورقة. المصدرون الرئيسيون هم أساطيل الصيد الكبيرة التي تستنفد المياه الساحلية وبهذا تقلل من توفر السمك لصغار الصيادين. وبطريقة مشابهة، فقد نتج عن النجاح الباهر لصادرات تربية الأسماك عن التلوث الملحي للأراضي الزراعية.

ضمان الاستدامة

ينبغي لسياسات التصدير أيضاً أن تضمن استدامة الصادرات بمعنى أن لا تمنع المكاسب الحالية الأجيال اللاحقة من تحسين رفاهها. ويشمل مفهوم الاستدامة المخاوف البيئية بالإضافة إلى القدرات البشرية مثل الصحة والتعليم. يمكن لصناعات الصادرات أن تضر بالبيئة من خلال استنفاد المصادر وبالتالي تقويض أسباب معيشة العاملين في قطاعات أخرى. ويمكن أن تنطوي فرص العمالة على العمل في ظروف خطيرة وغير صحية، وقد لا يستطيع العاملون الاستمرار في العمل لأكثر من عدة سنوات في صناعات الصادرات. ولذلك، ينبغي للتوجه التصديري أن يكون مشمولاً باستراتيجية إنمائية شاملة تنطوي على تدابير تضمن تحقيق أهداف التنمية البشرية تلك.

عناصر الاستراتيجية التصديرية الشاملة الداعمة للفقراء

يجب أن تتألف هذه العناصر من الآتي:

أ- تحسين البنية التحتية التي تدعم الأنشطة التصديرية لصغار وفقراء المنتجين بما في ذلك الحصول على القروض والأرض؛

³² للاطلاع على قائمة بالمنتجات الديناميكية في التجارة العالمية وتحليل لإسهامها في أداء الصادرات، انظر تقرير الأونكتاد عن الاستثمار العالمي عام 2002 (www.unctad.org)

³³ See Rodrik, Dani, What is so Special about China's Exports?, Centre for Economic Policy Research (London, February 2006) (www.cepr.org).

³⁴ انظر تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2005، *International Cooperation at a Crossroads: Aid, Trade U and Security in an Unequal World*، الفصل الرابع (نيويورك، 2005) (<http://hdr.undp.org/reports/global/2005/H>)

- ب- توفير فرص لهؤلاء المنتجين للحصول على التدريب والتكنولوجيا لتحسين مهاراتهم؛
- ج- مساعدتهم على رفع جودة السلع والخدمات التي ينتجونها لتلبية التدابير الصحية والصحية-النباتية والاتفاق المتعلق بالعوائق التقنية للتجارة، وأفضليات المشترين؛
- د- ضمان توفير ظروف العمل المناسبة ومعايير الصحة والسلامة؛
- هـ- الحصول على إمكانية ولوج منتجاتهم إلى الأسواق على نحو أكثر حرية وأكثر أمناً،
- و- ينبغي لتحرير التجارة في الخدمات أن توجه نحو القطاعات التي يدعم الاستثمار فيها قدرة قطاعات التصدير على المنافسة، وأن تكون خاضعة لشروط تعزز هذه المساهمة الإيجابية؛
- ز- تعزيز مشاركة المجتمع في فوائد التصدير من خلال آليات مثل حماية وتطبيق المعرفة التقليدية وتشجيع وحماية العلامات الجغرافية؛
- ح- تقوية الصلات الإيجابية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتعامل مع العوامل الخارجية السلبية مثل ظروف العمل والتدهور البيئي؛
- ط- تيسير حركة الأشخاص المؤقتة في الخارج لاكتساب المهارات والعملة الأجنبية.

الصندوق (14): سياسات التصدير ومنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الأخرى

تستثني الاتفاقية الخاصة بالدعم المالي والتدابير التعويضية (المادة 27-2(أ)) البلدان الأقل نمواً من منع دعم التصدير. ويشمل هذا الاستثناء نفسه قائمة من البلدان (في الملحق السابع) طالما أن نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي لا يزال تحت 1000 دولار أمريكي. لاحظ أن بعض البلدان المنضمة تخلت عن هذا الحق في شروط انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ويسمح الاتفاق بشأن الزراعة للبلدان أن تدعم الصادرات بالقدر المسموح به في التزاماتها التي تم التفاوض عليها. ولكن قام عدد قليل جداً من البلدان النامية بالتفاوض على مثل هذه الالتزامات وبالتالي فهي لا تستطيع تقديم الدعم.

تمنع الاتفاقية الخاصة بالتدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة شروط التوازن التجاري-أي أنه يجب على الشركات المستثمرة أن تصدر بمقدار ما تستورد-، إلا أن الاتفاقية تسمح بوجود شروط خاصة بالأداء التصديري ونقل التكنولوجيا. وتسمح اتفاقية 'الغات' بشروط الأداء للبلدان النامية من أجل مساعدتها على تعزيز الخدمات وليس لهذه الاتفاقية ضوابط فعالة لعمليات دعم التصدير.

هذا، وقد تخلت الكثير من البلدان عن حقها في هذه الشروط وفي شروط أخرى متعلقة بالأداء ضمن شروط انضمامها أو في الاتفاقيات الثنائية (الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، واتفاقيات التجارة الحرة)

الولوج إلى الأسواق التصديرية

من الواضح أن الاستراتيجيات القائمة على التصدير تقتضي إمكانية الوصول الأكثر أمناً وحرية إلى الأسواق العالمية. تتمتع البلدان النامية لعدة عقود بفرص تفضيلية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة تحت نظام الأفضليات العام الذي تم التفاوض عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وكانت الميزة لهذه الأفضليات أنها كانت غير متبادلة ولكن البيئة الخطيرة فيها هي أنها غير ملزمة وبالتالي غير آمنة، وكذلك لأنها تحتوي على استثناءات عديدة وبالتحديد في قطاعات (مثل المنسوجات والألبسة والزراعة) حيث كانت تمتلك البلدان النامية الميزة المقارنة. استفادت بعض البلدان النامية الفقيرة وبخاصة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من الأفضليات التعاقدية في الاتحاد الأوروبي. والتزمت معظم البلدان المتقدمة (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) بتقديم تعامل معفي من الرسوم مع البلدان الأقل نمواً. بينما يتم إعطاء بلدان أخرى نامية أفضليات خاصة بها لمساعدتها في التعامل مع مشاكل معينة مثل الاعتماد على صادرات المواد المخدرة غير المشروعة.

تسعى الكثير من البلدان النامية للتفاوض حول اتفاقيات التجارة الحرة مع البلدان المتقدمة الرئيسية كوسيلة لضمان الحصول على شروط للولوج مساوية لتلك التي تتمتع بها البلدان المنافسة لها. وقد بدأت بالفعل المفاوضات لتحويل أفضليات دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى اتفاقيات تجارة حرة تبادلية "اتفاقات الشراكة الاقتصادية".

من ناحية أخرى، كانت العوائق أمام التجارة والتحريلات التي تعرضت لها وخاصة الإنتاج الزراعي والصادرات المدعومين في البلدان الصناعية عبارة عن عقاب قاس أنزل بالكثير من البلدان النامية. كما خدمت تدابير الطوارئ مثل رسوم مكافحة الإغراق في "قتل" عملية التوسع في التصدير في البلدان النامية "قبل أن يولد"، بينما كان للأنظمة الصحية والتقنية الأشد صرامة أيضاً تأثير غير متناسب على الفقراء مستثنية إياهم من الدخل

المتأني من الصادرات. وتسببت القواعد المتشددة بشأن المنشأ في عدم استفادة الكثير من الصادرات من أفضليات التعرفة المتوفرة. كما أن كان الفقراء أشد تأثراً بكثير من الولوج غير الآمن إلى الأسواق حيث يمكن للانقطاع المفاجئ في صادراتهم أن يحدث على الفور بطالة في صناعات الصادرات ويقود إلى إفلاس صغار المنتجين المستقلين.

الصندوق (15): سمك السلور والعولمة والفقراء

استثمر الكثير من المجتمعات الفقيرة في إنتاج تربية الأسماك في دلتا نهر ميكونغ في فيتنام. وكانت تشهد صادرات سمك السلور نجاحاً باهراً في سوق الولايات المتحدة وأصبحت أنموذجاً لاستفادة الفقراء من العولمة. إلا أن جماعات حماية الصناعات الوطنية في الولايات المتحدة أطلقت سياسة من المضايقة التجارية ضد سمك السلور القادم من فيتنام بدءاً بمحاولة تصوير إنتاج سمك السلور على أنه يتم في ظروف غير صحية وهو ادعاء فضحت زيفه وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، ومن ثم من خلال الحصول على تشريع يتطلب من المنتج الفيتنامي أن يباع على أنه سمك "باسا" أو "ترا" بدلاً من "سمك السلور". ولما كان لهذا التدبير تأثير محدود على الواردات، تم اتخاذ إجراء مكافحة الإغراق وهو الأمر الذي يسر حدوثه أن فيتنام مصنفة "كاقصاد لا سوقي" في قانون الولايات المتحدة، كما أن فيتنام في الواقع وبصفتها ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية آنذاك لم تكن تتمتع بأية حقوق بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف ولا بإمكانية استعمال آليات تسوية النزاعات. TP³⁵PT

5- الزراعة والأمن الغذائي

الزراعة والأهداف الإنمائية للألفية

تتواجد الغالبية الكبيرة ممن يعيشون حالة من الفقر المدقع في المناطق الريفية من البلدان النامية وغالبية هؤلاء يعمل في قطاع زراعة الكفاف. وفي بعض البلدان الفقيرة يعمل في الزراعة أكثر من 80 بالمائة من القوة العاملة. لذا فإن تحقيق الهدف الأول والهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية وغيرهما (مثلاً، تقوم النساء في بعض البلدان بأكثر من 60 بالمائة من العمل الزراعي) في معظم البلدان النامية سوف يعتمد على الإصلاحات التي ترمي إلى توفير مستويات معيشية أفضل للقطاع الزراعي. وتعد السياسة التجارية مكوناً جوهرياً من مكونات أية إصلاحات كهذه. إن تلك الملايين من الفقراء عرضة للخطر بصورة كبيرة إذ يمكن للزيادة الكبيرة والمفاجئة في استيراد المنتجات الزراعية الرخيصة أن تقوض أسباب معيشتهم. يمكن للتجارة أن تؤمن الفرص للفقراء إذا تمكنت منتجاتهم من اختراق أسواق الصادرات المربحة. سيتم ربط النجاح في السياسات الرامية إلى رفع مداخل المزارعين الفقراء على الصعيد الوطني ربطاً مباشراً مع الاتجاه الذي تتخذه عملية الإصلاح الجارية لنظام التجارة الدولية الذي يحكم التجارة الزراعية. وتشارك الدول النامية بفعالية في المفاوضات الحالية لمنظمة التجارة العالمية بهدف تصميم نظام دولي أكثر تساوفاً مع أهداف التنمية. وفي الوقت نفسه يقوم الكثير منها بتحرير تجارة المنتجات الزراعية ضمن إطار عمل اتفاقيات التجارة الحرة.

نظام معقد متعدد الأطراف

تخضع التجارة في القطاع الزراعي لنظام متعدد الأطراف ومعقد للغاية. نجم عن عملية "التحول إلى التعريفات" التي أجريت في جولة الأوروغواي حيث تم تحويل التدابير غير التعريفية (مثل القيود الكمية) والضرائب المتغيرة إلى معدلات في تعريفات مكافئة (وتم تقييد جميع معدلات التعريفات) —نجم عنها تعريفات عالية جداً للدولة الأكثر رعاية في معظم البلدان المستوردة الرئيسية. TP³⁶PT وعمل نظام حصص معدلات التعرفة على توفير إمكانية

³⁵ See Lam Quoc Tuan, "Trade in Fisheries and Human Development - Country Case Study - Vietnam", UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document (Hanoi: 2003) (available at www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4).

³⁶ ثمة استثناء لمنع معدلات الحصص على المنتجات الزراعية في الملحق الخامس للاتفاقية الخاصة بالزراعة. حيث يمكن القسم (ب) من الملحق الدول النامية من الإبقاء على معدلات الحصص على "منتج زراعي أساسي يسود استخدامه في الطعام التقليدي للدولة النامية". ولا يستفيد من هذه الفقرة سوى كوريا والفلبين وإسرائيل.

الولوج إلى الأسواق (5 بالمائة على الأقل من الاستهلاك المحلي) TP³⁷PT بمعدلات أدنى - لكن إيجابية في المعتاد. غالباً ما كانت مخصصة للمزودين الأفراد. ونظراً لأن التعريفات مستندة الحصص تكون عالية في العادة بشكل غير مسموح به، يخضع عدد كبير من المنتجات الزراعية المستوردة إلى البلدان النامية في الحقيقة لحدود كمية يفرضها الأمر الواقع. ويعزز نظام الحماية هذا آلية حماية خاصة تسمح بفرض رسوم استيراد إضافية عندما تتجاوز واردات المنتجات "الخاضعة للتعرفة" أسعار التفعيل أو أحجام التفعيل.

وبهذا، حافظ النظام الجديد وبصورة مختلفة إلى حد ما على القيود الكمية (أمر واقع) والضرائب المتغيرة التي كانت جوهرية لنظام الحماية للاتحاد الأوروبي. كما أرسى النظام إطاراً "للمفاوضات المصغرة" لمنح الحصص الثنائية مما يذكرنا باتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف. وفي ظل هذا الهيكل لا يوفر التحليل المبني على المعدلات المتوسطة للتعريفات سوى القليل من التوجيه المفيد لواضعي السياسات. TP³⁸PT

كما فرضت الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية بعض الضوابط على الدعم المالي الزراعي. ويخضع دعم الصادرات للالتزامات القطاعية (الحجم والمدفوعات). كما وتخضع عمليات دعم الإنتاج المحلي التي ثبت بأن لها تأثيراً مشوهاً (مثل دعم الأسعار) لسقوف إجمالية تم التفاوض عليها (قائمة على إجمالي إجراءات الدعم) مع استثناء بالحد الأدنى (5 بالمائة للبلدان المتقدمة و 10 بالمائة للبلدان النامية). وهناك فئتان أخريان من الدعم لا تخضعان لقيود، هما: (1) المدفوعات المباشرة للمنتجين عندما يتعلق الموضوع بتخفيض العرض (الصندوق "الأزرق")، و (2) تلك التي تقر بأن تأثيرها على التجارة محدود (الصندوق "الأخضر"). لم ينفع هذا الهيكل في الحد من الدعم الزراعي الذي ارتفع إلى نحو 300 مليار دولار أمريكي سنوياً. فقد تم توجيه برامج الدعم ببساطة إلى تلك "الصناديق" حيث لا تنطبق أية حدود. TP³⁹PT

ويبلغ مجموع الحدود المقيدة لدعم لإنتاج المحلي (إجمالي إجراءات الدعم) 64 مليار دولار أمريكي، إلا أن الدعم الفعلي لا يصل إلى تلك الحدود. فقد كان معدل استخدام الدعم 88 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و 62 بالمائة في الاتحاد الأوروبي و 17 بالمائة في اليابان TP⁴⁰PT. وقد قدم 29 بلداً عضو في منظمة التجارة العالمية التزامات تتعلق بإجمالي إجراءات الدعم. وقد تم التعبير عن تلك الالتزامات من حيث المدفوعات الإجمالية، مثلاً: التزام المجموعة الأوروبية هو 67 مليار يورو، والزام الولايات المتحدة هو 19 مليار دولار أمريكي.

الصندوق (16): المبادرات القانونية والسياسية: مثال القطن

لا تشكل المفاوضات التجارية السبيل الوحيد للتعامل مع المصالح التصديرية للفقراء في التجارة الدولية. إذ تتيح آلية تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية للبلدان النامية الاعتراض على التدابير غير المنسجمة مع الالتزامات متعددة الأطراف. ومن الأمثلة على ذلك القضية الناجحة التي رفعتها البرازيل بدعم الكثير من البلدان النامية بحق العديد من العناصر التي تضمنتها خطط الدعم الأمريكي للقطن. وقد ظهر أن الولايات المتحدة كانت تدعم صادرات القطن بمستوى يتجاوز ما التزمت به في منظمة التجارة العالمية وعلى نحو يخالف بنود الاتفاقيات الخاصة بالزراعة وإجراءات الدعم المالي والتعويض (من قبيل تحبيذ استخدام القطن المحلي على القطن المستورد). TP⁴¹PT

وبموازاة هذه القضية، قدمت أربعة بلدان إفريقية فقيرة هي بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي "مبادرة قطاعية لمصلحة القطن" TP⁴²PT أوضحت من خلالها الضرر الذي لحق بمنتجي القطن الفقراء فيها بسبب الدعم السخي المقدم لمنتجي القطن الأغنياء في البلدان المتقدمة. وكانت الغاية من وراء ذلك دفع البلدان التجارية الكبرى

³⁷ في الواقع العملي لم تفي جميع البلدان بالتزام الخمسة بالمائة كما أنه تم استخدام حصص معدلات التعرفة بحد أدنى بكثير.

³⁸ Stiglitz and Charlton, *op. cit.*, pp. 217-234.

³⁹ ثمة وصف موجز لصناديق الدعم على موقع منظمة التجارة العالمية: (http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/agboxes_e.htm)

⁴⁰ See presentation by Ralf Peters UNCTAD at UNECA Ad Hoc Meeting on Agriculture, Tunis, November 2004, http://www.uneca.org/eca_programes/trade.

⁴¹ See "United States – Upland Cotton", WTO Dispute DS267, Appellate Body Report, circulated 3 March 2005 http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds267_e.htm

⁴² انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية، اللجنة الزراعية – جلسة خاصة – مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، "Poverty Reduction: Sectoral Initiative in Favour of Cotton"، مقترح مشترك من بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي، TN/AG/GEN/4، 16 أيار/مايو 2003، www.wto.org

للشعور بالخلج والتحرك لإلغاء ما تقدمه من دعم.

لعبت المبادرة من قبل البرازيل دوراً مهماً في التعامل مع دعم الولايات المتحدة لصادراتها. وينبغي لهذه البلدان الأربعة، كونها من أقل البلدان نمواً، أن تستفيد من إمكانية الدخول بدون رسوم جمركية إلى جميع أسواق البلدان المتقدمة، إلا أن القضية الرئيسية وهي تحقيق خفض متسارع للدعم المقدم للإنتاج الداخلي من القطن كانت ما تزال موضع نقاش في جولة الدوحة لدى استئنافها. ومن المحتمل أن تتزايد النزاعات حول الدعم في القطاع الزراعي بانقضاء مدة "فقرة السلام". TP⁴³PT

مزيد من التحرير الزراعي

كان منطق جولة أوروغواي هو ضمان حد أدنى من الوصول إلى الأسواق بينما تضع سقفاً للحماية والدعم الحكومي وذلك كنقطة بداية لتحرير زراعي إضافي في جولات مستقبلية متعددة الأطراف. إلا أن هذه العملية بالنسبة للبلدان النامية عملت على "إغلاق الباب على" برامج البنك الدولي الخاصة بالتكيف الهيكلي مما نتج عنه نظام غير متساوٍ عمد إلى معاقبة البلدان النامية بعدم السماح لها برفع مستوياتها القائمة للدعم وحماية التعريفات. ووجدت البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية نفسها ملزمة بقبول شروط أشد صرامة. كما وجدت البلدان النامية نفسها في وضع أصبحت فيه أسواقها مفتوحة نسبياً للواردات (تم تقييد جميع التعريفات الزراعية) -حتى عندما استفادت هذه البلدان من دعم الصادرات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- بينما تتقيد صادراتها بحصص التعريفات المقيدة وتواجه منافسة مدعومة من المنافسين في البلدان المتقدمة في أسواق البلدان الأخرى. في المجمل، أصبحت البلدان النامية -التي كانت في وقت من الأوقات مصدرة صافية للمنتجات الزراعية- مستوردة صافية بعجز بلغ 11 مليار دولار أمريكي في عام 2001. أما كبرى البلدان المتقدمة الداعمة لمنتجاتها -الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي- فقد كسبت على حساب معظم الدول النامية مع بعض الاستثناءات البارزة القليلة كالهند وأشد المصدريين المنافسين في نصف الكرة الجنوبي (مثل الأرجنتين والبرازيل). TP⁴⁴PT وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية -إذا ما أخذناها كمجموعة- تشكل الواردات 35 بالمائة من المقدار المتناول من الأسعار الحرارية. TP⁴⁵PT ومن المفارقات أن البلدان الأكثر اعتماداً على التصدير الزراعي تشهد مستويات أعلى من سوء التغذية. TP⁴⁶PT

ينبغي للسياسات التجارية الوطنية أن تكون مصممة بحيث تعكس تعقيدات القطاع الزراعي في معظم البلدان النامية. لقد نجحت بعض البلدان النامية بشكل كبير في تصدير سلع زراعية متاجر بها على نطاق واسع، إلا أن صغار المزارعين لم يستفيدوا في كثير من الحالات من ذلك النجاح، ونجم عن إنتاج المحاصيل التصديرية عزل صغار المزارعين كما أنه فاقم من حجم أزمته عن طريق الإسهام في التدهور البيئي مما يشكل خطراً عاماً على الأمن الغذائي. تتكون شرائح كبيرة من السكان من المزارعين الصغار الذين يمكن لأسباب معيشتهم أن تتأكل بشكل مفاجئ بواسطة استيراد مواد رخيصة غالباً ما تكون مدعومة. وقد تبنت البلدان استراتيجيات "هجومية" و"دفاعية" على حد سواء، أي أنها سعت من ناحية إلى الحصول على ولوج أحسن إلى الأسواق، ومن ناحية أخرى سعت إلى ضمان حماية الشرائح المهددة من سكانها. TP⁴⁷PT

تسعى البلدان النامية إلى نظام دولي يعكس هذه التعقيدات بالإضافة إلى المصالح المتنوعة والتي غالباً ما تكون

⁴³ المادة 13 من الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية، للاطلاع على أحدث تحليل للقضايا الحالية في المفاوضات متعددة الأطراف بشأن الزراعة عند ما تم تعليقها انظر

Blandford, David and Tim Josling, "Options for the WTO Modalities for Agriculture", International Food and Agricultural Trade Policy Council, May 2006,
<http://www.agritrade.org/Publications/DiscussionPapers/WTO%20Modalities.pdf>

⁴⁴ See Stiglitz and Charlton, *op. cit.*, pp 217-234, notably table AI.3.

⁴⁵ Malhotra, Kamal, *op. cit.*.

⁴⁶ Pal, *op. cit.*

⁴⁷ See for example Rahman, Abdul Aziz, "Trade in Agriculture, Food Security and Human Development: Country Case Study for Malaysia", UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document (Hanoi: 2003) (available at www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4).

متناقضة للبلدان النامية المختلفة. فهذه البلدان تبحث عن ولوج أحسن إلى الأسواق وتخفيض البلدان المتقدمة للدعم المالي الذي تقدمه، عن طريق إلغاء دعم التصدير على سبيل المثال وتخفيض كبير في التزامات الصندوق البرتغالي ووضع سقف لحدود "الصندوق الأزرق" والتخلص من هذه الحدود تدريجياً وفرض ضوابط ذات معنى على إعانات "الصندوق الأخضر". ويرى الكثيرون أن تخفيض الدعم الزراعي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيمثل أبرز النتائج الداعمة للفقراء لجولة الدوحة. وقد كان رفض الولايات المتحدة قبول فرض حدود على الدعم التجاري الكلي ذي التأثير التشويهي (الصندوق البرتغالي والأزرق زائداً الحدود الدنيا)- والتي هي أقل من مستويات الدعم الفعلية- هو السبب الرئيسي الذي تم تقديمه وراء تعليق المفاوضات متعددة الأطراف في تموز/يوليو 2006 PT.2006⁴⁸ وتهدف المفاوضات التي استؤنفت إلى تحقيق اختراق في موضوع الدعم الحكومي مصحوباً بتحرير التعريفات وحصل التعريفات والاتفاقية الخاصة بالمنتجات الخاصة وآلية الإجراءات الوقائية الخاصة (انظر أدناه).

ومن المجالات الأخرى في النظام التجاري الدولي التي يمكن لها أن تؤثر على مصالح صغار المزارعين: الأنظمة الصحية وأنظمة الصحة النباتية، وتحرير خدمات التوزيع (انظر القسم السادس) وحقوق الملكية الفكرية (انظر القسم الثامن).

التحرير والأمن الغذائي

يسعى ائتلاف رئيسي من البلدان النامية، هو مجموعة الثلاثة والثلاثين (TP⁴⁹PT(G-33)، لجعل أي تحرير إضافي في مجال التجارة الزراعية مشروطاً بحفاظها على نطاق حرية التصرف للتدخل لحماية أسباب المعيشة وضمان الأمن الغذائي. وقد تبنت هذه المقاربة في المقترحات المتعلقة بالمنتجات الخاصة TP⁵⁰PT والإجراءات الوقائية الخاصة المطروحة حالياً أمام منظمة التجارة العالمية. وفي حين أنه من المعترف به أن مثل تلك الإجراءات قد تزيد من أسعار الواردات من المواد الغذائية للمستهلكين من أهل المدن فإن المنتجين الريفيين المتمتعين بوضعية التوازن هم أفقر أفراد المجتمع في البلاد النامية بل وأشد فقراً بكثير من شرائح المجتمع التي تشتري الأغذية المستوردة. TP⁵¹PT

الصندوق (17): تحديد المنتجات الخاصة

المعايير: يهدف مقترح المنتجات الخاصة إلى ضمان أن الالتزامات المستقبلية المتعلقة بوصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق ستسمح بدرجة خاصة من المرونة للمنتجات التي تعدّ جوهرية لغايات (أ) الأمن الغذائي (امتلاك جميع الناس فرصة الحصول المادي والاقتصادي على غذاء مأمون ومغذ كاف يلبي حاجاتهم الغذائية من أجل حياة نشيطة وصحية) (ب) الأمن المعيشي (إمكانية الوصول المناسبة والدائمة للأفراد والأسر إلى المصادر أو الموجودات لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، مع التنبيه إلى أن الحدود القصوى للمجازفة المتاحة للمزارعين الفقراء منخفضة للغاية)، و(ج) التنمية الريفية (إمكانية أن يعمل أحد المنتجات الزراعية على تحسين ظروف المعيشة لسكان الأرياف بشكل مباشر ومن خلال صلاته المستقبلية مع الأنشطة الريفية غير المرتبطة بالمزرعة). TP⁵²PT

مسألة المعايير التي ستستخدم في تحديد أي المنتجات تعتبر "خاصة" هي موضوع الجدول الدائر في منظمة

⁴⁸ انظر تصريح مفوضة المجموعة الأوروبية لشؤون الزراعة مريم فيشر بويل عقب تعليق مفاوضات منظمة التجارة العالمية في جولة الدوحة: http://ec.europa.eu/commission_barroso/fischer-boel/doha/index_en.htm#2407H. تزعم الولايات المتحدة، بالمقابل، أن مقترح مجموعة 33 الخاص بالمنتجات الخاصة من شأنه أن يسد بقوة إمكانية ولوج الصادرات الزراعية الأمريكية إلى أسواق بلدان المجموعة.

⁴⁹ الدول الأعضاء في مجموعة 33 هي: أنتيغوا وباربودا، باربادوس، بيليز، بوتسوانا، الصين، الكونغو، كوت ديفوار (ساحل العاج)، كوبا، جمهورية الدومينيكان، غرينادا، غوايانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جامايكا، كينيا، كوريا، موريشيوس، مدغشقر، منغوليا، موزمبيق، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، بنما، البيرو، الفلبين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت والغرينادين، السنغال، سورينام، تنزانيا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، فنزويلا، زامبيا، زيمبابوي.

⁵⁰ حسب المصطلحات المستخدمة في منظمة التجارة العالمية فإن المنتجات "الحساسة" هي تلك المنتجات التي تسعى الدول المتقدمة إلى تحريرها بقدر أقل من الصيغة.

⁵¹ See Stiglitz and Charlton op. cit p. 230

⁵² انظر مقترح مجموعة 33 بشأن الطرق الخاصة بتعيين ومعاملة المنتجات الزراعية على أنها منتجات خاصة من قبل أية دولة نامية، JOB(05)304، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، http://www.agradepolicy.org/output/resource/G33_proposal_SPs_22Nov05.pdf

التجارة العالمية، كما أن له علاقة بالبلدان النامية في سياستها التجارية الزراعية الوطنية. تشمل المؤشرات الأساسية التي ينبغي دراستها ما يلي:

- **الأمن الغذائي:** حصة استهلاك المنتج من الاستهلاك الزراعي الكلي، وحصة إنتاجه المحلي من الاستهلاك المحلي. يمكن استخدام هاتين النسبتين كمؤشر على أهمية المنتج بالنسبة للأمن الغذائي. يجب أن يفي الإنتاج المحلي بنسبة معينة من الاستهلاك المحلي من سلة الغذاء الأساسية ذلك أن الاعتماد على الواردات يخلق حالة من الانكشاف بالنسبة للمنتجات التي يكون حجم التجارة الدولية فيها صغيراً نسبياً مقارنة بالطلب العالمي.
- **الأمن المعيشي:** نصيب العمالة المتأتي من إنتاج المنتج من حجم العمالة الزراعية الكلي؛ فإذا كانت أغلبية المزارعين المنتجين لمنتج معين متدنية الدخل ومحدودة الموارد، يمكن لأي تعطيل ناتج عن الواردات أن يتسبب في الحرمان وحتى في المجاعة.
- **التنمية الريفية:** حصة إنتاج منتج ما من حجم الإنتاج الزراعي الكلي. يمكن أن يعمل هذا كمؤشر على مساهمة المنتج في التنمية الريفية. TP⁵³PT
- وتظهر منتجات مختلفة على رأس قائمة المنتجات الخاصة المحتملة عند تطبيق المعايير في بلدان مختلفة كالذرة الصفراء في أثيوبيا والبطاطا الحلوة في كوت ديفوار (ساحل العاج)، والمنيهوت في نيجيريا، والأرز في بنغلادش. TP⁵⁴PT
- وينبغي تدعيم هذه المؤشرات "العامة" بالعوامل الإضافية المذكورة أدناه كي تتصدى لاحتياجات المجموعة المستهدفة الرئيسية وهي الفقراء الريفيون بما في ذلك النساء وصغار المزارعين.
- **التركز الجغرافي للإنتاج والعمالة داخل البلد** (فمثلاً، أصبح من الممكن رسم خريطة لانعدام الأمن الغذائي في الهند TP⁵⁵PT)، مع إيلاء الاهتمام للأقاليم المعدمة على وجه خاص. وينبغي النظر في هذا أيضاً. TP⁵⁶PT
- **مداخل الأسرة وقدرتها الإنتاجية بالنسبة لصغار المزارعين.**
- **احتمالية أن يتم استبدال المنتجات المحلية بمنتجات بديلة لا يتم إنتاجها في البلد المعني.**
- **المقدار المتناول من السرعات الحرارية:** حصة المنتج من هذا المقدار على المستوى الوطني أو الإقليمي.
- **المصاريف:** الحصة المصروفة من الدخل على منتج معين على المستوى الوطني أو الإقليمي.
- وينبغي أيضاً أخذ العوامل الخارجية في الاعتبار، بما في ذلك:
 - مدى اختراق الواردات، بالنسبة لمنتجات محددة ومنتجات منافسة بشكل مباشر،
 - قدرة البلد المالية على تمويل برامج الأمن الغذائي،
 - الدعم المالي، مدى استفادة المنتج من دعم التصدير أو الإنتاج في البلدان المزودة.

من شأن آلية الإجراءات الوقائية الخاصة (SSM) تزويد البلدان النامية بتسهيلات مماثلة لتلك المتوفرة أصلاً للمنتجات "الخاضعة للتعرفات" من أجل التعامل مع الزيادات الكبيرة المفاجئة. ويمكن فرض رسوم جمركية

⁵³ دعم منظمة الأغذية العالمية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية (2003)، www.fao.org/docrep/005/H.

⁵⁴ المرجع السابق.

⁵⁵ See Pal, Parthapratim, *The Ongoing Negotiations on Agriculture: Some Observations*, presentation at the Workshop on "WTO-Related Issues for Government Officials in the SAARC Region", The Energy and Resources Institute (TERI), 1-3 May 2006, New Delhi, India <http://www.teriin.org/events/docs/wtopresent/partha4.ppt>.

⁵⁶ This discussion draws heavily from the paper by Bernal, Luisa, "Methodology for the Identification of Special Products and Products for Eligibility Under Special Safeguard Mechanism by Developing Countries", ITCSD (Geneva, October 2005) <http://www.ictsd.org/dlogue/2005-10-14/Luisa%20Bernal%20Methodology%20paper.pdf>.

إضافية على الواردات يتم العمل بها عند زيادة أحجام الواردات أو عند هبوط أسعار الواردات. TP⁵⁷PT ومما ينبغي ملاحظته هو أن بروفيلات التعريفات الزراعية لمؤيدي آليات الإجراءات الوقائية الخاصة تتباين تبايناً كبيراً. فمعدلات التعرفة المقيدة لبعض الدول الأعضاء في مجموعة الـ 33 تتجاوز الـ 100 بالمائة بمقدار جيد الأمر الذي يوفر هامشاً كافياً في الوقت الحاضر للتعامل مع الزيادات المفاجئة في الواردات. TP⁵⁸PT

بعدُ تحديد المؤشرات لهذه التدابير الوقائية الخاصة عنصراً أساسياً في سياسات التجارة الوطنية وفي المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجارية بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة. وينبغي إدماج معايير المنتجات الخاصة وآليات الإجراءات الوقائية الخاصة في الأنظمة الوطنية لتوفير الأساس الذي سيتم اعتماده في تضمينها في اتفاق منظمة التجارة العالمية وأي من اتفاقات التجارة الحرة.

الصندوق (18): تطبيق الإجراءات الوقائية الخاصة

تؤسس المادة 5 من اتفاق منظمة التجارة العالمية في الزراعة نظاماً للإجراءات الوقائية الخاصة يمكن للبلدان بموجبه أن تفرض رسوماً إضافية على الواردات بناءً على أحجام التفعيل أو أسعار التفعيل. وتتوفر هذه التسهيلات فقط للبنود المدرجة ضمن التعرفة والتي تم تخصيصها لنظام الإجراءات الوقائية الخاصة من قبل البلد المعني. وبينما تمكن 21 بلد نامياً من الاستفادة من هذه التسهيلات إلا أن البلدان المتقدمة استخدمتها بشكل هائل.

تعد الأسواق الزراعية دورية بطبيعتها وأنها تتأثر بالعوامل الطبيعية مثل الطقس. ويضاف إلى ذلك العوامل التي يتسبب فيها الإنسان مثل إعانات الدعم الحكومي وسلوك الشركات التجارية. وقد أصبح مؤشر أسعار الغذاء في الواقع أكثر تقلباً بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية. TP⁵⁹PT ونتيجة للدعم المادي الضخم في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أصبحت أسعار تصدير السلع الغذائية الرئيسية أقل من تكاليف الإنتاج كالقمح (أقل بـ 43 بالمائة) والأرز (بـ 35 بالمائة) والذرة الصفراء (بـ 13 بالمائة). TP⁶⁰PT

وقد يعرّض التخفيض الإضافي على معدلات التعريفات المقيدة على الواردات الزراعية المنتجين ممن هم عرضة للتأثر في البلدان النامية إلى صدمات خارجية قاسية يمكنها أن تؤثر على أسباب معيشتهم بشكل بالغ. TP⁶¹PT وتم التأكيد في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بأنه ينبغي للبلدان النامية أن تستفيد من آلية الإجراءات الوقائية الخاصة لحماية المنتجين المعرضين للخطر من الزيادات المفاجئة في الواردات منخفضة الأسعار. ويتم تفعيل هذه الآلية الوقائية عند بلوغ الواردات أحجاماً وأسعاراً معينة. واقرحت مجموعة 33 أن يكون سعر التفعيل هو متوسط السعر الشهري للمنتج المعني وأن يكون حجم التفعيل مساوياً لمتوسط الحجم السنوي لآخر ثلاث سنوات. وسيتم تطبيق آلية الإجراءات الوقائية الخاصة على جميع المنتجات وجميع جوانب التجارة بما في ذلك تلك الخاضعة لاتفاقات التجارة الحرة. ولا زالت حيثيات هذا المقترح قيد الموافقة.

وتشكل الأنظمة الصحية وأنظمة الصحة النباتية عائقاً جدياً أمام تصدير المنتجات الزراعية وخاصة تلك التي ينتجها صغار المزارعين. ويجري حالياً البحث في عملية تحسين تنفيذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية في جولة الدوحة بهدف إعطاء البلدان النامية وقتاً أكبر للتكيف مع الأنظمة الجديدة والسعي للحصول على التزام البلد المستورد بتوفير المساعدة الفنية والمالية الضرورية للسماح للبلدان النامية بأن تفي بالمعايير. وينبغي أن تكون هذه أولوية من أولويات أي برنامج من برامج "المعونة مقابل التجارة".

أثبتت المنتجات الزراعية أنها قضية معقدة في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة. ففي بعض الحالات، استبعدت

⁵⁷ انظر مقترح مجموعة 33 حول آلية الإجراءات الوقائية الخاصة بالنسبة للدول النامية، JOB(06)64، 23 آذار/مارس، موجود على الرابط: http://www.agtradepolicy.org/output/resource/G33_revised_proposal_SSM_23Mar06.pdf

⁵⁸ For an analysis of the bound tariff rates of G33 countries and their ability to respond to import surges, see Jales, Mario, "Tariff Reduction, Special Products and Special Safeguards: An Analysis of the Agricultural Tariff Structures of G33 countries", ICTSD Geneva, June 2005 <http://www.ictsd.org/dlogue/2005-06-16/Jales.pdf>.

⁵⁹ Pal, *op. cit.*, and Paz, Julio, "Identificación de Productos Especiales y Mecanismos de Salvaguardia Especial en el Peru", ICTSD, Geneva 2005.

⁶⁰ IATP

⁶¹ See Hathaway, Dale, "A Special Agricultural Safeguard: buttressing the market access reforms of developing countries", comments in FAO Papers on Selected Issues Relating to the WTO Negotiations on Agriculture, FAO, Rome 2002 (<http://www.fao.org/docrep/005/Y3733E/y3733e05.htm>).

اتفاقيات التجارة الحرة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب منتجات تصديرية رئيسية ذات منفعة للشريك النامي (الأرز، السكر) بينما فشلت في فرض أية ضوابط على إعانات الدعم التي يوفرها البلد الشريك المتقدم (رغم أن بعض اتفاقيات التجارة الحرة تضمن عدم تطبيق دعم للصادرات من طرفي العملية التجارية) وغالباً ما تحول اتفاقيات التجارة الحرة دون إمكانية استبعاد "المنتجات الخاصة". ورغم أن بعض اتفاقيات التجارة الحرة يشتمل على تدابير وقائية تتعلق بالواردات الزراعية إلا أنه غالباً ما يتم إلزاقها في نهاية المرحلة – ضمن مدة اتفاق التجارة الحرة. وعلى نحو ينطوي على المفارقة، تستهدف بعض اتفاقات التجارة الحرة بين البلدان النامية منتجات زراعية مختارة بغية الحصول على "حصص مبكر" بينما يتم وضع منتجات أخرى على قائمة المنتجات الحساسة أو المنتجات المستبعدة. ويتطرق القسم العاشر لمختلف الاعتبارات التي ينطوي عليها "خيار اتفاقيات التجارة الحرة".

نوع الجنس والتجارة الزراعية

تتسم الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في الإنتاج الزراعي بأنها معقدة بشكل خاص ولهذا فإن تأثيرات الاتفاقات المختلفة المعنية بعمالة النساء في القطاع الزراعي معقدة هي الأخرى. يلعب الرجال والنساء في البلدان النامية أدواراً مختلفة، فبينما تنخرط أغلبية النساء في زراعة الكفاف ويكن مسؤولات عن الأمن الغذائي في المنزل، يتركز عمل الرجال في القطاع المنتج للمحاصيل التصديرية. ويميل تحرير المستورد من المنتجات الزراعية إلى الإضرار بالنساء اللواتي ينتجن الغذاء اللازم للعيش. TP⁶²PT

باختصار، يجب أن تشتمل مواقف السياسة الداعمة للفقراء في المفاوضات بشأن التجارة الزراعية على الأقل ما يلي:

- (أ) التعجيل في الاتفاق على إلغاء الدعم المالي للصادرات،
- (ب) إجراء تخفيض كبير على الدعم المالي التشويهي (الصناديق البرتقالية والزرقاء)،
- (ج) تخفيض التعريفات وزيادة في حصص معدلات التعرفة في أسواق الدول المتقدمة،
- (د) الحق في المنتجات الخاصة للدول النامية،
- (هـ) الحق في استخدام آلية الإجراءات الوقائية الخاصة لدول النامية،
- (و) المساعدات الفنية والمالية للوفاء بالقواعد الصحية والصحة النباتية

⁶² See UNCTAD, "Trade and Gender: Opportunities, Challenges and the Policy Dimension", UNCTAD/TD/392, 2004, para. 25 (http://www.unctad.org/en/docs/edm20042_en.pdf).

6- تجارة الخدمات والاستراتيجيات الإنمائية

تغطي التجارة في الخدمات، كما تعرفها الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة الخدمات (الغاتس)، نطاقاً واسعاً من مجالات السياسة بما في ذلك الاستثمار والاتصالات والمواصلات والتمويل والطاقة والبيئة والصحة والهجرة والكثير غيرها. وتعتبر السياسات الحكومية الهادفة إلى تطوير قطاع الخدمات أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتواجه الحكومات الآن التحدي المتعلق بصياغة السياسات المحلية في قطاع الخدمات لتوفير فرص الحصول الشامل على الخدمات الاجتماعية الأساسية بينما تتعرض هذه الحكومات إلى ضغوط للقبول بالتزامات التحرير الملزمة في الاتفاقات التجارية. ويجب على قطاع الخدمات أن يدعم في آن واحد الكفاءة والنمو وزيادة مشاركة الدول النامية في السوق العالمية للخدمات.

الخدمات والأهداف الإنمائية للألفية

إن توفير إمكانية الحصول الشاملة على الخدمات الأساسية كالصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة والتعليم أمر جوهري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن رداءة الصحة وضعف التعليم والافتقار إلى القدرة على الحصول على الطاقة الكهربائية يوقع ملايين البشر في شرك الفقر. إن إمكانية الحصول على تلك الخدمات يجعل من الفقراء أفراداً منتجين في الاقتصاد والمجتمع ويقلل من التفاوت المدني/الريفي وبين الجنسين. إن تقوية قطاعات الخدمات الوطنية وإنشاء بنية تحتية فعالة للخدمات يسهم في زيادة إنتاجية القطاعات الأخرى وقدرتها على المنافسة العالمية. ويمكن لتجارة الخدمات أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق توفير فرص عمالة جديدة وأفضل وخاصة للباحثين الجدد عن العمل بما في ذلك النساء، وذلك من خلال المساهمة في زيادة إنتاجية الفقراء في قطاعي الزراعة والتصنيع على حد سواء ومن خلال تيسير وصول مزودي الخدمة المحليين إلى الأسواق العالمية التي تنسم بربحية أكثر. وبذلك تكون الأهداف الرئيسية لسياسة الخدمات الوطنية هي: (أ) توفير التغطية الشاملة للخدمات الأساسية من قبيل الصحة والماء والصرف الصحي والتعليم والطاقة، و(ب) تعزيز البنية التحتية للخدمات في البلاد لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، و(ج) اختراق الأسواق العالمية للتجارة في الخدمات.

فرص الحصول الشامل على الخدمات

تخضع الكثير من الخدمات الاجتماعية والخدمات المتعلقة بالبنية التحتية على نحو تقليدي للملكية العامة في البلدان النامية. وهناك هدف إنمائي ذو أولوية يسعى لضمان إمكانية الحصول الشامل على الخدمات الأساسية وخاصة الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة. ولأسباب مختلفة، منها عدم القدرة على الدفع والعزلة الجغرافية أو عوامل متعلقة بنوع الجنس أو العرق، يتم استبعاد الفقراء من فرص الحصول الشامل على الخدمات الأساسية الضرورية للحفاظ على صحتهم ولتمكينهم من القدرة على أن يصبحوا أفراداً منتجين في الاقتصاد الوطني. وقد حاولت الحكومات جعل الخدمات الأساسية معقولة السعر بالنسبة للفقراء من خلال توفير الخدمات الطبية والتعليمية المجانية ودعمت دعماً مباشراً (ودعماً تناظلياً) أسعار الطاقة الكهربائية، والحوافز التشجيعية على الاستثمار لأغراض تعزيز الصحة العامة وإنتاج الطاقة في المناطق المنعزلة، وما إلى ذلك. وفي بعض الحالات، دفعت الحاجة الملحة إلى رأس المال والتكنولوجيا بغية زيادة العرض الحكومي إلى طرح الخدمات العامة للملكية الخاصة بما في ذلك مشاركة المزدودين الأجانب. وأدخلت هذه العملية قطاعات الخدمات هذه في نطاق المفاوضات التجارية. TP⁶³PT ويمكن لمشاركة المزدودين الأجانب في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أن تفاقم، غالباً، من عدم المساواة وأن تقوض السياسات الهادفة إلى تأمين فرص الحصول الشامل، مثلاً، عن طريق استنزاف المهنيين (كالأساتذة والأطباء والممرضات) من النظام العام، وأن تفاقم من حالة التفاوت بين المدن والأرياف.

الخدمات والقدرة التنافسية

تعمل سياسات الخدمات على تعزيز وتحسين إنتاجية الفقراء عن طريق (أ) تزويد الخدمات المتطورة كمدخلات

⁶³ The implications of GATS negotiations in traditional public service sectors are discussed in Adlung, Rolf, *Public Services and the GATS*, WTO Working Paper, ERSD-2005-03, Geneva, July 2005, http://www.wto.org/English/res_e/reser_e/ersd200503_e.htm.

في العملية الإنتاجية على كافة المستويات، (ب) تسهيل عملية تصدير الخدمات. على الرغم من الطبيعة المتغيرة لقطاع الخدمات يجب على الحكومات أن تهدف إلى ابتكار استراتيجيات تنموية عامة للخدمات توفر التدابير السياسية المنطبقة على كافة قطاعات الخدمات. ويتوجب على هذه الاستراتيجيات أن تتناول موضوع الواردات بموجب " الطريقة 3" أي الشروط المفروضة على الاستثمار الأجنبي في قطاعات الخدمات. وينبغي إعطاء الأولوية لضمان إمكانية الوصول إلى تلك الخدمات المنتجة التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية للخدمات الأخرى أو لقطاع التصنيع. وتوضح الملاحق الخاصة بهذا القسم بعضاً من الاعتبارات التي تواجه الدول النامية في التفاوض بشأن التجارة في قطاعات مختارة من الخدمات حيث تواجه الدول النامية طلبات بالالتزام بتحرير الخدمات.

وفي معرض تحرير الخدمات، ينبغي إعطاء أولوية للخدمات التي تعمل كمدخلات للعملية الإنتاجية وتعزز الإنتاجية. وينبغي لاستراتيجيات الخدمات أن تضمن بأن الواردات لا تفاقم من عدم المساواة من خلال تقليص فرص الحصول على الخدمات الأساسية أو استبعاد صغار المزمدين أو منح التحكم بالقطاعات الرئيسية إلى الشركات الكبيرة العابرة للحدود القومية. وينبغي بقدر الإمكان تجنب تحرير الخدمات الذي ليس له دور إنتاجي وإنما تأثير سلبي ممكن على البرامج الاجتماعية أو السيادة الوطنية أو السلامة الثقافية.

صادرات الخدمات

من ناحية أخرى، فإن الدول النامية عبارة عن مصدرين كبار لخدمات معينة وخاصة في مجالات تمتلك فيها ميزة تكلفة العمالة (مقارنة بالنسيج والملابس). مثل هذه الصادرات تنطوي عادة على حركة الأشخاص مثل (أ) المستهلكين، كما في السياحة، (الطريقة 2) و (ب) الموردين، حركة العاملين في الخارج (الطريقة 4). وفي الآونة الأخيرة تقوم بعض الدول النامية بتصدير خدمات العمالة المكثفة بطريق إلكترونية، وهي عملية أطلق عليها اسم "الاستعانة بمصادر خارجية" (outsourcing). إلا أن صادرات الدول النامية من هذه الخدمات -حيث بوسعها أن تتوقع أن تكون لها الميزة المقارنة (مثلاً: الإنشاءات)- كثيراً ما يحبطها ضعف القدرة على الوصول إلى رأس المال والقيود المفروضة على الحركة قصيرة الأمد للعمالة شبه الماهرة. كما ويمكن للممارسات التجارية التقيدية -كتلك السائدة في قطاع السياحة- أن تقلل إلى حد كبير من الفائدة الفعلية للصادرات العائدة على الدول النامية المصدرة. ويتطلب النجاح في هذه المجالات استراتيجيات متماسكة من ناحية الدول النامية إلى جانب الولوج الآمن إلى الأسواق (انظر الملحق هـ التابع لهذا القسم) المصحوب -حيثما كانت هناك صلة- بأحكام خاصة بالقطاع للتعامل مع الممارسات المضادة للتنافس.

المفاوضات حول تجارة الخدمات

أرست اتفاقية "الغاتس" لمنظمة التجارة العالمية إطاراً عاماً للمفاوضات حول الالتزامات متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة في الخدمات، والتي تم تعريفها على أنها تشمل أربع طرائق للتزويد (الطريقة 1) " الحركة عبر الحدود، والطريقة 2" حركة المستهلكين، والطريقة 3" الوجود التجاري، أي الاستثمار، والطريقة 4" الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لتزويد الخدمات). توافق الدول الأعضاء في اتفاقية الغاتس على مبدأ التحرير التدريجي، ولكنها تقبل أيضاً بأنه ينبغي للالتزامات أن تهدف إلى تعزيز قطاعات الخدمات في البلدان النامية من خلال إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكات المعلومات بالإضافة إلى تحرير الخدمات التي يكون للبلدان النامية فيها مصلحة تصديرية. ولا تفرض اتفاقية الغاتس بحد ذاتها التزامات تتعلق بإمكانية الوصول ومن الواجب أن يتم التفاوض حول هذه الالتزامات في "جولات" تالية. إلا أنه يبدو أن مفاوضات الغاتس ترمي إلى التوصل إلى اتفاق على صيغة مقارنة تتطلب درجة معينة من الالتزام من جميع البلدان المشتركة. وقامت جميع البلدان النامية بالتزامات في جداولها الخدماتية لدى منظمة التجارة العالمية وهي داخلة حالياً في مفاوضات لمزيد من "التحرير التدريجي" في جولة الدوحة. تحتوي اتفاقيات التجارة الحرة على التزامات أوسع بكثير في الخدمات غالباً ما تكون مستندة إلى هيكل وتعريف تبتعد عن الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات.

مطلوب إطار تنظيمي قوي

تخضع تجارة الخدمات عادة إلى تنظيم مفصل. بعض "أدوات" هذا التنظيم هي موضع تفاوض ضمن اتفاقية الغاتس (كما هو مبين في المادة السادسة عشرة من اتفاقية الغاتس) وتشتمل على قيود على عدد المزمدين أو على عمليات خدمتية أو على عدد الأشخاص العاملين في تزويد الخدمات أو على قيمة الأصول أو التعاملات الخدماتية -التي يتم عادة فرضها عن طريق اختبارات للاحتياجات الاقتصادية- بالإضافة إلى تدابير تشترط أنواعاً معينة من الكيانات القانونية أو تحدد من مشاركة رأس المال الأجنبي. وفي معظم القطاعات، تركز

المفاوضات على تدابير الاستثمار. وبوجه خاص، لا يوجد هناك أي التزام ضمن اتفاقية الغاتس يمنح الموردين الأجانب نفس المعاملة التي يتلقاها الموردون الوطنيون. إن معاملة الشركات الأجنبية بنفس معاملة الشركات الوطنية هي في الواقع موضع تفاوض على أساس قطاعي، فهي لا تشكل "حقاً" للشركات الأجنبية. وللحكومات حرية تنظيم الخدمات طالما أن هذا التنظيم لا يشكل "حواجز غير ضرورية أمام التجارة" في الخدمات. والأنظمة التي تنطبق على الموردين المحليين والأجانب على حد سواء تكون متوافقة مع التزامات المعاملة الوطنية. من ناحية أخرى، عندما يتم التعهد بالتزامات بشأن وجود تجاري وتكون حركة المال عبر الحدود جزءاً أساسياً من الخدمات نفسها فإن الدول الأعضاء تلتزم بالسماح بمثل هذه الحركة. TP⁶⁴PT

تسمح اتفاقية الغاتس بفرض شروط للأداء تهدف إلى تعزيز قطاعات الخدمات في البلدان النامية عبر الحصول على إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا أو قنوات التوزيع وشبكات المعلومات بوجه خاص. وينبغي للبلدان النامية أن تركز في مفاوضاتها الخاصة بمزيد من تحرير الخدمات على المدى الذي تسهم في واردات الخدمات بفعالية في عملية التنمية. يمكن لتحرير تجارة الخدمات أن تترك أثراً إيجابياً على تطوير قطاع الخدمات الوطني طالما أن هناك إطاراً تنظيمياً قوياً يدعم أهداف السياسة الوطنية. من الضروري إذاً وجود أنظمة محلية تغطي هذه الواردات قبل الشروع في مفاوضات تجارة الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التدابير الأخرى التي تؤثر على تجارة الخدمات مثل شروط وإجراءات التأهل والمعايير الفنية ومتطلبات الترخيص للفقرة العامة التي تقضي بأنه ينبغي لمثل هذه الشروط أن لا تشكل عوائق لا ضرورة لها في وجه تجارة الخدمات. وينبغي تشجيع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الدخول في ترتيبات اعتراف متبادل للتغلب على مشاكل من هذا النوع.

السياسة الاستثمارية جوهرية للمفاوضات التجارية حول الخدمات

الاستثمار، من حيث الجوهر، هو النقطة الرئيسية في مفاوضات اتفاقية الغاتس والبلدان المتطورة هي الجهة الطالبة. لذلك، ينبغي قراءة هذا القسم جنباً إلى جنب مع القسم السابع. توفر الغاتس إطاراً يمكن عن طريقه التفاوض على حل وسط أمثل يتم بموجبه منح المستثمرين الأجانب إمكانية الوصول إلى الأسواق الخاضعة لشروط متعلقة بالتنمية منصوص عليها في ملاحق اتفاقية الغاتس. لن يتمكن تحرير أسواق التصدير ولا تحرير التجارة والاستثمار في الخدمات، بالضرورة، من تحسين وضع الفقراء في البلدان النامية من دون تدابير سياسية داعمة من قبل الحكومات.

عادة ما تركز الطلبات الموجهة للبلدان النامية لتحرير تجارة الخدمات على الطريقة (3) الوجود التجاري/الاستثمار. إن التحدي الذي يواجه البلدان النامية هو التفاوض على الشروط المثلى للوصول لمثل هذا الاستثمار. وقد تم توضيح الأوضاع في عدة قطاعات مختارة في الملاحق ذات الصلة.

شملت عملية انتشار اتفاقيات التجارة الحرة تجارة الخدمات وأخضعت الخدمات إلى ضوابط أكثر صرامة على المستوى الثنائي أو المستوى شبه الإقليمي. وفي بعض الحالات، ابتعدت التعاريف عن تلك المستخدمة في اتفاقية الغاتس. إن استخدام القوائم السلبية وإدراج تدابير الطريقة (3) من اتفاقية الغاتس في فصول "الاستثمار" هو أكثر من مجرد مسألة شكل ويمكن أن يكون له تأثير ضار على التنمية حيث يمكنه إلغاء إمكانية اشتراط الوصول لقبول شروط الأداء ذات المنحى التنموي أو الالتزامات الاجتماعية.

7- الاستثمار وتوفير الوظائف للشباب والحصول على التقنيات

تسعى البلدان النامية بجد وراء الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للحصول على رأس المال والتكنولوجيا وتوفير فرص للعمالة والتصدير. يرغب الكثير من الحكومات في الحفاظ على نظام استثماري يحمي -إضافة إلى كونه جاذباً للمستثمرين- من التأثيرات الضارة المحتمل وقوعها كاستبعاد المنتجين المحليين وتفاقم انعدام العدل. وينبغي لمثل هذا النظام أن يوجه الاستثمار أيضاً نحو الأهداف الإنمائية. وتستخدم تدابير الاستثمار -بما في ذلك الحوافز وشروط الأداء- في إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية من خلال ضمان نقل التكنولوجيا ومستوى عال من العمالة للمواطنين وبخاصة الشباب (بالتوافق مع الهدفين 16 و 18 من الأهداف الإنمائية للألفية) على سبيل المثال. ومع ذلك، تواجه البلدان النامية بشكل متزايد طلبات للقبول بالتزامات ضمن اتفاقات تجارية من شأنها إحداث مزيد من تضيق نطاق حرية التصرف في مجال سياسات الاستثمار.

⁶⁴ انظر الهامش رقم 2 للمادة السادسة عشرة من اتفاقية الغاتس.

الالتزامات الدولية بشأن السياسة الاستثمارية

لم تتجج جهود بعض البلدان المتقدمة في إدراج التفاوض حول إطار استثماري متعدد الأطراف في جولة الدوحة. TP⁶⁵PT إلا أن الهدف الأساسي لمفاوضات الغاتس الجارية هو تخفيض الشروط على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المفاوضات جارية الآن حسب "الطريقة 3" كما بينا في القسم السادس وهدفها هو الاتفاق على حدود إضافية على السياسة الاستثمارية في مجال الخدمات. وتحتل اتفاقية الغاتس جزءاً كبيراً من الحيز الإجمالي للتدابير الاستثمارية في حين يستوعب قطاع الخدمات حوالي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، فإن معظم القيود المفروضة على دخول الاستثمارات موجود في قطاع الخدمات. TP⁶⁶PT

تركز مفاوضات الغاتس على الحد من الأدوات الخاصة بالسياسة التجارية الاستثمارية وعلى أنظمة الدخول والتأسيس (المادة السادسة عشرة)، بما في ذلك حدود رأس المال الأجنبي، والقيود على نوع الكيان القانوني أو المشروع المشترك، والحدود المتعلقة بعدد مزودي الخدمات أو بقيمة أو كمية التعاملات، بما في ذلك ما يتم منها من خلال تطبيق اختبارات الاحتياجات الاقتصادية، بالإضافة إلى الحد الذي يتم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية إليه، بما في ذلك إمكانية الحصول على الدعم المالي (المادة السابعة عشر). ومن الجدير بالملاحظة أنه عند الالتزام بالولوج إلى الأسواق في قطاع أو قطاع فرعي، يلتزم البلد العضو أيضاً بتمكين حرية حركة رأس المال المتعلق بتوفر الخدمة المعنية. TP⁶⁷PT ولذلك ينبغي للبلدان النامية، عند وضع استراتيجياتها الاستثمارية الكلية أن تقرر إلى أي مدى تكون هذه "الأدوات" المختلفة ضرورية لتحقيق أهدافها الإنمائية. فإذا كانت هذه الأدوات ضرورية فإنه ينبغي الدفاع عنها في المفاوضات التجارية.

شروط الأداء الاستثماري: أداة للتنمية

لا توجد قيود على استخدام شروط الأداء في اتفاقية الغاتس، بل إن ثمة تشجيع عليها في واقع الأمر وذلك كوسيلة لتعزيز قطاعات الخدمات في البلدان النامية من خلال توفير الوصول إلى التكنولوجيا أو قنوات المعلومات أو شبكات التوزيع. أما في مجال تجارة السلع فهناك شرطان مهمان من شروط أداء الاستثمار تحظرهما اتفاقية التدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة، وهما: (أ) شروط المحتوى المحلي، و(ب) الشروط المتعلقة بالتوازن التجاري التي تكون بموجبها مستويات الاستيراد من قبل المستثمرين متوقفة -مثلاً- على مكاسب العملات الأجنبية أو أحجام الصادرات. إذاً، فمنظمة التجارة العالمية تسمح بنطاق واسع من شروط الأداء الاستثماري بما فيها الأداء التصديري (تلك المتوقفة على أحجام وعائدات التصدير) وشروط نقل التكنولوجيا، وكلا النوعين من الشروط تم استخدامه بفعالية من قبل البلدان التي أظهرت معدلات نمو سريعة. TP⁶⁸PT وفي ظل فشل المبادرات في إرساء ضوابط عامة على السياسة الاستثمارية في منظمة التجارة العالمية، تسعى كبرى البلدان المصدرة إلى إلغاء شروط الأداء وسلسلة التدابير الاستثمارية الأخرى الجاري التفاوض عليها ضمن اتفاقية الغاتس وذلك من خلال اتفاقيات التجارة الحرة وغيرها من الاتفاقات الثنائية.

تهدف شروط الأداء المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية من خلال تعزيز القدرات البشرية على التنافس في السوق العالمية. وتعمل شروط الأداء التصديري على توجيه الإنتاج نحو الأسواق العالمية وإلزام الشركات بتهيئة الناس للتنافس بشكل أفضل في عالم الإنتاج المعولم والبحث عن فرص جديدة للتصدير. ويمكن لشروط الأداء أيضاً أن تهدف إلى تعزيز العدالة عن طريق توجيه الاستثمار نحو المناطق الأفقر أو الشرائح المحرومة من السكان، أو إلى ضمان توفير الخدمات الأساسية للجميع كالكهرباء والماء والصرف الصحي. ويمكن تعزيز الاستفادة من خلال إعطاء الأولوية للتكنولوجيات غير الضارة بالبيئة.

سوف يتطلب الحصول الشامل على الطاقة والخدمات البيئية -وهو أمر جوهري لتحقيق الأهداف الإنمائية

⁶⁵ مثلما فشلت جهود مماثلة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

⁶⁶ See Gibbs, Murray, *Statement on Investment Policy and Human Development* in Sieh Mei Ling *Investment, Energy and Environmental Services: Promoting Human Development in WTO Negotiations*, University of Malaya, UNDP, and Malaysian Institute of Economic Research Kuala Lumpur, March 2004 (<http://www.um.edu.my>).

⁶⁷ انظر الهامش الخاص بالمادة السادسة عشرة (1) من اتفاقية الغاتس.

⁶⁸ See case studies of Korea, China and Viet Nam in Seih Mei Ling (ed.), *Investment Energy and Environmental Services: Promoting Human Development in WTO Negotiations* (Kuala Lumpur, UNDP, MIER and University of Malaysia, March 2004) (www.um.edu.my).

للألفية- مبالغ استثمارية ضخمة في العقود القليلة المقبلة. ويجري حالياً تحديد الشروط التي سيتم بموجبها تنفيذ تلك الاستثمارات وذلك ضمن المفاوضات الحالية لاتفاقية الغاتس كما هو موضح في الملحقين (أ) و (ب) التابعين للقسم الخامس.

ويمكن السعي لتحقيق الأهداف نفسها من خلال حوافز استثمارية تتخذ الطابع المالي الضريبي والطابع المالي عموماً. إلا أن مثل هذه الحوافز قد يؤدي إلى خسارة في الإيرادات الثمينة لحكومة البلد المضيف وتثير المنافسة بين البلدان المضيفة من أجل جذب المستثمرين مما سيؤدي إلى سباق نحو الهاوية بوسعه أن يقوض أهداف التنمية البشرية (مثل تعليق حقوق العمالة في مناطق التجارة الحرة). ويمكن للحوافز المالية الرسمية أن تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية (مثل حظر الدعم الحكومي للتصدير). ويمكن استخدام الحوافز بالتوازي مع شروط الأداء وكمتممة لها. إلا أن الحوافز المالية الرسمية قد تؤدي إلى سيناريو السباق نحو الهاوية. ويقدر الخبراء أن الدول النامية تخسر سنوياً 35 مليار دولار بسبب الضغوطات التنافسية للتقليل من معدلات الضريبة على الشركات يصاحبها نقل الأرباح إلى خارج الدول النامية حيث توجد أنظمة ضريبية منخفضة. TP⁶⁹PT

ومن بين المقاربات المختلفة لاستخدام التدابير الاستثمارية يشار إلى مثال جمهورية كوريا على أنه المقاربة الأكثر نجاحاً. فقد عمدت الاستراتيجية التي اتبعتها جمهورية كوريا إلى تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية كثيفة اليد العاملة أولاً على أساس المنطق القائل بأنه ينبغي لمكاسب التصدير أن تمول عملية التصنيع. وقد حشدت كوريا ترسانة من الأدوات بما فيها تدابير استثمارية مثل شروط الملكية وشروط التصدير والشروط المتعلقة بنقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تدابير تجارية مثل الدعم المالي الحكومي والقيود الكمية والتعريفات (انظر القسم الثالث). TP⁷⁰PT كذلك سعت الصين وراء أهداف مشابهة مستخدمة بعضاً من نفس الأساليب مرتقية بسرعة سلم التكنولوجيا في إنتاج الصادرات. TP⁷¹PT وحقت بلدان مختلفة نجاحاً كبيراً باتباع مقاربات مختلفة وكان العامل المشترك بينها هو أن البلدان التي حققت نجاحاً فائقاً كانت قد تبنت مقاربات انتقائية واستراتيجية وليس مقاربات أيديولوجية إما أن ترحب دون تمييز بالاستثمارات الأجنبية أو تقيدها بشكل مفرط. TP⁷²PT وشكل مثل هذه التدابير الاستثمارية عنصراً من عناصر استراتيجية صناعية أوسع نطاقاً احتوت على تدابير تجارية (مثل التعريفات والقيود الكمية) بالإضافة إلى الدعم المالي الحكومي (انظر القسم الثالث).

"جيل جديد" من اتفاقيات الاستثمار الثنائية

هناك اليوم أكثر من 2000 معاهدة استثمار ثنائية نافذة المفعول. TP⁷³PT ونظراً للاستخدام التقليدي لهذه الاتفاقيات كأدوات لحماية الاستثمارات فإنها أخذت في اكتساب خصائص مختلفة. يسعى بعض البلدان المتقدمة إلى التوصل إلى "جيل جديد" من اتفاقيات الاستثمار الثنائية تشتمل على أحكام تجارية وتحديد التزامات تتعلق بالدخول والتأسيس وقوانين بشأن حظر شروط الأداء. وعادة ما تنطبق هذه الاتفاقيات على السلع والخدمات على حد سواء وبهذا فهي تقوض الالتزامات الواردة في الملحق الخاصة بالخدمات في اتفاقية الغاتس. وتستخدم هذه الاتفاقيات تعريفاً أوسع للاستثمار يشتمل على محفظة استثمارية وهي تغطي نطاقاً واسعاً من الأنظمة المحلية التي يمكن للمستثمر الأجنبي أن يعترض عليها. كما أنها تبين آليات تسوية النزاعات والتحكيم التي تتيح للمستثمر الأجنبي تخطي النظام القضائي الوطني إلى حد أكبر مما كان ممكناً في السابق. أحياناً قد يؤدي ضعف التنسيق بين الوزارة المسؤولة عن السياسة التجارية وتلك المسؤولة عن السياسة الاستثمارية إلى نتائج أقل مثالية. تُستخدم اتفاقيات التجارة الحرة لفرض ضوابط أشد على نطاق سياسات الاستثمار. وكما سنرى في القسم الثامن،

⁶⁹ See Stiglitz and Charlton, *op. cit.*, pp. 266-267, drawing from Charlton, Andrew, "Incentive Bidding Wars for Mobile Investment; Economic Consequences and Potential Responses", OECD Development Centre technical paper 203, OECD (Paris, 2003) (<http://www.oecd.org/dataoecd/39/63/2492289.pdf>). See also OXFAM, *Tax Havens, Releasing the Hidden Billions for Poverty Eradication* (Oxford, 2000) (http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/debt_aid/tax_havens.htm).

⁷⁰ See Shin, Jang-Sup and Ha-Joon Chang, "Foreign Investment Policy and Human Development Country study: Republic of Korea", in Seih Mei Ling, *op. cit.*

⁷¹ See Rodrik, Dani, "What's So Special about China's Exports?" CEPR Discussion Paper No. 5484 (London: Centre for Economic Policy Research, February 2006) (www.nber.org/papers/w11947).

⁷² See Shin and Chang, *op. cit.*

⁷³ UNCTAD *World Investment Report 2002*.

فإن الكثير من اتفاقات التجارة الحرة يجعل من المعاملة الوطنية التزاماً عاماً لكل من السلع والخدمات مما يقلل من، أو يلغي، أدوات السياسة المختلفة المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من اتفاقية الغاتس. وغالباً ما يتم تحقيق ذلك من خلال طريقة تحليل 'فصل الخدمات' في اتفاقات التجارة الحرة تلك وإدراج جميع السياسات الاستثمارية الخاصة بالسلع والخدمات على حد سواء ضمن نطاق اختصاص 'فصل الاستثمار'. ويمكن لاتفاقات التجارة الحرة أيضاً أن تشمل على آليات لتعزيز الاستثمار بين الجهات المعنية. في الحقيقة، يتصور الكثير من البلدان النامية أن إبرام اتفاقات التجارة الحرة مع شركاء تجاريين كبار سيجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن الأدلة تثبت أنه ليس لاتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات التجارة عموماً -مع بضعة استثناءات- سوى تأثير طفيف على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.⁷⁴TP

⁷⁴ See Stiglitz and Charlton, *op.cit.*, pp 149-152.

8- حركة الأشخاص الطبيعيين – إمكانية الولوج إلى سوق العمالة العالمية

تعتبر حركة الأشخاص عبر الحدود بهدف تزويد الخدمات مصدراً رئيسياً لفرص العمل المحتملة والدخل التصديري للكثير من البلدان النامية. إلا أنه قد يكون لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية أيضاً. ما هي عناصر الاستراتيجية المتמاسكة اللازمة لرفع مساهمة حركة الأشخاص الطبيعيين في التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى أقصى حد؟

حركة الأشخاص الطبيعيين والأهداف الإنمائية للألفية

تعد حركة الأشخاص عبر الحدود بهدف تزويد الخدمات مصدراً رئيسياً لتأمين فرص عمل للفقراء وفرصة لرفع مداخيلهم بشكل كبير. TP⁷⁵PT توفر حركة الأشخاص الطبيعيين وسيلة للبلدان النامية لاستغلال أفضليتها المقارنة المتمثلة في تكاليف الأجور المنخفضة في تجارة الخدمات كما فعلت بصورة تقليدية حيال تجارة السلع. وتعد تحويلات العمالة المصدر الرئيسي للعملاء الأجانب للكثير من البلدان النامية. ويمكن لهذه التحويلات أن تقلل من قابلية تأثر المجتمعات الفقيرة بالآزمات الاقتصادية المحلية وأن تمول الأعمال التجارية المحلية الصغيرة وأن تدعم شبكات الأمان للأسر كبيرة الحجم. ويمكن لحركة الأشخاص الطبيعيين أن تعزز من العدالة نظراً لما توفره تحويلات العمالة في غالب الأحيان من دخل خصوصاً للأقاليم المعتمدة في البلدان النامية. كما يمكن للعمل في الخارج أن يوفر للنساء فرصة للحصول على أجور لا تتوفر على الصعيد الوطني. لذا فإنه يمكن لحركة الأشخاص الطبيعيين أن تخرج الناس من هوة الفقر وأن تعمل على تعزيز وضع النساء وأن توفر فرص عمل للشباب، أي الأهداف الأولى والثالث والثامن من الأهداف الإنمائية للألفية (الغاية 16). من ناحية أخرى، يمكن للهجرة الدائمة أن تنتقص من الجهود الرامية إلى إنشاء خدمات شاملة تتمتع بالجودة في قطاعات الخدمات العامة المهمة من قبيل الصحة والتعليم، ويمكن لهذه الهجرة – إن لم تتم إدارتها بصورة صحيحة من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة بين حكومات الدول – أن تسهم في "استنزاف العقول" بدلاً من "تدوير أو كسب العقول".

أثر حركة الأشخاص الطبيعيين

تبين النماذج الاقتصادية أنه يمكن لتوسع حركة الأشخاص الطبيعيين خلق مكاسب مؤثرة من حيث رفاهية العيش للبلدان المصدرة. TP⁷⁶PT وعلى الرغم من أن ذلك ينطوي على ما هو أكثر من حركة الأشخاص الطبيعيين، فإن تحويلات العمال في الخارج إلى البلدان النامية بلغت 167 مليار دولار أمريكي في 2005، وقد يكون هذا الرقم أعلى بكثير لأن الكثير من التحويلات يتم عبر قنوات غير رسمية. TP⁷⁷PT وتشكل هذه التحويلات أكثر من 10 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لعدد من البلدان النامية. TP⁷⁸PT

غالباً ما تعتبر حركة الأشخاص قصيرة الأمد أساسية لشركات البلدان النامية كي تشارك بفعالية في تجارة الخدمات العالمية. كما أنها عنصر ضروري في حزمة الخدمات التي يقدمها مصدرو الخدمات حيث يتم تسديد المال لموظفين في البلد المصدّر. ويمكن لحركة الأشخاص الطبيعيين أن تؤدي أيضاً إلى رفع سوية المهارات حيث يمكن لغير المهرة من القرويين أن يصبحوا أكثر إنتاجية من خلال اكتساب القدرة على الأداء كعمال صناعيين وبالتالي يعملون عند عودتهم على تحسين القدرة التنافسية الصناعية لبلدهم الأم واجتذاب الاستثمار إلى قطاع التصنيع.

يمكن للقيود على حركة الأشخاص الطبيعيين أن تنمخض عن عوائق مانعة في وجه صادرات البلدان النامية

⁷⁵ نحن نستخدم المصطلح المختصر لاتفاقية الغاتس وهو "MNP" بدلاً من "labour movement" (الذي قد يشير إلى العمال غير المهرة) أو من "movement of persons" (الذي قد يوحي بالهجرة الدائمة)، وذلك بهدف تغطية نطاق تزويد الخدمات بأكمله والذي يشتمل على موردين يتحركون بصورة مؤقتة من بلد لآخر، ومن عمال الزراعة غير المهرة إلى المهنيين ذوي المهارات العالية في الطب والهندسة وتكنولوجيا المعلومات.

⁷⁶ See discussion in Stiglitz and Charlton, *op. cit.*, pp 247-252

⁷⁷ انظر كلمة الأمين العام للأنتكاد في الدائرة المستديرة لإيكوسوك (ECOSOC) حول العولمة وهجرة العمالة، 6 تموز/يوليو 2006، الأمم المتحدة، نيويورك (www.unctad.org)

⁷⁸ ليسوثو، فانواتو، الأردن، البوسنة والهرسك، ألبانيا، نيكاراغوا، اليمن، مولدافيا، السلفادور، جامايكا. لمزيد من المعلومات أنظر (www.migrationinformation.org).

لمجموعة متنوعة من صادرات الخدمات في قطاعات معينة كالبرمجيات وخدمات الطاقة والإنشاءات.

من ناحية أخرى، قد يخضع العاملون في الخارج إلى ظروف عمل استغلالية ومهينة. وفي الوقت الذي يمكن لحركة الأشخاص الطبيعيين أن تعزز من مكانة المرأة عن طريق منحها مصدراً فريداً للدخل كثيراً ما تقع النساء ضحايا للتحرش أو الاستغلال الجنسي. TP⁷⁹PT وقد يجبر العاملون الأجانب على العمل مقابل رواتب أدنى بالرغم من امتلاكهم مهارات عالية المستوى. ويمكن أن يقود افتراق أفراد العائلات إلى إهمال الأولاد ومشاكل اجتماعية أخرى. ويمكن أن يتم تبديد مكاسب العمالة على السلع الاستهلاكية المستوردة دون أدنى استثمار لها في المجتمعات. ويمكن لحركة الأشخاص الطبيعيين أن تكون مهددة من قبل عوامل سياسية بمقدورها أن تقطع سبل الوصول إلى الأسواق بشكل مفاجئ.

إمكانية ولوج مزودي الخدمات إلى الأسواق

إن تضمين الطريقة (4): "حركة الأشخاص الطبيعيين قصيرة الأمد عبر الحدود" في إطار اتفاقية الغاتس يمكن البلدان النامية من امتلاك إمكانية للولوج الآمن لعاملها المشتغلين في الخدمات كجزء من التوازن الكلي لحقوق والتزامات التجارة متعددة الأطراف. وتتمثل العوائق الرئيسية لحركة الأشخاص الطبيعيين في اختبارات الاحتياجات الاقتصادية التي تسمح بدخول أشخاص أجانب فقط عندما لا يكون أبناء البلد مستعدين لتوفير الخدمات المطلوبة. تشكل حركة الأشخاص الطبيعيين موضوعاً للاتفاقات الثنائية (مذكرات التفاهم) ويجري اليوم تضمينها في اتفاقات التجارة الحرة. وبهذا يتضح أن حركة الأشخاص الطبيعيين تشكل عنصراً من عناصر السياسة التجارية والمفاوضات التجارية بالرغم من تجاهلها في ملاحق الالتزامات في اتفاقية الغاتس. TP⁸⁰PT

وبشكل عام، يملك العمال المهرة فرصاً أفضل للولوج إلى الأسواق الأجنبية مما يخلق نقصاً في اليد العاملة الماهرة في البلد "المصدر" حيث من الأرجح أن يبقى العمال المهرة في البلد "المستورد". ويمكن لحركة الأشخاص الطبيعيين أن تزيد من غياب العدالة في بعض الحالات إذا ما تم منح إمكانية الدخول إلى الأسواق الأجنبية للأشخاص أصحاب المهارة والدخل الأعلى فقط. وتنعكس هذه المعاملة الجائرة في بنية الالتزامات بموجب اتفاقية الغاتس حيث يتم توفير الدخول المقيد لكبار الموظفين ومديري الشركات العابرة للحدود القومية، أو للمحترفين من المهن الضرورية مثل الموظفين الطبيين. إلا أنه من غير المحتمل أن تزيد الالتزامات بموجب اتفاقية الغاتس من حدة الهجرة الدائمة للمحترفين المهرة من مهن تتسم بالنُدرة في البلدان المتطورة اقتصادياً. وعلى النقيض من هذه الحركة التي تفاقم من حدة "استنزاف العقول" قد تقلل حركة الأشخاص الطبيعيين، في الواقع، من "استنزاف العقول" نظراً لأن الأفراد -عند منحهم إمكانية الولوج الآمن- قد يرون حاجة أقل للإقامة الدائمة في البلد المستورد. لقد تم اقتراح فكرة "تأشيرة الغاتس" كوسيلة لتسهيل دخول موردي الخدمات المشمولين بالالتزامات اتفاقية الغاتس مع ضمان الطبيعة الموقته لإقامتهم.

استراتيجية حركة الأشخاص الطبيعيين

يمكن لحركة الأشخاص الطبيعيين -إذا ما تم تصميمها بالصورة الملائمة على مستوى الحكومات- أن تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن ذلك يتطلب استراتيجية واضحة من قبل الحكومات للحصول على الحد الأقصى من الفوائد والتعامل مع العوامل غير المواتية المذكورة أعلاه. ولا ينبغي النظر إلى الصادرات الناتجة عن حركة الأشخاص الطبيعيين كشكل من أشكال إخفاق السياسة الاقتصادية الوطنية وإنما كوسيلة للحصول على فوائد من العولمة. ينبغي للحكومات أن تصوغ استراتيجيات واضحة وشاملة فيما يتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين وأن تدمجها في الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات التجارية الوطنية. ويجب على الحكومات أن تنظر إلى حركة الأشخاص الطبيعيين من منظور تنافسي. يمكن تدريب العاملين على المهارات المعقدة أنها ستكون موضع طلب في السوق العالمية ويمكن استهداف الأسواق الملائمة لهذا الغرض.

⁷⁹ See Tullao, Tereso S. and Michael Angelo Cortez, *MNP and Human Development in Asia and Jayanetti, Sanath, Movement of Natural Persons and its Human Development Implications (Housemaids and Unskilled Migrant Workers)*, as well as other studies on MNP UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document (Hanoi: 2003) (available at www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4).

⁸⁰ ينبغي التنويه إلى أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي التي هي من أكبر مستوردي العمالة، أصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية في نهاية جولة أورغواي أو بعدها عن طريق الانضمام.

ويمكن إبرام الترتيبات مع البلدان المستوردة لتحسين المهارات كي تتلاءم مع الاحتياجات، ينبغي لمثل هذه السياسات أن تضم تدابير تشجع على عودة المهاجرين ذوي المهارات وحوافز تثبط هجرة الناس المشتغلين في مهن نادرة في البلدان النامية.

ونعتبر الطريقة (1): صадرات الخدمات – التي غالباً ما يطلق عليه اسم "الاستعانة بمصادر خارجية" (outsourcing) - وسيلة للبلدان النامية لتصدير الخدمات كثيفة اليد العاملة دون مواجهة العوائق التي تؤثر على حركة الأشخاص الطبيعيين. إلا أن الدراسات أثبتت أن العمليات الناجحة للاستعانة بالمصادر الخارجية تعتمد بشكل كبير على قدرة الموظفين الفنيين على السفر إلى البلدان الأسواق لما وراء البحار. TP⁸¹PT

يمكن أن يكون للتحويلات المالية للعمالة تأثير أكبر إذا ما تم تحويلها عبر خدمات مالية وأدوات مالية متخصصة تعمل على تخفيض مستوى تكاليف التعاملات. ويمكن لدعم التسهيلات الصغيرة (Micro-credit) والمشاريع الصغيرة (micro-enterprise) أن يوجه المدخرات نحو الاستثمار في المرافق الإنتاجية في مجتمعات العاملين.

يمكن السعي إلى عقد اتفاقيات ثنائية للعمالة، إلا أنه من شأن الالتزامات المقيدة في اتفاقية الغاتس أو اتفاقيات التجارة الحرة أن تؤمن قدراً أكبر من الأمن لعملية الولوج وقدرة أكبر على التفاوض للبلدان المصدرة. ويمكن ضمن إطار اتفاقية الغاتس أو اتفاقيات التجارة الحرة التفاوض بشأن التزامات محددة للولوج لمهن تم تحديدها بشكل واضح. وقد تتضمن هذه الالتزامات إلغاء اختبارات الاحتياجات الاقتصادية وتيسير إصدار التأشيرات وحصل دخول العاملين من قطاعات أو مهن معينة. TP⁸²PT ويمكن لاتفاقيات الاعتراف المتبادل، أو "الشهادات المهنية"، TP⁸³PT أن تسهل من عملية تصدير الخدمات عالية الكفاءة والحرفية وأن تضمن بأن الأجور تتناسب والمؤهلات. وبنفس الطريقة، ينبغي لاتفاقيات التجارة أن تحتوى على التزامات لحماية حقوق العاملين الأجانب، وخاصة النساء، ووقايتهم من الاستغلال.

⁸¹ See Chanda, Rupa, "Intermodal Linkages to Services Trade", OECD Trade Policy Working Paper No. 30, 2006.

⁸² See suggestions in Butkeviciene, Jolita, "Movement of Natural Persons under GATS", in *A Positive Agenda*, UNCTAD, op.cit. See also UNCTAD "Report of Expert Meeting on Market Access Issues under Mode 4", document TD/B/COM.1/64, 27 November 2003.

⁸³ انظر الأوراق المختلفة المقدمة في الندوة المشتركة لمنظمة التجارة العالمية/البنك الدولي حول حركة الأشخاص الطبيعيين _ الطريقة (4) بموجب اتفاقية الغات، جنيف، 11-12 نيسان/أبريل 2002، متوفرة على www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/symp_mov_natur_perso_april02_e.htm

9- حقوق الملكية الفكرية للفقراء

ربما كانت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة 'تربس' الخاصة بمنظمة التجارة العالمية أكثر التزامات المنظمة تدخلاً في شؤون البلدان النامية ومشقة عليها. فقد زاد الاتفاق زيادة كبيرة من نطاق الالتزامات التجارية متعددة الأطراف من خلال مجيئه بمجموعة الأدوات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية التي تم التفاوض عليها في المنظمة العالمية للملكية الفكرية بأكملها إلى منظمة التجارة العالمية حيث يتم تنفيذها من خلال إمكانية فرض العقوبات التجارية. وقد أرسيت اتفاقية 'التربس' الحد الأدنى من المعايير ولكنها أعطت الحكومات قدراً كبيراً من المرونة من حيث الآليات التي ستقي من خلالها بتعهداتها. لقد مورست ضغوط ثنائية على الدول النامية لتبني قانون "اتفاقية 'التربس' المعززة" (TRIPS plus) وما ترمي إليه تلك الضغوط بالضبط هو تقليص تلك المرونة. إن أحكام اتفاقية 'التربس' المتعلقة باستثناء النباتات والحيوانات والعمليات البيولوجية لغرض إنتاجها هي أحكام مفتوحة للمراجعة وإمكانية التعديل. وعلى تلك الخلفية تواجه حكومات تحدياً يتمثل في جعل حقوق الملكية الفكرية مفيدة للفقراء وداعمة للأهداف الإنمائية للألفية من خلال ضمان قدرتهم على الحصول على الأدوية والحماية من القرصنة الحيوية وحماية وتعزيز ملكية المجتمع للمعرفة التقليدية.

الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والأهداف الإنمائية للألفية

لقد أقر المجتمع الدولي بالفعل بتأثيرات اتفاقية 'التربس' (والضغوط الثنائية التي تلتها على الدول النامية لتشدّد قوانينها) على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية -تحديداً الهدف السادس. لقد تمت الموافقة على الإعلان الخاص بالملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة من قبل المجتمع الدولي لضمان أنه يتم احترام الإجراءات الوقائية لأغراض الصحة العامة كما في الاتفاقية. ويجب على الدول النامية أن تضع التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية التي تكفل أنه لن يتم إجهاد عملية تحقيق تلك الأهداف الإنمائية للألفية بينما تعمل على حماية حق الفقراء في استخدام معرفتهم التقليدية ومواردهم المتوارثة.

تواجه البلدان النامية قرارات سياسية على ثلاث مستويات: أولاً، ضمان أن تكون نتائج المراجعة الحالية لنظام التربس والمبادرات ذات الصلة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية TP⁸⁴PT داعمة لسياساتها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثانياً، وضع تشريع وطني وأنظمة وطنية تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف والغايات في إطار التزاماتها الدولية. وثالثاً، الإفشال الفعال للضغوط الرامية إلى حملها على الموافقة على التزامات إضافية بموجب "اتفاقية التربس المعززة" على المستوى الثنائي. إن الطريقة التي تتكيف بها البلدان النامية مع نظام التربس والضغوط من البلدان المتقدمة جوهرية بالنسبة لتحقيقها ليس للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة مباشرة بالصحة (مثل هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، وأمراض أخرى، والهدف الثامن الذي يوفر إمكانية الحصول بأسعار معقولة على الأدوية الضرورية في البلدان النامية) فقط بل وتلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع -في ظل العلاقة بالقطاع الزراعي (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية).

أحد العناصر الرئيسية لاتفاقيات التجارة الحرة هو تضمين الأحكام الإضافية لاتفاقية التربس المعززة والتي تتعامل مع (أ) القيود على استخدام التراخيص الإلزامية (ب) القيود على الواردات الموازية (ج) حماية أكبر للبيانات غير المعلنة من خلال حصرية الأسواق (د) توسيع طيف براءة الاختراع (هـ) تمديد مدة براءات الاختراع (و) الصلات بين براءات الاختراع والتسجيل الصحي. (انظر القسم العاشر)

الصحة

هناك قلق بأن اتفاقية التربس ستؤثر سلباً على التنمية البشرية كونها ستتسبب في ارتفاع أسعار الأدوية الضرورية

⁸⁴ يُدعى بمفاوضات اتفاقية قانون براءات الاختراع الأساسي في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، للاطلاع على تحليل لمضامين التنمية، انظر:

Correa, Carlos, *An Agenda for Patent Reform and Harmonization for Developing Countries*, paper presented to Open Forum, 1 March 2006, available at www.wipo.int/meetings/2006/sep_of_ge_06/presentations. See also GRAIN, "One global patent system? WIPO's Substantive Patent Law Treaty", GRAIN briefings 2003 (<http://www.grain.org/briefings/?id=159>).

في البلدان الفقيرة. ووقعت أعمال متفق عليها بين الشركات الخاصة وبعض البلدان من أجل الضغط على البلدان النامية للتخلي عن حقوق أساسية معينة بموجب اتفاقية التريبس مما دفع إلى إجراء مفاوضات بشأن إعلان الدوحة حول حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة. وتم الاتفاق على الإعلان في المؤتمر الوزاري في الدوحة ليؤكد حق الحكومات في فرض تراخيص إجبارية عندما تواجه قضايا وطنية متعلقة بالصحة العامة. إلا أن جانباً واحداً ألا وهو السماح للبلدان التي ليس لها قدرة محلية على إنتاج الأدوية بإصدار تراخيص إجبارية للمنتجين في بلدان أخرى للتوريد إلى البلد المتأثر، قد استلزم تعديل اتفاقية التريبس، وقد تم إنجاز ذلك التعديل في النهاية في عام 2005 بعد فترة من المفاوضات المطولة. TP⁸⁵PT

والآن يتحتم على البلدان النامية المصادقة على هذا التعديل ووضع تشريع ينظم إصدار التراخيص الإجبارية. وقد يتطلب تشريع كهذا وجود أحكام تكفل إمكانية قبول الواردات الموازية أيضاً. ومع ذلك، يعد مثل هذا التشريع جزءاً فقط من المقاربة الشاملة اللازمة لضمان إمكانية تحقيق أهداف الصحة العامة في إطار حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. TP⁸⁶PT

المنافسة

لا تقتصر الحاجة لقبول الواردات الموازية واستخدام التراخيص الإجبارية على قطاع الصحة رغم أنه القطاع الذي تكون فيه هذه الأشياء أكثر إلحاحاً من غيرها. ويمكن استخدام كلتا الآليتين لضمان عدم استغلال براءات الاختراع لخدمة غايات مضادة للمنافسة. فيموجب مبدأ "استنفاد" حقوق الملكية الفكرية، بمجرد أن يطرح صاحب براءة الاختراع سلعة حاصلة على براءة الاختراع في السوق أو يمنح من يرخّص له في السوق بذلك، فإنه لا يبقى متمتعاً بالحق في التحكم في إعادة بيع مثل هذه السلع، أي أن "الواردات الموازية" مسموح بها. TP⁸⁷PT إلا أن اتفاقية التريبس تترك قرار إدخال تلك الفقرة في قانون البلد أم لا بيد أعضاء منظمة التجارة العالمية. ينبغي لحكومات البلدان النامية أن تضع تشريعاً يؤكد على جواز الواردات الموازية لأن ذلك سيجنبها قيام أصحاب براءات الاختراع بفرض أسعار مرتفعة على الأسواق المحلية للسلع الأساسية التي تكون متوفرة في بلدان أخرى بأسعار أدنى بموجب نفس براءة الاختراع. وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع تشريع للتراخيص الإجبارية لضمان عدم استخدام براءات الاختراع لمنع المنافسين من القيام بابتكارات جديدة. إن الرغبة في امتلاك القدرة على التحكم في براءات اختراع المنافسين هي أحد الدوافع وراء تزايد عمليات الاندماج والاستملاك الدراماتيكية التي تمخض عنها مستوى عالٍ من التركيز في الكثير من أسواق البلدان النامية.

الموارد الوراثية والزراعة والقرصنة البيولوجية

تسمح اتفاقية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة " التريبس " لأعضائها باستثناء النباتات والحيوانات إلا "الكائنات المجهرية" من تسجيل براءة الاختراع. فحماية ضروب النباتات واجبة ولكن للبلد العضو الحرية في تحقيق ذلك من خلال أنظمة فعالة ينفرد هو بها. TP⁸⁸PT وتجري حالياً مراجعة هذه الأحكام من قبل مجلس الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية. TP⁸⁹PT

ويتمثل أحد أكبر مصادر القلق في أن تسجيل براءات في النباتات وضروب النباتات قد يقود إلى وضع يصبح فيه المزارعون معتمدين على المزودين الصناعيين في الحصول على مدخلات أساسية مثل البذور، TP⁹⁰PT وهذا

⁸⁵ وثيقة منظمة التجارة العالمية، (WT/L/641) Decision of 6 December 2005 (Amendment of the TRIPs Agreement).

⁸⁶ See Carlos Correa, *Integrating Public Health Concerns into Patent Legislation in Developing Countries*, South Centre (Geneva, 2000) (www.southcentre.org).

⁸⁷ See Carlos Correa, *Intellectual Property Rights, the WTO and Developing Countries*, (Zed book, New York, 2000).

⁸⁸ See "Beyond UPOV - Examples of countries preparing non-UPOV sui generis plant variety protection systems for compliance with TRIPs", GRAIN briefings 1999 (<http://www.grain.org/briefings/?id=127>).

⁸⁹ كما نصت عليه المادة 27-3 (ب) من الاتفاقية.

⁹⁰ See Vandana Shiva and Radha Hola-Bhar, *Piracy by Patent; the case of the Neem Tree*, quoted in Correa op.cit.

ما دفع بالعديد من البلدان النامية على وضع تشريع يستثني تسجيل براءات جميع المواد الوراثية. وقامت هذه البلدان بالوفاء بالتزامها في حماية ضروب النباتات من خلال تشريع خاص بها عادة ما يكون قائماً على نظام "حقوق منتجي السلالات" الذي يتيح للمزارعين إمكانية المحافظة على البذور وزراعتها من جديد وحقوق استخدام ضرب محمي من النباتات كمصدر للبحث والاستيلاء (وهي الممارسة السائدة في البلدان النامية) TP⁹¹PT. وينبغي لهذه البلدان أن تدخل [في قوانينها] مبدأ حقوق المزارعين كما هو منصوص عليه في المعاهدة الدولية الخاصة بالموارد الوراثية النباتية، وأن تستفيد من تجارب البلدان النامية التي وضعت تشريعات لهذه المسائل.

ويشكل التعارض الممكن حدوثه بين اتفاقية التربس واتفاقية التنوع البيولوجي مصدر قلق آخر، إذ تؤكد هذه الأخيرة على سيادة الدول على مواردها الوراثية واحترام الابتكارات الأهلية والمجتمعات المحلية ومعارفها وممارساتها. وينصب التركيز على الحاجة لحظر القرصنة البيولوجية التي تعرفها اتفاقية التنوع البيولوجي على أنها "الإمكانية غير المشروعة لاستخدام الموارد البيولوجية أو المعرفة التقليدية للسكان المحليين من قبل الغير من دون مقابل ودون الحصول على التصريح اللازم". إضافة إلى ذلك، قد لا تنطوي براءات الاختراع المشتقة من مثل هذه الموارد الوراثية على ابتكارات أو إبداعات بارزة. وينبغي وضع قوانين وطنية تحظر القرصنة البيولوجية وأن تشمل على التزامات مثل التصريح باسم بلد المنشأ وإبراز موافقة المسبقة أو موافقة المجتمع صاحب الأصل في حال انطباق ذلك، وعلى وجوب الدفع لهذه المجتمعات مقابل تطوير أنواع جديدة بناءً على مواد كانت هذه المجتمعات قد قامت بتوريدها. TP⁹²PT وينبغي لهذه القوانين أن تزيد من عتبة حماية الأنواع النباتية من أجل اقتصار الحماية على ابتكارات بارزة أو خطوات إبداعية تعتبر مفيدة للمجتمع. TP⁹³PT قامت البلدان النامية برفع الكثير من حالات القرصنة البيولوجية الموثقة دعماً لاقتراحها TP⁹⁴PT الذي يهدف إلى أن تتضمن اتفاقية التربس التزاماً يشترط الإفصاح عن منشأ الموارد الوراثية و/أو المعرفة التقليدية TP⁹⁵PT ذات الصلة وهو أمر يعتبرونه ضرورياً للتطبيق الفاعل لمثل هذه القوانين.

العلامات الجغرافية والمعرفة التقليدية

تستخدم البلدان النامية مجموعة مختلفة من الآليات القانونية لحماية المعرفة التقليدية. وتمثل العلامات الجغرافية إحدى الوسائل الفاعلة لهذه الغاية. TP⁹⁶PT فعلى العكس من براءات الاختراع والعلامات التجارية تكون العلامات الجغرافية مملوكة للمجتمع ولا يمكن بيعها ولا تنقضي صلاحيتها. تمنح العلامات الجغرافية المجتمعات الأصلية سلطة من خلال توفير الاعتراف والقيمة التجارية لمعرفتها التقليدية وتقنياتها الإنتاجية. TP⁹⁷PT وترتبط العلامات الجغرافية بالمنتجات الفاخرة (مثل الشمبانيا) ولكن الحقيقة هي أن المنتجين أصبحوا أثرياء بسبب نظام العلامات الجغرافية. TP⁹⁸PT وتنتظر بعض البلدان النامية إلى العلامات الجغرافية كوسيلة لتخفيف آثار الأسعار

⁹¹ للاطلاع على مقترحات تفصيلية حول كيفية استفادة تشريعات حقوق الملكية الفكرية من مرونة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة سعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج ودية للتنمية، انظر:

Correa, Carlos M., Intellectual Property Rights, the WTO and Developing Countries: The TRIPS Agreement and Policy Options (Zed books: London/New York, 2000) (www.zedbooks.co.uk).

⁹² See Carlos Correa, "Reviewing the TRIPS Agreement" in A Positive Agenda for Future Trade Negotiations, op.cit..

⁹³ انظر توصيات المفوضية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، "Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy" (لندن، 2002)، (www.iprcommission.org/graphic/documents/final_report.htm).

⁹⁴ انظر الوثيقة المقدمة من البرازيل وكوبا والإكوادور والهند وبيرو وتايوان وفنزويلا IP/C/W/420 على الموقع www.wto.org.

⁹⁵ مثلاً، قضية كامو-كامو التي تقدمت بها بيرو مؤخراً في وثيقة منظمة التجارة العالمية IP/C/W458 تصف بالتفصيل كيف عمل منتج محلي تقليدي من منطقة الأمازون في بيرو كأساس لبراءات اختراع في دول نامية من دون علم أو موافقة بيرو (www.wto.org).

⁹⁶ اتفاقية 'تريبس' (المادة 22-1) تعرف العلامات الجغرافية على أنها "مميزات تحدد سلعة نشأت أصلاً في أراضي دولة عضو، أو منطقة أو ناحية في تلك الأراضي، حيث يمكن نسبة نوعية محددة أو سمعة أو خاصية أخرى من خصائص تلك السلعة بصورة أساسية إلى أصلها الجغرافي".

⁹⁷ See Swarnim Wagle, Geographical Indications TRIPS and Promoting Human Development in Asia, and The development dimensions of the Sri Lankan Geographical Indication of Camellia Sinensis (Ceylon Tea), UNDP Asia Trade Initiative Hanoi 2003.

⁹⁸ See, Dwijien Rangnekar, The Socio-Economics of Geographical Indications, at www.iprsonline.org/unctadicts/docs.

المنخفضة للسلع في قطاع القهوة مثلاً. وكرد على سرقة العبارات الجغرافية (مثلاً: شاي سيلاني، أرز بسمتي، صلصة سمك فو كوك) يدعم الكثير من البلدان النامية توسيع نطاق الحماية الأكثر تشدداً للعلامات الجغرافية للنبذ والمشروبات الروحية لكي تشمل جميع المنتجات، وذلك من أجل تخفيض تكاليف وصعوبات إنفاذ قوانين العلامات الجغرافية في الأنظمة القضائية الأجنبية والتي تحد من فعالية العلامات الجغرافية في حماية المعرفة التقليدية. وستصبح نتيجة هذه المفاوضات عنصراً مهماً في حزمة الدوحة في هذا المجال.

مع ذلك، يتطلب الاستخدام الفاعل للعلامات الجغرافية تحركاً من الحكومة على المستوى الوطني من أجل (أ) وضع تشريع لحماية العلامات الجغرافية (ب) تبني تدابير لتحديد وتعزيز العلامات الجغرافية نظراً لأن الاستثمار العام مطلوب منه إشهار العلامات الجغرافية المعروفة قليلاً في البلدان النامية.

وعلى الرغم من أن تطوير العلامات الجغرافية على المستوى الوطني والمشاركة في سجل متعدد الأطراف -كما تم اقتراحه في منظمة التجارة العالمية- سينطوي حتماً على تكاليف كبيرة، إلا أنه ينبغي النظر إلى هذه التكاليف من منظور طويل الأمد للخسائر التي ستحدث إذا ما استولت الشركات العابرة للحدود القومية على هذه المنتجات. إضافة إلى هذه التكاليف، ستكون هناك تكاليف متعلقة برصد حقوق الملكية الفكرية التي يتم إصدارها في مختلف أنحاء العالم والتحقق منها. TP⁹⁹PT علاوة على ذلك، إذا أصبحت العبارة الجغرافية مصطلحاً عاماً متعارفاً عليه فإن استخدامها سيصبح متاحاً بحرية للجميع.

⁹⁹ المفوضية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره.

الصندوق (19): "تامبون واحد، منتج واحد"

من بين التجارب، يبرز البرنامج التايلاندي "تامبون واحد، منتج واحد" الذي أطلق في عام 2003. فقد شرعت الحكومة في اختيار 60 شركة منتجة من المجتمع وتحسين جودتها ومنحها شهادة بذلك بنية التوسع في سوقها المحلية أولاً، ومن ثم في صادراتها. وقد أدت المعارض التجارية التي تم تنظيمها لدر المداخل وتطوير المنتجات المحلية على المستوى الشعبي في كل من محافظات البلد البالغ عددها 76 محافظة إلى التعرف على أنسجة مميزة ومبتكرات فنية وأطعمة وفاكهة معالجة وأدوات طعام وأعمال مصنوعة من القش وخمور وهي منتجات تسعى الحكومة في الوقت الحالي إلى ترويجها. فقد بدأت بفعالية بعرض منتجاتها المشهور المتمثل في أرز هوم مالي في الأسواق الإقليمية الكبيرة. TP¹⁰⁰PT ويقدم هذا المثال التايلاندي نموذجاً للتنمية الريفية في إدارة الوعي من القاعدة إلى القمة والعمل على ترويج منتجات المجتمع التقليدية. إلا أن المفارقة في هذا المثال هو عدم ربط هذا البرنامج بالتنموي الريفي بصورة صريحة مع فكرة العلامات الجغرافية بسبب نقص التنسيق بين الوزارات. هذه الحلقة المفقودة هنا جديرة بالملاحظة لأن العلامات الجغرافية هي الشكل الوحيد للملكية الفكرية الحديثة الذي من الأرجح أن تمتلكه المجتمعات الريفية. وتكمن المخاطرة في توجيه الوعي بالعلامات الجغرافية من خلال مرسوم تشريعي يصدر من أعلى لأسفل -ربما يكون الحافز على إصداره فقط التزامات باتفاقية خارجية أو برامج مساعدات أجنبية يحركها العرض- في أنها قد لا تهيمن على قدر من الملكية الوطنية كافٍ للإنفاذ الفعال لهذا التشريع.

10- خيار اتفاقيات التجارة الحرة

على الرغم من استمرار البلدان النامية في المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف ضمن جولة الدوحة إلا أن جميع هذه الدول في الواقع عالق في انتشار اتفاقيات التجارة الحرة. والكثير من البلدان منخرط بشكل نشط في عمليات تكامل إقليمي وشبه إقليمي وهي في الوقت نفسه تشترك باتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع شركاء من خارج الإقليم بمن فيهم البلدان التجارية الكبرى. إن الانخراط في عدة مفاوضات تجارية على مختلف المستويات يتسبب في نشوء سلسلة من المضاعفات بالنسبة للاستراتيجيات الإنمائية. وتواجه البلدان النامية خيارات مهمة تتعلق بالسياسات: ما إذا كان عليها أن تبرم اتفاقيات التجارة الحرة أم لا ومع أي شريك وأن تجري تحليل الكلف والأرباح لكل من الاتفاقات المحتملة.

اتفاقيات التجارة الحرة والأهداف الإنمائية للألفية

تقلل اتفاقيات التجارة الحرة -حسب تعريفها- من حيز الحرية المتاح للسياسات إلى حد أكبر بكثير مما تفعله التعهدات متعددة الأطراف، كما أنه من شأنها أن تبدو للوهلة الأولى متناقضة مع الغاية 12 من الهدف الإنمائي الثامن للألفية الذي يدعو إلى نظام تجاري غير قائم على التمييز. وتمثل اتفاقيات التجارة الحرة مجازفة كبيرة بمعنى أن احتمالية تأثيرها السلبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد تتفاقم بفعل المزيد من تقلص نطاق الحرية المتاح للسياسات. ومن المحتمل أن يكون ذلك صحيحاً بصورة خاصة بالنسبة لاتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب حيث تكون الاعتبارات السياسية ذات أهمية كبيرة في غالب الأحيان. من ناحية ثانية، يمكن لاتفاقيات التجارة الحرة (وخاصة تلك التي تنطوي على تعاون جنوب-جنوب بين بلدان من نفس المرحلة من التطور) أيضاً أن توفر أحكاماً مبتكرة وداعمة للتنمية يكون من الصعب تطبيقها على المستوى متعدد الأطراف. وتعتمد النتائج إلى حد كبير على علاقات القوة بين الأطراف ومقدار التأثير الذي يمكن لجميع أصحاب المصلحة أن يبذلوه على العملية التفاوضية.

¹⁰⁰ انظر الرابط www.boi.go.th/thai/focus/prd_03jan13.html#2H. ترأس وزير التجارة وفداً في كانون أول/ديسمبر 2002 لترويج مبيعات رز هوم مالي التايلاندي حيث تم تصدير 240 ألف طن من رز ياسمين عام 2001 مقارنة بـ 200 ألف طن إلى الولايات المتحدة. ومثال صغير آخر على الترويج التايلاندي الواعي هو تقديم هدايا من العلامات الجغرافية مثل علب تحوي 20 غراماً من فاكهة لونغان من مقاطعة لامبهوم على متن الخطوط الجوية التايلاندية خلال عام 2003.

انتشار اتفاقات التجارة الحرة

دخلت الدول النامية طيلة السنوات الأخيرة في عملية تفاوضية متزايدة الحدة بصورة دائمة بشأن اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الشركاء (كل أعضاء منظمة التجارة العالمية أبرموا على الأقل اتفاقية تجارة حرة واحدة إلا عضو واحد). وتشمل هذه الاتفاقيات:

(أ) مقارنة أكثر إيجابية وأكثر طموحاً للجهود التقليدية للتكامل شبه الإقليمي والإقليمي بين البلدان النامية،

(ب) اتفاقيات تجارة حرة خارج الإقليم مع البلدان المتقدمة الرئيسية (اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب)،

(ج) اتفاقيات تجارة حرة خارج الإقليم مع بلدان نامية أخرى.

ويتضمن كل من هذه الاتفاقيات اعتبارات سياسة مختلفة، اقتصادية وسياسية على حد سواء. يخضع الوصول إلى الأسواق الشمالية الذي كان يقوم في وقت من الأوقات على أساس مستقل وتفضيلي وغير متبادل، أصبح اليوم يأخذ -وعلى نحو متزايد- طابع التنازلات المتبادلة من قبل البلدان النامية ضمن إطار اتفاقيات التجارة الحرة. وقد خلق هذا سلسلة من التفاعلات قائمة على "الخوف من الاستبعاد" زاد من حدتها الخوف الحقيقي أو المتوقع من سحب المعاملة التفضيلية غير التعاقدية الموجودة على الرغم من أن نسبة كبيرة من الصادرات تدخل البلد الأكثر رعاية بدون رسوم جمركية. ¹⁰¹PT كما أن استثناء منتجات مهمة مثل الملابس من برامج معينة في نظام الأفضليات المعمم (GSP) قد أسهم أيضاً في هذا الضغط. ¹⁰²PT فالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة بين بلد نام واحد وبلد تجاري كبير سيولد ضغطاً على البلدان النامية المنافسة يدفعها إلى السعي إلى الدخول في اتفاق مشابه خوفاً من خروجها من السوق لصالح منافسيها فيما يتعلق بالصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. ¹⁰³PT

تقوم البلدان النامية بتقديم تنازلات عريضة في مجالات مختلفة -مما يؤثر غالباً تأثيراً ضاراً على التنمية البشرية- من أجل إلغاء معدلات التعرفة التي ينبغي أن يكون الحصول عليها ممكناً من خلال المفاوضات متعددة الأطراف بضمن أقل بكثير من حيث التنازلات المتبادلة. تعد المفاوضات الخاصة باتفاقيات التجارة الحرة أقل شفافية وأكثر تبسُّساً من الجولات التفاوضية متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. وعليه فإن هذه الاتفاقيات أكثر عرضة "للإسقاط" من قبل القطاعات ذات الاهتمامات الحيوية والتي يمكنها تحقيق فوائد فورية من التنازلات الممنوحة مقابل تنازلات أوسع من الطرف المقابل الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير ضار على طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة الأقل اطلاعاً وأن يقيد الخيارات أمام السياسات الإنمائية بشكل خطير. ويولد هذا تحيزاً باتجاه النتائج غير المنصفة. لذا ينبغي لمفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة أن تخضع لدرجة الشفافية نفسها التي تخضع لها المقترحات التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية وينبغي أن يكون الاطلاع عليها ممكناً وأن تكون هذه المفاوضات مفتوحة للنقاش العام.

المضامين التنموية لاتفاقيات التجارة الحرة

من الصعب على الدول النامية أن تحقق تناظراً في اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب. فهي تنطلق من وضع تدخل فيه الكثير من صادراتها من السلع الصناعية من دون رسوم جمركية تحت نظام الأفضليات المعمم ولو أنه غير مقيد. فالمعدلات المقيدة لتعرفة الدولة الأكثر رعاية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منخفضة جداً وملغاة تماماً في الكثير من القطاعات ذات المصلحة للبلدان النامية رغم بقاء معدلات التعرفة عند أعلى مستوى في القطاعات المهمة كالمنسوجات والألبسة والزراعة. أما المعدلات المقيدة في البلدان النامية فغالباً ما تكون أعلى بكثير بالمقابل، وبهذا، يقع على عاتق البلدان النامية عبء أكبر في تحرير التعريفات الجمركية ضمن الترتيبات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب. فبينما تشكل التجارة بين شركاء الترتيبات التجارية الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة ما يقدر بـ 40 بالمائة من التجارة العالمية تقريباً، إلا أن جزءاً أصغر

¹⁰¹ مثلاً، وضع انتهاء صلاحية خطة أنديان للتفضيل التجاري الأمريكية في 31 كانون أول/ديسمبر 2006 البلدان المنتفعة تحت ضغط كبير إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

¹⁰² انظر الشرح في الملحق 3 (أ).

¹⁰³ انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة التجارة والاستثمار الآسيوي، *The Great Maze, Regional and Bilateral Free Trade Agreements in Asia*، كولومبو، كانون أول/ديسمبر 2005 www.undpprc.lk.

بكثير من حجم التجارة هذه في الواقع يستفيد من الهوامش التفضيلية للتعريفات نظراً لأن القدر الأكبر من التجارة بين هذه البلدان يتم في المجالات التي يكون معدل تعرفه البلد الأكثر رعاية مساوياً للصفر. TP¹⁰⁴PT من الناحية الأخرى، يمكن أن ينتج عن اتفاقات التجارة الحرة المبرمة بين البلدان النامية تخفيضات كبيرة على التعريفات وهوامش تفضيلية جوهرية. TP¹⁰⁵PT

أكثر من معكرونة!

هناك حاجة لتقييم المكاسب الملموسة الممكنة من اتفاقيات التجارة الحرة قبل الدخول في مفاوضاتها وذلك من خلال دراسة لنواحي معينة مثل التحسن الحقيقي في إمكانية الولوج الذي يمكن تحقيقه وإمكانية الحصول على نتائج متماثلة في المفاوضات متعددة الأطراف ومدى حاجة مشاكل الولوج الحقيقي لحل متعدد الأطراف. TP¹⁰⁶PT ثمة حاجة أيضاً لدراسة غايات الشريك التجاري فقد تتضمن تلك الغايات محتوى سياسياً قوياً أو قد تعكس مواقف يتخذها واستراتيجيات يسعى إلى تحقيقها على المستوى العالمي. وبعيداً عن كونها مثل "صحن المعكرونة" المتشابه كما وصفها بعض المراقبين- تظل اتفاقيات التجارة الحرة التعبير عن الاستراتيجيات الجيوسياسية مترابطة الأركان من جهة البلدان التجارية الكبرى.

تستخدم البلدان المتقدمة اتفاقات التجارة الحرة كوسيلة لدفع جداول أعمالها متعددة الأطراف إلى الأمام من خلال ربط البلدان النامية الشريكة بالتزامات تعكس مواقفها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. واحد الأمثلة على ذلك هو التعامل مع العلامات الجغرافية حيث تعمل اتفاقات التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي على فرض الحماية المعززة لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS plus)، بينما تفرض نظيرتها الأمريكية الحماية المخففة لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS minus) (إلغاء إمكانية وجود أنظمة علامات جغرافية فريدة واستبدالها بأنظمة الحماية الخاصة بالعلامات التجارية الاعتيادية). TP¹⁰⁷PT

قد تستفيد المصالح القطاعية في البلدان النامية من إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات التي لا تغطيها المعاملة التفضيلية حيث تشكل المعدلات في تعرفه الدولة الأكثر رعاية عائقاً كبيراً أمام التجارة، كما هو الحال في قطاع المنسوجات أو الزراعة. إلا أن دخول المنسوجات والألبسة دون رسوم جمركية غالباً ما يخضع لقواعد معقدة تعنى بالمنشأ، بينما قد يتم استثناء المنتجات الزراعية الحساسة. وعلاوة على ذلك، لا تضع اتفاقات التجارة الحرة ضوابط على الدعم الحكومي للزراعة في البلدان المتقدمة الكبيرة مما يضع المزارعين في البلد الشريك النامي في منافسة غير عادلة، ذلك رغم أن بعض هذه الاتفاقات يتضمن ضوابط من الطرفين على دعم التصدير. TP¹⁰⁸PT إضافة إلى ذلك، يمكن تطبيق آليات الإجراءات الوقائية الزراعية خلال مدة التنفيذ فقط. TP¹⁰⁹PT وبشكل عام، لا تملك البلدان النامية القوة التنافسية اللازمة للاستفادة من تحرير الخدمات في هذه الاتفاقات، وخاصة أن الكثير من الفرص الجديدة ليست مفتوحة أمام حركة الأشخاص قصيرة الأجل (الطريقة (4) من اتفاقية الغاتس).

اتفاقات التجارة الحرة مع الشمال

من منظور الاستراتيجية الإنمائية الوطنية تتباين إيجابيات وسلبيات اتفاقات التجارة الحرة بشكل ملحوظ حسب

¹⁰⁴ انظر البنك الدولي، Global Economic Prospects، 2005 صفحة 41.

¹⁰⁵ مثلاً، واحد بالمائة فقط من خطوط التعرف الهندية كانت معدلات القائمة على أساس الدولة الأكثر رعاية مساوياً للصفر، نفس لمراجع السابقة صفحة 41.

¹⁰⁶ يعزى عدم نجاح مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بدرجة كبيرة إلى تصور دول 'ميركوسور' أن العوائق الرئيسية التي تقف في طريق ولوجها إلى سوق الولايات المتحدة (الدعم الزراعي والإجراءات المضادة للإغراق) لا يمكن تناولها بفعالية على المستوى الإقليمي.

¹⁰⁷ See Vivas, David and Christophe Spennemann, "Dialogo Regional sobre Propiedad Intelectual, Innovación y Desarrollo Sostenible" (UNCTAD/ICTSD Project on Intellectual Property and Sustainable Development, Costa Rica, May 2006) (www.ictsd.org).

¹⁰⁸ أُجريت بعض المحاولات للتعامل مع معونات دعم الزراعة في اتفاقية التجارة الحرة بين تشيلي والولايات المتحدة، على أية حال.

¹⁰⁹ Bellmann, Cristophe, "Latin American Countries in Bilateral and Multilateral Agricultural negotiations", presentation to the Andean Development Corporation, (www.caf.com/attach/11/default/Lat_am_Ag.pdf).

الشركاء الذين يتم اختيارهم. ففي مفاوضات اتفاقات التجارة الحرة مع البلدان المتقدمة غالباً ما تجد البلدان النامية نفسها أمام طلبات بالتعهد بالتزامات قد تفوض حقوقها في منظمة التجارة العالمية و/أو تشمل التزامات في مجالات لم تقبل بها الدول النامية كجزء من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وهكذا، بينما يكون الهدف الرئيسي للبلدان النامية في اتفاقات التجارة الحرة الحصول على وصول حر لمنتجاتها التصديرية الرئيسية وتجنب، أو استباق، الهوامش السلبية لأفضليات التعرفة التي تصب في مصلحة منافسيها، إلا أنها غالباً ما تجد نفسها خاضعة لالتزامات أوسع نطاقاً وأكثر تدخلاً في شؤونها من تلك الواردة في الاتفاقات متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. وتبدو بعض الدول المتقدمة وكأنها تسعى إلى تحقيق أجندة تجارية موازية في اتفاقات التجارة الحرة الخاصة بها ترمي إلى الحصول على التزامات من الشركاء في الاتفاقية عززت عن الحصول عليها في السياق متعدد الأطراف. وفي بعض الحالات يتبع البلد المتقدم "نموذجاً" معداً يسعى لتطبيقه في جميع اتفاقات التجارة الحرة التي يفاوض عليها. TP¹¹⁰PT

... ومع الجنوب

تتبنى اتفاقات التجارة الحرة التي تشهد اتساعاً بين البلدان النامية عموماً شكلاً مختلفاً. فقد تحتوي هذه الاتفاقات على "حصاد مبكر" للمواد التي سيتم تحريرها فوراً مع ترك التفاوض حول الكثير من القضايا إلى مراحل لاحقة. وفي بعض الحالات، يشمل هذا الحصاد المبكر منسوجات ومنتجات نباتية عادة ما تعتبر حساسة في اتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب. تتبع الالتزامات بشأن الخدمات النمط الذي تتبعه القائمة الإيجابية لاتفاقية الغاتس مضيئة التزامات إقليمية وثنائية إلى الجداول متعددة الأطراف. TP¹¹¹PT وغالباً ما يحدث انتشار اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بين شركاء تجاريين إقليميين بموجب اتفاق واسع الإطار يقصد به أن يقود إلى تكامل إقليمي واسع في نهاية المطاف. وتقوم دول منفردة ومجموعات من الدول النامية بإبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع شركاء نامين من خارج المنطقة. وغالباً ما تشتمل هذه الاتفاقيات على مرونة كبيرة كما أنها تهدف إلى الفوز بموطئ قدم في الأسواق الجديدة المتنامية.

¹¹⁰ انظر (www.ustr.gov/TradeAgreements/bilateralH) (اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية)، و (www.ecdpm.orgH) (اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية)، و (www.bilaterals.orgH) للاطلاع على ملخص بمفاوضات كافة اتفاقيات التجارة الحرة مع روابط تشير إلى المصادر.

¹¹¹ See Marconini, Mario, Acordos Regionais e o Comercio de Servicos: normativa internacional e interesse brasileiro (Sao Paulo: Aduanieras 2003).

الصندوق (20): القضايا الجديدة أو قضايا "سنغافورة"

في مؤتمر مراكش الذي اختتم جولة الأوروغواي وأسس منظمة التجارة العالمية، قدم رئيس المؤتمر ملاحظات ختامية صاغت عناصر برنامج عمل محتمل للمنظمة الجديدة. TP¹¹²PT وقد اشتملت القائمة، إضافة إلى معايير التجارة والعملية التي دعمتها الولايات المتحدة بقوة، مجموعة واسعة من النقاط بما فيها العلاقة بين سياسات الهجرة والتجارة الدولية، والتجارة الدولية وقانون الشركات، واستحداث آلية للتعويض عن تآكل الأفضليات التجارية، والصلة بين التجارة والتنمية والاستقرار السياسي والتخفيف من حدة الفقر. وقد تم الاحتفاظ فقط بـ اثنتين من هذه النقاط، هما: سياسة التجارة والاستثمار وسياسة التجارة والمنافسة في المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام 1996، وقد أضيف إليهما الشفافية في المشتريات الحكومية وتنسيق التجارة (أي قضايا سنغافورة). إلا أنه قد تم حذفها جميعاً ما عدا تنسيق التجارة في مؤتمر كانكون عام 2003. TP¹¹³PT ومع ذلك، واصلت الدول المتقدمة المؤيدة لقضايا سنغافورة بالسعي لتحقيق السياسات الثلاث المفقودة في اتفاقيات التجارة الحرة التي تبرمها مع الدول النامية.

نطاق حرية التصرف في مجال السياسات ضمن اتفاقات التجارة الحرة

في الوقت الذي ينبغي فيه التوقع بأن اتفاقات التجارة الحرة ستؤدي إلى إلغاء حماية التعريفات "فعلياً على كل" التجارة المتبادلة بين أعضائها، (أي طبقاً للمادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الغات)، إلا أن اتفاقات التجارة الحرة تتضمن التزامات إضافية يمكن لها أن تضيق بشكل حاد أو تلغي "نطاق حرية التصرف في مجال السياسات" الذي تسمح به اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. إن مثل تلك الالتزامات سيؤثر سلباً على قدرة الدول النامية على تحقيق الأهداف التنموية. ينبغي إيلاء الاهتمام لنطاق حرية التصرف في المجالات الآتية:

(أ) الملكية الفكرية. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأحكام اتفاقات التجارة الحرة التي قد تفرض التزامات تلغي المرونة المتوفرة بموجب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من خلال تضيق النطاق بشكل كبير على فرض التراخيص الإجبارية حتى تلك السارية على المستحضرات الصيدلانية للغايات الصحية. TP¹¹⁴PT إن مثل هذه الأحكام تقوض روح ومحتوى إعلان الدوحة الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة إلى جانب السماح لأصحاب براءات الاختراع بمنع الواردات الموازية. TP¹¹⁵PT وقد تتطلب اتفاقات التجارة الحرة في هذه المجال تطبيق براءات الاختراع على النباتات و/أو الحيوانات أو حتى جميع أشكال الحياة وبالتالي تقوض التدابير المعدة لمنع القرصنة البيولوجية. TP¹¹⁶PT وقد تعطي العلامات التجارية الأولوية بهدف قطع الطريق على العلامات الجغرافية من قبل المجتمعات، بينما يمكن توسيع حماية براءات الاختراع وحقوق المؤلف إلى حد يتجاوز ما تم إرساؤه في اتفاقية حقوق الملكية المتصلة بالتجارة. وتعمل الأحكام الخاصة بحصرية البيانات بفعالية على توسيع حماية براءة الاختراع لفترات تتجاوز الحدود المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

(ب) يمكن للأحكام الخاصة بالاستثمار أن تحظر شروط الأداء التي تسمح بها اتفاقية التدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة لمنظمة التجارة العالمية، مثل نقل التكنولوجيا أو أداء التصدير أو تلك التي تتعلق بالاستثمار في الخدمات التي تشجع عليها في الواقع اتفاقية الغاتس كوسيلة لتعزيز قطاع الخدمات في البلدان النامية. وعادة ما تحدد الفصول المتعلقة بالاستثمار المعاملة الوطنية لجميع القطاعات وحق الإنشاء مما يقوض الالتزامات

¹¹² انظر الوثيقة 6/94/Min(TNC/MTN)، (www.wto.org/H)

¹¹³ For an insight into the events leading to this decision see Suppermaniam M. *Epilogue*, in Sieh Mei Ling op.cit.

¹¹⁴ See Sanya Reid Smith, *TRIPs provisions in US free trade agreements that effect medicine prices* paper presented to Regional meeting of Civil Society organizations on FTAs. in the Arab region , Cairo 9-11 December 2006

¹¹⁵ لا تشجع التشريعات الأمريكية الأخيرة على إدراج أحكام تقيد الاستيراد الموازي في اتفاقيات التجارة الحرة المستقبلية، القطاع 631 من قانون العلوم والدولة والعدل والتجارة والأفرع ذات العلاقة لعام 2006، القانون العام 108-109.

¹¹⁶ See Silvia Rodriguez Cervantes, *FTAs: Trading Away Traditional Knowledge*, GRAIN briefings 2006 (http://www.grain.org/briefings_files/fta-tk-03-2006-en.pdf).

التي تم التفاوض حولها بعناية في اتفاقية الغاتس. وتبرز الأهمية القصوى لهذه المسألة عندما تنص فصول "الاستثمار" على "الحق المطلق في نقل الأموال" مما يقوض الأحكام الموزونة المندرجة في التزامات الخدمة المالية في اتفاقية الغاتس. يمكن تفسير "الاستملاك" بطريقة تسمح للمستثمرين الخاصين بمعارضة الدولة والحصول على تعويض عن الفرص التي ضاعت بسبب إجراء اتخذته الحكومات على مختلف المستويات لحماية البيئة أو تحقيق أهداف اجتماعية أخرى. وقد تسمح الأحكام الخاصة بتسوية النزاعات للمستثمرين من محاولة إجراء التسوية خارج نطاق المحاكم المحلية للدولة من خلال آليات بديلة لحل النزاعات منها على وجه الخصوص، وليس الحصر، التحكيم الدولي الملزم.

(ج) قد يقوض التأثير المتنامي لفصول اتفاقات التجارة الحرة المتعلقة بـ "الاستثمار" و "التجارة في الخدمات" و "التجارة الإلكترونية" التدابير الحكومية الهادفة لتعزيز الأهداف الاجتماعية والثقافية (مثل التغطية الشاملة، سلامة الثقافة... إلخ). لا تترك القوائم السلبية لتجارة الخدمات أي مجال لنطاق حرية التصرف للتعامل مع الخدمات الجديدة المتقدمة تكنولوجياً عند ظهورها. ينبغي إيلاء اهتمام خاص للقطاع الثقافي حيث يمكن أن تؤدي مجموعة من القوائم السلبية للخدمات إلى جانب الأحكام الهادفة لتحقيق حركة حرة للتجارة الإلكترونية بما في ذلك المنتجات الرقمية إلى إضعاف التحفظات التي تمت من أجل المحافظة على "الاستثناء الثقافي" في ملحقات اتفاقية الغاتس. TP¹¹⁷PT

(د) قد تخضع الإجراءات الوقائية للتجارة الزراعية لفترة إلغاء تدريجي يجري بعدها تطبيق التحرير الكامل للتجارة. يمكن أن يأخذ تحرير التجارة شكل الزيادة المرحلية لحصص معدلات التعرفة وذلك إلى درجة لا ينطبق معه أي حد. وكثيراً ما يقترن بذلك عملية إلغاء تدريجي لمعدلات التعرفة الزائدة عن الحصة. TP¹¹⁸PT وينبغي إيلاء الاهتمام إلى تضمين مثل هذه الإجراءات الوقائية في اتفاقيات التجارة الحرة باستخدام نفس لشروط الواردة في منظمة التجارة العالمية وذلك لحماية الأمن الغذائي وأسباب العيش وتعزيز تنمية الريف. وينبغي أن يكون التشريع الخاص بالإجراءات الوقائية - مثل آليات التفعيل - نافذاً قبل الدخول في مفاوضات اتفاقات التجارة الحرة.

(هـ) قد لا يتم السماح بالحماية التعريفية على المنتجات الحساسة إلى ما لانهاية، ولكن قد يخضع الأمر إلى فترة إلغاء تدريجي أطول.

(و) الاشتغال على الالتزامات المتعلقة بالمشتريات الحكومية. يمكن لهذه أن تتخذ نفس بنية الاتفاقية متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية ولكن يجري تنفيذها على أساس تمييزي وتغطي كلاً من السلع والخدمات.

(ز) تحظر الالتزامات المتعلقة بالدعم الحكومي وجود أنظمة الطاقة مزدوجة الأسعار التي تسمح بها منظمة التجارة العالمية.

قد تعجز اتفاقات التجارة الحرة كذلك عن تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالولوج إلى أسواق البلدان النامية. يمكن أن يتم استثناء المنتجات التصديرية الأساسية (مثل الأرز والسكر ولحوم الأبقار) أو الخدمات (مثل حركة الأشخاص الطبيعيين)، أو إخضاعها إلى عملية تحرير بالحد الأدنى.

(ح) قد يكون من الصعب الوفاء بشروط قواعد المنشأ وبالتالي فقد لا تستفيد الكثير من الصادرات من عدم وجود رسوم جمركية. وينبغي إيلاء الاهتمام لضمان ألا تضعف قواعد المنشأ الصارمة القدرة التنافسية للصناعات وأن تكون الأحكام التراكمية الخاصة بالمنشأ مشمولة. وقد تؤدي قواعد المنشأ من نوع "ابتداءاً من مرحلة الغزل" (Yarn forward) [أي أن المنشأ يبدأ من مرحلة غزل القماش] إلى تفويض الموقع التنافسي للبلد المصدر المنتفع إلى حد لا يكون هامش التعرفة التفضيلي كافياً لموازنة المنافسة من الموردين ممن لا يتمتعون بوضعية التفضيل.

(ط) قد تظل العوائق غير الجمركية (كالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية) تعرقل التجارة،

(ي) قد لا تكون بعض التدابير ذات التأثير التشويهي للتجارة المتبادلة متلائمة مع حلول ثنائية أو إقليمية (مثل

¹¹⁷ See Bernier, Ivan, *Recent FTAs of the United States as Illustrations of their New Strategy Regarding the Audio-Visual Sector* (2004) (www.mcc.gouv.qc.ca/international/diversite-culturelle/eng/pdf/conf_seoul_ang_2004.pdf).

¹¹⁸ في اتفاقية البيرو والولايات المتحدة، مثلاً، يتم تفعيل إجراءات وقائية على هيئة "رد حاد" على تعرفات الدولة الأكثر رعاية بواسطة واردات تتجاوز حصص التعرفة بنسبة معينة.

- الدعم الحكومي للزراعة وتدابير مكافحة الإغراق)، إلا أنه بوسعها إلغاء الفوائد المتوقعة من أحكام اتفاقات التجارة الحرة الرامية إلى إلغاء الدعم عن الصادرات وهو ما تم تضمينه في بعض الاتفاقيات. TP¹¹⁹PT
- وعلى العكس من ذلك، وعلى الجهة الموجبة من بيان الميزانية، قد توفر اتفاقات التجارة الحرة فرصة للتعامل مع القضايا التي تنقاد بسهولة لحلول متعددة الأطراف، بما في ذلك:
- (ك) التزامات متعلقة بحركة الأشخاص الطبيعيين كإمكانية الوصول على المستوى الوظيفي. قد يكون من الأسهل التفاوض بشأن حماية العمال الأجانب على المستوى الثنائي. TP¹²⁰PT
- (ل) كثيراً ما يكون تنسيق التفاوض بشأن اتفاقيات الاعتراف المتبادل بخصوص مرافق الاختبار (مثل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية) بالإضافة إلى إصدار شهادات لمهنيي الخدمات، أفضل في السياق شبه الإقليمي أو الثنائي. TP¹²¹PT
- (م) المساعدات للبلدان المستوردة الصافية للأغذية. TP¹²²PT
- (ن) يمكن التوصل إلى تدابير للتعاون في مجالات من قبيل الخدمات الثقافية والنقل ضمن اتفاقيات التجارة الحرة.
- (س) التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالعوائق التقنية للتجارة. تستطيع البلدان النامية - في إطار اتفاقيات التجارة الحرة- الحصول على أحكام خاصة بالمساعدات المالية والفنية للتغلب على الحواجز وتبادل المعلومات والقواعد العامة للثبوت من صحة الأشياء وإصدار الشهادات واستيراد الضوابط التي من شأنها أن توفر أمناً أكبر للمصدرين. TP¹²³PT كما ويمكن أن تشمل اتفاقيات التجارة الحرة على أحكام خاصة بالمساعدات المالية والفنية لعدد كبير من القطاعات كالطاقة وصيد السمك وحماية المعرفة التقليدية وتنوع السلع بالإضافة إلى تنمية البنية التحتية. TP¹²⁴PT
- (ع) تدابير لتعزيز التجارة والاستثمار (حواجز، معارض تجارية) والتصدي لقضايا المنافسة (مثل السياحة). كما أن اتفاقيات التجارة الحرة تتطوي على برامج يتم بموجبها تقديم المساعدة من أجل تحسين مستوى القدرة التنافسية للشركات في البلد الشريك. TP¹²⁵PT
- (ف) قوانين منشأ يتم تكييفها لتتلاءم مع احتياجات الشريك النامي.

¹¹⁹ أجريت بعض المحاولات، مثلاً كندا/تشيلي ترفض الرسوم مضادة للإغراق على التجارة المتبادلة، واتفاقية تشيلي/الولايات المتحدة وبيرو/الولايات المتحدة تنصان على إلغاء دعم الصادرات في التجارة بين الطرفين، طالما أن اتخذ إجراء لمواجهة دعم الصادرات من دول أخرى ، انظر www.ustr.gov/Trade_Agreements/bilateral/Peru_TPAH و www.ustr.gov/Trade_Agreements/bilateral/Chile_TPAH

¹²⁰ كانت آخر قضية يتم حلها في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الفلبين واليابان هي الحصة المتعلقة بدخول الممرضات واحترام مؤهلاتهن المهنية. للاطلاع على شرح للقضايا التي انطوت عليها المفاوضات انظر:

Tullao, Tereso S. and M. A. Cortez, *Movement of Natural Persons between the Philippines and Japan: Issues and Prospects*, presentation at De La Salle University, Manila, September 2003 (available at http://pascn.pids.gov.ph/jpepa/docs/tullao-revised_sept%2009.PDF).

¹²¹ See for example the approach of Singapore, www.fta.gov.sg

¹²² See draft Economic Partnership Agreement between the EU and the COMESA countries, 4th draft EPA/8th RNF/24-8-2006 (available at www.bilaterals.org).

¹²³ See Rudloff, B. and J. Simon, “Comparing EU FTAs, Sanitary and Phytosanitary Regulations”, ECDPM in Brief (Maastricht: 2004) (www.ecdpm.org).

¹²⁴ See draft Economic Partnership Agreement between the EU and the COMESA countries, op. cit.

¹²⁵ An example is the “mise a niveau” programme financed by the EU in its Mediterranean partners. See Lakhoua, Faycal, “The Tunisian Experience of ‘Mise à Niveau’, Conceptual Issues and Policy Orientations”, Marrakech, September 1998 (<http://www.worldbank.org/mdf/mdf2/papers/benefit/finance/lakhoua.pdf>).

11- الملحقات القطاعية

الملحق (3) أ: المنسوجات والألبسة: أما زالت الخطوة الأولى نحو التصنيع؟

شكل قطاع المنسوجات والألبسة الخطوة الأولى نحو التصنيع لعدد كبير من البلدان بما فيها تلك التي أصبحت بلداناً متقدمة جداً اليوم. وهو يشكل حالياً مصدراً رئيسياً للعمالة والعملة الأجنبية لعدد كبير من البلدان الفقيرة. إلا أن حكومات هذه الدول تواجه مسألة وضع استراتيجية لتمكين قطاعات المنسوجات والألبسة عندها من الاستمرار في القيام بهذا الدور في السوق العالمية الذي أصبح أكثر تنافسية بعد الإلغاء التدريجي الكامل للحصص مع تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس في 1 كانون الثاني/يناير 2005.

المنسوجات والألبسة والأهداف الإنمائية للألفية

قدم قطاع المنسوجات والألبسة الزخم للنمو الاقتصادي والتصنيع في عدد كبير من البلدان بما فيها ذلك تلك التي أصبحت بلداناً متقدمة جداً اليوم. فهو يوفر إيرادات حيوية من الصادرات حيث تجاوزت الصادرات العالمية 453 مليار دولار أمريكي في عام 2004¹²⁶PT. وكان قطاع المنسوجات والألبسة من بين القطاعين الأكثر ديناميكية في التجارة العالمية على مر العقدين السابقين بالرغم من خضوعه لتعريفات عالية وأنظمة حصص في البلدان المستوردة الرئيسية. ويمكننا التوقع بأن نمو الألبسة بوجه خاص في السوق العالمية سيستمر مما سيوفر فرصاً مستمرة لجميع المنتجين الأكفاء. والأهم من ذلك هو أن قطاع المنسوجات والألبسة هو جهة العمل لأكثر من 40 مليون إنسان، خاصة من النساء، حيث يوفر لهم فرص عمل ما كانت لتتوفر لولاها. وفي الكثير من البلدان النامية يرتبط تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمستقبل قطاع المنسوجات والألبسة.

بالنسبة للكثير من الدول النامية، كانت فرص النمو ذو الاتجاه التصديري والتوظيف نتاجاً لنظام مصطنع (اتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف وما تلاها) الذي هيمن على التجارة العالمية في هذا القطاع مدة نصف قرن. لقد وضع التطبيق الكامل لاتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالنسيج والملابس في الأول من كانون الثاني/يناير من عام 2005 –التي "أدخلت" هذا القطاع ضمن القوانين العادية متعددة الأطراف- موضع التساؤل قدرة الكثير من البلدان النامية، وخاصة الأقل نمواً منها، على المنافسة ضد موردين أكبر حجماً وكفاءة. وتواجه الدول النامية –سواء المصدرة حالياً أو المتوقع أن تصبح مصدرة للمنسوجات والملابس- الحاجة إلى استجابة على مستوى السياسة إزاء البيئة التجارية التي أضحت أكثر تنافساً.

يجب على الموردين الجدد المحتملين تقييم ما إذا كان قطاع المنسوجات والألبسة، وخاصة القطاع الفرعي المتمثل بالألبسة، لا زال يوفر فرصاً للعمالة والنمو ويضمن الأولوية في الاستراتيجيات الإنمائية. وتشتمل هذه الاستراتيجيات على: (أ) الحصول على شروط محسنة للولوج إلى الأسواق الكبيرة، (ب) استراتيجيات وطنية لتعزيز الإنتاجية والتنافسية، (ج) إجراءات تضمن اقتسام فوائد التصدير على نطاق واسع، و (د) تحسين ظروف العمل¹²⁷PT.

الولوج إلى الأسواق

حتى بعد إلغاء نظام الحصص، تواجه الدول المصدرة ظروفاً صعبة للولوج إلى الأسواق الكبيرة. وهناك عدد من الدول المصدرة شريك للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو أنها مستفيدة من معاملة تفضيلية على مستوى التعرفة. معظم الدول الكبرى أوفت بتعهداتها (الهدف الإنمائي الثامن للألفية) بتوفير لوج معفى من الرسوم لكافة الواردات من الدول الأقل نماءً. إلا أن الولايات المتحدة تبدو غير راغبة في توسيع نطاق هذه المعاملة بحيث تشمل النسيج والملابس. وتستفيد دول نامية أخرى من المعاملة بموجب نظام الأفضليات المعمم في قطاع النسيج والملابس باستثناء مرة أخرى- الولايات المتحدة. لذا فإن الحماية بالتعرفة لا تزال على مستوى عالٍ في هذا

¹²⁶ www.wto.org

¹²⁷ يعتمد هذا القسم بشدة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة التجارة والاستثمار لآسيا والباسيفيكي، "International Trade in Textiles and Clothing and Development Policy Options: After the Full Implementation of the WTO Agreement on Textiles and Clothing (ATC) on 1 January 2005"، ورقة سياسية (كولومبو 2005) (www.undprc.lk/Publications/Publications/T&CPolicyPaper.pdf) (H) على www.itcb.org

من ناحية أخرى، من الواضح أن الدول المصدرة قلقه إلى حد كبير لأنه ينبغي لها أن تتلقى أفضل ظروف الولوج الإيجابية الممكنة في مواجهة المنافسة الدولية. ويمكن لهذا البلدان أن تسعى وراء مبادرات متعددة الأطراف للحصول على المعاملة الخاصة بالإعفاء من الرسوم الجمركية في سياق نظام الأفضليات المعمم، أو نظام إعفاء خاص من الرسوم الجمركية للدول الأقل نماءً. وتضغط الدول الأقل نماءً من أجل جعل هذه المعاملة ملزمة أي أن تشكل "حقاً" في منظمة التجارة العالمية وأن تصبح قابلية للدفاع عنها واردة بموجب آليات تسوية النزاعات. إلا أن ذلك لم يتم القبول به بعد. لقد تعرضت الدول الأقل نماءً لنكسة في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري عندما وافق المؤتمر على أنه بوسع الدول المتقدمة أن تعفي 3 بالمائة من وارداتها من الدول الأقل نماءً من الرسوم الجمركية بعد الموعد النهائي في عام 2008! وينبغي على الدول الأقل نماءً أن تعمل على الحصول على إمكانية للولوج معفاة 100% من الرسوم الجمركية وخالية من الحصص -وهو أمر يتوافق مع الغاية 13 من الهدف الإنمائي الثامن للألفية- كأفضل وسيلة لضمان الولوج التفضيلي إلى الأسواق العالمية الكبيرة.

وقد أمنت المجموعة التفاوضية الخاصة بالولوج للأسواق غير الزراعية (NAMA) المنبثقة عن جولة الدوحة النظر في الخيار الصفري (أي تجارة حرة قطاعية) في قطاع النسيج والملابس. ويبدو أنه من الأرجح أن يتمخض عن الأمر صيغة توفيقية للتعرفات.

أما ما تبقى من عوائق تعرفية أمام واردات النسيج والملابس فقد أدت إلى ضغوط من الصناعات في الدول النامية المصدرة من أجل التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة مع كبرى الدول المستوردة وخاصة الولايات المتحدة التي لا توافق على معاملة على أساس نظام الأفضليات المعمم في هذا القطاع. وعادة ما يكون دخول المنسوجات والألبسة المعفى من الجمارك عرضة لقوانين منشأ معقدة تتلاءم مع أنواع مختلفة من المعاملة لمختلف الشركاء التجاريين المفضلين. والهدف من قوانين المنشأ هذه هو ضمان وجود "سوق مرئهن" (captive market) من مصدري الغزل والنسيج للبلد "المستورد". تتطلب اتفاقيات التجارة الحرة في العادة تقديم تنازلات متبادلة من جهة البلد النامي المصدر. ويستتبع خيار الأخذ باتفاقية للتجارة الحرة مخاطرة تتمثل في أنه سيكون لمصدري المنسوجات والأقمشة تأثير مفرط على المفاوضات الخاصة بالاتفاقية مما سيقود إلى مكاسب واضحة لمصدري المنسوجات والأقمشة ثم "شراؤها" على حساب التنازلات المعاكسة الزائدة في القطاعات الأخرى الأمر الذي يمكنه أن يقوض جهود التنمية المبذولة من قبل الدولة النامية المصدرة. تعتبر قوانين المنشأ -التي ترفع نطاق تحديد منشأ المدخلات إلى الحد الأقصى والتي تحتوي على معايير معقولة من القيمة المضافة- أمراً حاسماً أثناء التفاوض على اتفاقية للتجارة الحرة إذا ما أرادت الدولة النامية المصدرة للمنسوجات والألبسة الخروج منها بفوائد حقيقية. وقد وضحتنا مختلف الاعتبارات المرتبطة بالأخذ بخيار اتفاقية التجارة الحرة في القسم السادس.

لقد تم إدراج قطاع المنسوجات والأقمشة في اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول النامية، وتم في بعض الحالات إعطاؤه الأولوية في "قائمة الحصاد المبكر". وقد استفادت بعض الدول مثل تايلاند من الاتفاقيات الإقليمية بين الدول النامية في تنويع أسواق صادراتها. TP¹²⁹ PT

قوانين المنشأ

تنطوي المعاملة التفضيلية للتعرفات على قوانين المنشأ حتماً. فاتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية، على سبيل المثال، تفرض قوانين "ابتداء من مرحلة الغزل" للمنشأ التي يتم بموجبها منح معاملة الإعفاء من الرسوم فقط للصادرات المصنوعة من خيوط وأقمشة منشأها من الولايات المتحدة أو البلد المصدر. وتحتوي اتفاقيات التجارة الحرة على أشكال مختلفة من قانون "ابتداء من مرحلة الغزل" تختلف باختلاف الشريك، بعض تلك الاتفاقيات أكثر اعتدالاً من بعضها الآخر. أما أفضليات الاتحاد الأوروبي فتشتمل على شرط التحويل المزدوج. وقد تتمخض قوانين المنشأ الصارمة والمعقدة عن: (أ) عدم مطابقة الصادرات للشروط وبالتالي عدم منحها أهلية الاستفادة من المعاملة التفضيلية، وهي بالتالي خاضعة للرسوم بالمعدلات الخاصة بالدولة الأكثر رعاية، (ب)

¹²⁸ انظر الفصل الرابع من تقرير التنمية البشرية لعام 2005 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *International Cooperation at a Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World*، (نيويورك، 2005)، (<http://hdr.undp.org/reports/global/2005/H>)

¹²⁹ See Adhikari, Ratnakar and Yumiko Yamamoto, *Sewing Thoughts, How to realize Human Development gains in the post-Quota World, Tracking Report* (Colombo: UNDP Asia Pacific Trade and Investment Initiative, April 2006) (www.undprcc.lk/Publications/Publications/TC_Tracking_Report_April_2006.pdf).

التزام الصادرات بالقوانين التي تتيح لها الدخول بدون رسوم جمركية. إلا أن تلك الصادرات مثقلة بالشروط إلى حد أنها لا تستطيع المنافسة حتى مع تمتعها بهوامش التعرفة التفضيلية. من الواضح أن قوانين المنشأ التي تسمح بمدخلات من أرخص المصادر وأعلاها جودة هي المفضلة. إن المدى الذي يصل إليه إنتاج الدولة المصدرة من المدخلات (أي النسيج والأقمشة) هو الذي يحدد تأثير مثل تلك القوانين. ورغم ذلك، حتى كبار المنتجين المواد الخام وجدوا أنه من الضروري استخدام المدخلات المستوردة كي يظلوا قادرين على المنافسة.

وقد أثبتت التجربة أن قوانين المنشأ عامل محدد رئيسي في عملية الولوج إلى أسواق المنسوجات والألبسة. فعندما خففت كندا من قوانينها المتعلقة بقوانين المنشأ بالنسبة لوارداتها من الألبسة من الدول الأقل نماءً، حيث ألغت شرط التحويل المزدوج وقللت من القيمة المضافة إلى 25%، ازدادت الواردات من الدول الأقل نماءً أضعافاً مضاعفة! ربما تفسر قوانين المنشأ الصارمة سبب خسارة المصدرين المفضلين لنصيبهم في الأسواق رغم تمتعهم بهوامش التعريفات. TP¹³⁰PT ويمكن للأحكام المتعلقة بالتركيب تسهيل عملية المطابقة لقوانين المنشأ وتشجيع التجارة بين الدول النامية.

تشير عمليات التدفق التجاري بعد اتفاقية المنسوجات والألبسة (عام 2005) أن أكثر الموردين حصولاً على المعاملة التفضيلية يخسرون نصيبهم من الأسواق وخاصة في سوق الولايات المتحدة لصالح الصين وبضع دول آسيوية أخرى (كالهند وباكستان وبنغلادش وإندونيسيا وكولومبيا) وهي بلدان حافظت على نصيبها بعد الاتفاقية. وفي غياب الحصص لا توفر هوامش التعرفة التفضيلية عموماً ميزة كافية من حيث التكلفة على الموردين الأقوى من حيث المنافسة، وبصورة خاصة عندما تكبلهم قوانين منشأ من طراز "ابتداء من مرحلة الغزل". وفي بلدان صغيرة أخرى حيث تأسست صناعات النسيج والألبسة بصورة شبه حصرية من أجل الإفلات من الحصاص، انهارت تلك الصناعات (مثلاً: ليسوثو والمالديف ونيبال). TP¹³¹PT

زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية

يمكن للحكومات أن تزيد من القدرة التنافسية على المدى القصير عن طريق تقليل من تكاليف المدخلات المباشرة (كالعمالة والقماش) من خلال (أ) إلغاء التعريفات الجمركية والضرائب وغيرها من المعوقات المفروضة على استيراد الخيوط والأقمشة، (ب) إجراء تحسينات على إنتاجية العمال من خلال البرامج التدريبية. إن المستويات العالية للتعليم ومهارات العمال قادرة على دفع عملية التخصص الناجحة في الأسواق الملائمة الخاصة بالملابس المعقدة كما في حالة سيريلانكا بالنسبة للأثواب النسائية. TP¹³²PT

كما ويمكن التخفيف من مجموعة أخرى من التكاليف غير المباشرة من خلال برامج تحسين البنية التحتية والوإزام (اللوجستية) وتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتوفير مرافق للتعليم المتخصص وتطوير الموارد البشرية في مجال التصميم. وهناك عوامل أخرى مماثلة منها أن المشتريين يفضلون الموردين القادرين على تسليم أشكال جديدة وملء المستودعات بسرعة. إن التخفيف من هذه التكاليف غير المباشرة أمر جوهري لتلبية احتياجات المشتريين. ومع إلغاء نظام الحصاص فإن المشتريين سوف يقللون حتماً من عدد الموردين وسيتعاملون مع مصانع بوسعها تلبية متطلباتهم. من ناحية ثانية، سوف يرغبون في توسيع مجازفة بلدهم والسعي وراء موردين لديهم قدرة تنافسية من عدة بلدان.

¹³⁰ الوثيقة المقدمة من قبل اللجنة الاستشارية القطاعية ذات الصلة (ITAC-5) بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين هي تعبير بليغ عن تأثير قانون "ابتداء من مرحلة الغزل". فقد أكد استطلاع لآراء الموزعين الرئاسيين للملابس أجرتها مؤسسة الموزعين الوطنية، على جوانب القصور لقواعد المنشأ مثل قاعدة "ابتداء من مرحلة الغزل". وقد أجمع المستجيبين للاستطلاع على أن هذه القاعدة تضر بفاعلية التكاليف وينجم عنها زيادة صافية في الكلفة لمنتجي الملابس، حتى عندما يحتسب التوفير الناتج عن إزالة التعريفات ورسوم الحصاص. كما أورد UجميعU الموزعين الذين شاركوا في الاستطلاع أن هذه القاعدة أثرت على عمليات تحديد المنشأ، وذلك من خلال تسريع ابتعاد تجارة الملابس من البلدان الشريكة التي تحظى بمعاملة تفضيلية، مثل المكسيك، والذين يخضعون لهذه القاعدة، والتوجه نحو مزودين آسيويين كبار معينين، وخصوصاً الصين. وعلى الرغم من أن بعض فئات صناعة المنسوجات الأمريكية ناصرت هذه القاعدة بقوة في اتفاقيات التجارة الحرة بوصفها ضرورية لحماية المغازل المحلية ومنتجي المنسوجات من المنافسة الصينية، إلا أن التجربة أظهرت أنه قد نشأ عن هذه القاعدة تأثير عكسي ونجم عنها ابتعاد متسارع لصناعة المنسوجات إلى الصين.

¹³¹ Ibid.

¹³² See Adhikari, Ratnakar and Yumiko Yamamoto, *Flying Colours, Broken Threads: One Year of Evidence from Asia after the Phase-out of Textiles and Clothing Quotas, Tracking Report* (Colombo: UNDP Asia Pacific Trade and Investment Initiative, December 2005) (www.undprcc.lk).

كما وأن هناك أهمية لإجراءات السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأداء التصديري من خلال تسهيل التجارة ومرافق التسهيلات الخاصة بالتصدير وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى المدى الطويل، يمكن للحكومة أن تشجع على استحداث الماركات التجارية وبناء السمعة الحسنة. إن الرهانات كبيرة للغاية لأن بناء القدرة على التصدير في قطاع المنسوجات والأثاث كان الخطوة الأولى في عملية التصنيع في الكثير من البلدان. وبالنظر إلى هذا السياق التاريخي فإن الاختفاء السابق لأوانه لهذا القطاع أي قبل أن يتم تطوير صناعات جديدة يمكنه أن يقلص بصورة كبيرة احتمالات تحقيق المنحنى التصاعدي الفعال الذي تحدثنا عنه في القسمين الثالث والرابع.

العدالة: تقاسم الفوائد

يجب على مصدري المنسوجات والألبسة أن يتعاملوا مع إرث ظروف العمل الرديئة وسوء الاستخدام الذي حل بالقطاع. لقد ارتبط قطاع المنسوجات والألبسة بظروف عمل "معمل الكدح" (sweatshop) وسوء معاملة العمال فيه وخاصة النساء منهم الأمر الذي أثار بواعث القلق على المستوى الدولي. في بعض الحالات، لا يمكن تحمل ظروف العمل مدة طويلة، وقد زُعم أن النساء العاملات في صناعة الأثاث في بنغلادش يُجبرن على ترك العمل بعد خمس سنوات بسبب التدهور الصحي الناجم عن ظروف العمل. هذه المعاملة مضادة للإنتاجية لأن ظروف العمل السيئة تقلل من الإنتاجية. البلدان الناجحة هي تلك البلدان التي استثمرت في تحسين مستوى مهارات العاملين.

إن تزايد المنافسة قد يؤدي إلى تناقص في فرص العمل ومزيد من التدهور في ظروف العمل. وثمة حاجة لوجود تدابير من قبيل التشريعات الجديدة التي تكفل أن اتفاقيات منظمة العمل الدولية يجري احترامها. كما أن المشتريين أصبحوا حساسين بالنسبة للقضايا الاجتماعية وأنهم يرغبون في الاطمئنان على أنه لا يمكن اتهام مورديهم بعدم الوفاء بالحد الأدنى من المعايير المتعلقة بالعمالة. فعلي سبيل المثال، يبدو أن جهود كمبوديا لاحترام المعايير العمالية قد حظيت باحترام المشتريين. TP¹³³PT

¹³³ Ibid.

الملحق (3)ب: مؤسسات صيد السمك، تضع منتجات الفقراء في الأسواق

يعتبر قطاع صيد السمك مصدراً للتغذية والتوظيف للملايين من الفقراء كما أنه زودهم بفرص الدخول إلى أسواق التصدير المدرة للمال. إلا أن تصدير منتجات صيد الأسماك كان سبباً في نشوء مجموعة من التحديات المتعلقة بحماية البيئة وتوزيع الفوائد. وتواجه البلدان النامية التحدي المتمثل في رفع مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى الحد الأقصى. وعلى الرغم من أن قطاع صيد الأسماك فريد في كثير من نواحيه، إلا أن قطاعات تصديرية أخرى في البلدان النامية تواجه تحديات مماثلة في توزيع الفوائد والتأثير البيئي.

صيد الأسماك والأهداف الإنمائية للألفية

صيادو السمك هم من بين أفقر شرائح المجتمع، وتسهم أعمال الصيد على نطاق صغير الحجم في توزيع أكثر إنصافاً للموارد مع بقائها مصدراً للغذاء والتوظيف. TP¹³⁴PT وينطبق هذا بصورة خاصة انطباقاً صحيحاً على الذين لا يقدر على الوصول إلى الأرض الزراعية والتسهيلات والمعدات الكبيرة. وحسب منظمة الأغذية العالمية هناك 38 مليون إنسان منخرط مباشرة في الصيد البحري وتربية الأسماك في عام 2002، قد يكون 20 بالمائة منهم ينتمون إلى شبه قطاع الأعمال الصغيرة ويكسبون أقل من دولار أمريكي واحد يومياً. ويعمل 17 مليون آخرين من أصحاب الدخل الضعيف -بمن فيهم نسبة عالية من النساء- في صناعة القوارب وصناعة الشبكات والتسويق والمعالجة. وتعد طبقة الصيادين في غالب الأحيان من الشرائح الدنيا من السكان من حيث مؤشرات التنمية البشرية كالأمية ونسبة الوفيات بين الأمهات. إن قطاع الصيد معرض لمخاطر الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية، فقد دمرت أمواج تسونامي في المحيط الهندي في كانون أول/ديسمبر من عام 2004 سبل العيش لملايين الفقراء العاملين في مجال الأسماك. لذا فإن تطوير قطاع صيد الأسماك بوسعه أن يلعب دوراً مهماً في مساعدة المجتمعات الساحلية في الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة وخاصة الهدف الأول: اجتثاث الفقر المدقع والجوع.

وقد نمت صادرات صيد الأسماك وتربية الأسماك بصورة سريعة. وعلى المستوى العالمي، أصبح السمك من السلع المتاجر بها بمستوى عالٍ حيث يدخل 37 بالمائة من إنتاج كافة مؤسسات صيد الأسماك (مساو للوزن المباشر) التجارة الدولية بأشكال مختلفة. وقد زاد صافي صادرات الأطعمة البحرية من الدول النامية من 10 مليارات دولار عام 1990 إلى 18 مليار دولار عام 2002. وارتفع أجمالي الإنتاج (من الصيد ومن مزارع السمك) من 118 مليون طن عام 1997 إلى 132 طن عام 2003 على الرغم من أن إنتاج السمك المصطاد ظل مستقراً عند حوالي 84 مليون طن. إن شبه قطاع أعمال الصيد صغيرة الحجم يمثل 50 بالمائة من مؤسسات الصيد في العالم. وحيثما حاز الفقراء على فرص للمشاركة في الأسواق التي تنقسم أنواع صادراتها بقيمة أكبر، قاموا برفع مداخيلهم بصورة كبيرة.

من ناحية أخرى، وفي ظل غياب الإجراءات الفعالة لإدارة مؤسسات صيد السمك فإن التصدير قد يكون له تأثير سلبي هائل على موارد تلك المؤسسات في الدول النامية. لقد أدت الأسعار المرتفعة لصادرات السمك إلى العمل بحد أعلى من حد القدرة - أي الإفراط في جهود الصيد واستثمار المال في معدات صيد حديثة هدامة والإسراف في الصيد في العديد من مؤسسات الصيد ذات الأهمية التجارية. وفي كثير من البلدان أدى ذلك إلى نزوب سريع في المسامك الساحلية مما أوقع أثراً ضاراً على أعمال صيد السمك الصغيرة. كما أن الأساطيل الأجنبية من الدول المتقدمة -والتي غالباً ما تكون مستفيدة من الدعم المالي الحكومي والاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة- تساهم في نزوب مناطق الصيد الوطنية، وكثيراً ما يتم ذلك بصورة غير قانونية. TP¹³⁵PT بصورة عامة، فإن كميات السمك في 12 منطقة من أصل 16 منطقة حددتها منظمة الأغذية العالمية هي إما استُغلت بالكامل أو تم إنضابها.

وقد تسببت تربية الأسماك في التدهور البيئي، فقد أدت مثلاً إلى زيادة الملوحة في مزارع الأرز، وقد تم تحديد توسعها بصورة شديدة في كثير من البلدان النامية. ولم يكن بمقدور الصيادين الفقراء الحصول على رأس المال للمساهمة في تربية الأسماك، لذا فإن زيادة الصادرات من الأسماك ومنتجات الأسماك لم تفد غالبية طبقة

¹³⁴ See publications and reports of International Collective in Support of Fishworkers at www.icsf.net and www.icsf.org. See also Deere, Carolyn, *Net Gains: Linking Fisheries Management, International Trade and Sustainable Development* (IUCN, The World Conservation Union, 2000). (www.users.ox.ac.uk).

¹³⁵ انظر الفصل الرابع من تقرير التنمية البشرية لعام 2005 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المرجع.

الصيادين بل وإنها أدت في كثير من الحالات إلى زيادة الفقر لدى الصيادين. TP¹³⁶PT

العوائق أمام تصدير منتجات الأسماك

التعريفات الجمركية الخاصة بالسمك الطازج أو المجمد أو المبرد، أو المنتجات الأساسية للأسماك، منخفضة في معظم أسواق التصدير للبلدان المتقدمة باستثناء المجموعة الأوروبية. إن الأطعمة البحرية مشمولة بنظام الأفضليات المعمم للبلدان المتقدمة الكبرى. ويمثل رفع التعريفات العائق الرئيسي نظراً لأن التعريفات الجمركية الخاصة بالأسماك المعالجة (processed fish) ومنتجات الأسماك قد تصعد إلى 20 بالمائة، كما أن هناك أشكالاً أخرى أكبر من الزيادة من قبيل ضمن الحصة (in-quota) أو خارج الحصة (off-quota). توفر صناعة معالجة الأطعمة فرص عمالة للنساء مما يعزز من دخل أسر الصيادين. ولا يزال وضع مزيد من العوائق التجارية أمام صادرات الدول النامية من صيد السمك (مثلاً: رسوم منع الإغراق أخذة في الانتشار). وتمثل الإجراءات الصحية والصحة النباتية من قبيل معايير سلامة الأغذية والإجراءات البيئية مثل علامات التصنيف البيئي وبرامج منح الإجازات، ومتطلبات التقيد بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، كلها تمثل عوائق خطيرة أمام مشاركة الصيادين الصغار في أسواق الصادرات.

ومن المعروف أن الدعم المالي الحكومي ساهم في خلق زيادة مصطنعة في أساطيل الصيد وقدرة الصيد مما ساهم في استنفاد مخزونات السمك. ويقدر الخبراء بأن عمليات الدعم تلك مسؤولة عما يصل إلى 20 بالمائة من إيرادات سفن الصيد. ويبدو أن ثمة حالة من تبلور إجماع في "المفاوضات حول القوانين" بجولة الدوحة بأنه ينبغي تقليل الدعم تلك بصورة كبيرة جداً. من ناحية ثانية، ثمة إقرار بالحاجة إلى دعم عام للصيادين الصغار. TP¹³⁷PT

معايير سلامة الأغذية ومؤسسات صيد السمك الصغيرة

لقد ازدادت صرامة الأنظمة الخاصة بالصحة والصحة النباتية مما يعمل على استبعاد الكثير من المنتجين وخاصة الصيادين الأكثر فقراً من أسواق التصدير. وقد تتم تبني الأنظمة القائمة على تحليل المخاطر ونقطة التحكم الحرجة (HACCP) والأساليب العلمية لتقييم المجازفة من قبل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان التي تستورد مجتمعة من 75 إلى 80 بالمائة من قيمة واردات الأطعمة البحرية (منظمة الأغذية العالمية 2004). لقد تم تجسيد الإطار التنظيمي الدولي الخاص بسلامة الأسماك ونوعيتها في اتفاقيتين من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (الصحة والصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالعوائق التقنية للتجارة) والمعايير والقواعد والتوصيات التي وضعتها اللجان الخاصة بقوانين الأغذية. كما وتمت المحافظة بعناية على مفاهيم السلامة والنوعية تلك في مدونة السلوك الخاصة بمؤسسات صيد السمك، وبخاصة المادتين 6 و 11 (منظمة الفاو 2004). كما وتشكل الأنظمة البيئية (مثلاً قضية الربيان/السلاحف) عوائق خطيرة أمام صغار الصيادين. كما أن يمكن لخطط العلامات البيئية التي تهدف إلى تشجيع المسامك المستدامة أن تشكل عائقاً لأن صغار الصيادين يكونون غير قادرين عادة على التنظيم بحيث يتمكنون من التأهل.

الصندوق (21): أمثلة على كيفية إلحاق نظم الصحة والصحة النباتية الضرر بالفقراء

من منظور مؤسسات صيد السمك صغيرة الحجم، وبالإضافة إلى النواحي المتعلقة بالكلفة، فإن إحدى المشكلات الرئيسية في تبني خطة لتحليل المخاطر ونقطة التحكم الحرجة (HACCP) تتمثل في صعوبة تطبيق هذه الخطة على مستوى صيد السمك وخاصة بالنسبة لوحدة الصيد التي تقوم بالتنزيل على الشط مثل مراكب الصيد الصغيرة "الكاتومرام" (kattumaram) والقوارب الصغيرة في الهند على سبيل المثال. حسب معايير الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يجب حفظ السمك في الجليد أو في مجمدات حالما يتم جمعها. إن تخزين السمك في

¹³⁶ The section draws heavily from Tokrishna, Ruangrai, "The Fisheries Sector in Asian Countries, Sustainable Fisheries, Human Development and Trade Liberalization", UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document (Hanoi: 2003) (available at www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4).

¹³⁷ انظر على سبيل المثال، المقترحات الأخيرة من قبل البرازيل TN/RL/GEN/79/Rev.4 والولايات المتحدة TN/RL/GEN/145 على www.wto.org

ثلاجات على متن مراكب الصيد التقليدية كالكاتومرام المصنوعة من ألواح خشب مربوطة ببعضها أمر صعب. كذلك، فإن الكثير من مراكب الكاتومرام -التي تستخدم بطانة طويلة ومجموعة سفلية من شبكات 'الغل' في صيد السمك- يتم استخدامه في صيد السمك للأسواق التصديرية. قد ينجم عن التطبيق الصارم لخطط تحليل المخاطر ونقطة التحكم الحرجة إقصاء المنتجين الصغار الذين يستخدمون مثل هذه المراكب من سوق الصادرات.

لدى بلوغ ميناء الصيد أو مركز التنزيل يُتوقع من الصيادين التقليديين أن يتعاملوا مع السمك لأغراض أسواق التصدير دون تعريضه لرمل الشاطئ وذلك كنتيجة لمعايير معالجة الأسماك الخاصة بأسواق الاستيراد. الكثير من القرى التي تجمع صيد السمك والربيان ورخويات 'السيفالوبود' لسوق الصادرات لا تملك سوى الشاطئ لإنزال محصول صيدها ويكون من الصعب عليها التقيد بخطة تحليل المخاطر ونقطة التحكم الحرجة إلا إذا اشترت ثلاجات وحافظت عليها بطريقة صحيحة.

في الوقت الذي يمثل فيه رفع التعريفات عائقاً كبيراً فإن النظم الصحية والبيئية تمثل العائق الأكبر الذي يقف في وجه دخول صغار الصيادين إلى السوق العالمية وذلك بوصفها معوقات غير تعريفية. ويمكن معالجة هذه العوائق على المستوى متعدد الأطراف من خلال تحسينات يتم التفاوض عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية فيما يتصل بتكافؤ المعايير، ومن خلال القوانين التي تحكم استخدام العلامات البيئية. إلا أنه يلزم العمل على المستوى الثنائي لتقديم المساعدة المالية والفنية والمرافق لتمكين الصيادين الفقراء من الوفاء بالقوانين الوطنية للبلد المستورد.

وثمة عدد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف التي ترمي إلى منع نضوب مصادر الصيد وخاصة من الأنواع المهاجرة. وبعض من تلك الاتفاقيات يحتوي على فقرات خاصة بالتجارة. ومن المهم التأكد من أن أحكام منظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات التجارة الحرة لا يمكن استخدامها لإحباط التنفيذ الفعال لتلك الاتفاقيات البيئية.

تعمل الدول النامية على سن التشريعات لحماية مصالح صغار الصيادين وبخاصة عن طريق تقليل صيد السمك في مياه المناطق الاقتصادية حصرياً وحجز قسم من المياه الإقليمية للصيادين الصغار. TP¹³⁸PT كما أن التسهيلات المالية التي تساعد الفقراء على بناء مرافق لتربية الأسماك والتصدير إلى الأسواق العالمية تقدم أيضاً دعماً قوياً للصيادين الفقراء. كما ويمكن للإجراءات الهادفة إلى دعم معالجة منتجات الأسماك قبل تصديرها أن تزيد من المداخل وأن توفر المزيد من فرص العمل في هذا القطاع.

¹³⁸ See Mathew, Sebastian, *Trade in Fisheries and Human Development in India*, UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document (Hanoi: 2003) (available at www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4).

الملحق (5): الخدمات البيئية

إن توفير الخدمات البيئية أمر جوهري لتحقيق الهدف الإنمائي السابع للألفية، وهو هدف يشتمل على تخفيض نسبة الناس الذين لا يمتلكون إمكانية الوصول المستدامة إلى المياه السليمة والصرف الصحي الأساسي إلى النصف إلى جانب إحداث تحسين كبير على حياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان البيوت الطينية بحلول عام 2015. وتواجه الحكومة صعوبات الحصول على الاستثمارات في رفع سوية وتحديث شبكات المياه والخدمات الصحية مع ضمان وصولها إلى الشرائح الأكثر فقراً من السكان.

ويقدر الخبراء بأن 1.1 مليار شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه شرب سليمة بينما يعاني 2.6 مليار شخص من عدم الحصول على خدمات الصرف الصحي المناسبة. PT¹³⁹ إن نحو نصف سكان العالم النامي مصابون بمرض أو عدوى واحدة على الأقل لها صلة بالمياه أو الصرف الصحي غير المناسبين، ومن هؤلاء يموت 1.8 مليون شخص كل سنة من أمراض الإسهال. كما أن خدمات المياه والصرف الصحي غير الملائمة سبب رئيسي لوفيات الأطفال وهي نسبة يرمي الهدف الإنمائي الرابع للألفية إلى التقليل منها بنسبة الثلثين. ويرمي الهدفان الفرعيان 10 و 11 من الأهداف الإنمائي الرابع للألفية إلى تقليل عدد الأشخاص الذين لا يمتلكون قدرة مستدامة للحصول على مياه شرب سليمة إلى النصف وإجراء تحسين كبير على حياة 100 مليون شخص من سكان البيوت الطينية.

ويتطلب الأمر مبالغ ضخمة من الاستثمارات من أجل تحقيق هذا الهدف. وتُقدر متطلبات الوفاء باحتياجات العالم من الماء بنحو 180 مليار دولار سنوياً، كما أنه يعتقد على نطاق واسع بأن تلك الموارد والتكنولوجيا المرتبطة بها متوفرة بصورة رئيسية من القطاع الخاص. وبالنظر إلى الاستثمارات الهائلة اللازمة في مشاريع المياه وطول فترة العائد من مثل هذه الاستثمارات فإن المستثمرين يعطون الأولوية للسيطرة الفعالة. ويمكن تسهيل القيام بذلك عن طريق الالتزامات التجارية بشأن الخدمات البيئية بموجب اتفاقية الغاتس وغيرها من الاتفاقيات التجارية. وقد أفرد إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية السلع والخدمات البيئية كأولويات لتحرير التجارة. وسعت الطلبات متعددة الأطراف إلى تحقيق حضور تجاري كامل من أجل توفير خدمات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات البيئية (الماء الصالح للاستهلاك البشري غير مشمول بهذه الطلبات).

إلا أن خصخصة خدمات البنية التحتية قد جرى في سياق من الجدل المتوتر حول الدور الملائم للقطاع الخاص في هذا المجال، كما أنها قادت إلى خلافات كبيرة وخاصة حول المشاريع كبيرة الحجم التي تشترك فيها شركات متعددة الجنسية. وكبدل عن الخصخصة الكاملة أخذت دول عديدة بخيار الشراكات العامة-الخاصة حيث يضطلع الشركاء من القطاع الخاص بدرجات مختلفة في تصميم وبناء البنية التحتية و/أو في الإدارة والعمليات و/أو تمويل الأصول. وغالباً ما تُجابَه خصخصة جلب المياه وتنقيتها وتوزيعها بالمعارضة وخاصة من قبل أولئك الذين يستطيعون تسديد التكاليف المتزايدة اللازمة لتمويل التحسينات في إمداد المياه. إضافة إلى ذلك، ثمة قلق من أن فوائد تلك التحسينات ستذهب إلى الشرائح الغنية من السكان. وقد أظهرت الشركات العابرة للحدود القومية العاملة في الدول النامية نزوعاً إلى الانتقائية – بالتركيز على تزويد المدن الكبيرة والزبائن الذين يستطيعون الدفع بأسعار السوق في حين يتم تجاهل المناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة والنواحي الفقيرة. PT¹⁴⁰ إضافة إلى ذلك، فالتحرير في القطاع الفرعي لمعالجة مياه الصرف الصحي في سوق الخدمات البيئية ينطوي على مجازفات كبيرة تتمثل في إحداث نزوح وظيفي ذلك أن المكننة والتحديث يستهدفان سبل عيش بعض من الشرائح الأشد فقراً من السكان. PT¹⁴¹ لذا فإن حكومات الدول النامية تواجه معضلة تتمثل في كيفية الحصول على الاستثمار في التكنولوجيا المرتبطة مع ضمان اقتسام أن الفوائد من قبل الجميع.

الصندوق (22): المنتدى العالمي الرابع

أعاد المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي الرابع للمياه الذي عُقد في مدينة مكسيكو سيتي في آذار/مارس من عام

¹³⁹ مجلس المياه العالمي (www.worldwatercouncil.org).

¹⁴⁰ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "Public-Private Partnerships in the Urban Water Sector"، إيجاز بالسياسة (باريس، 2003)، (www.oecd.org/dataoecd/31/50/2510696.pdf).

¹⁴¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *International Trade in Environmental and Energy Services and Human Development*، ورقة بحث، مبادرة التجارة والاستثمار لآسيا والباسيفيكي، (كولومبو، 2005) صفحة 22، (www.undprc.lk/Publications/Publications/International_trade-completed.pdf).

2006 التأكيد على أن "الحكومات هي صاحبة الدور الأساسي في تعزيز الوصول المحسن لماء الشرب السليم والصرف الصحي الأساسي ووظيفة مستدامة وآمنة ومأوى مناسب عبر إدارة حكم معززة على كل المستويات، وتعزيز أطر العمل البيئية والتنظيمية الفاعلة وملائمة تتبنى مقاربة داعمة للفقراء مع المشاركة الفعالة لكل أصحاب المصلحة".

أنظر (www.worldwaterforum4.org.mx)H

تعتبر الخدمات البيئية من الأعمال الكبيرة. فقد تجاوز حجم السوق العالمي للخدمات البيئية 365 مليار دولار عام 2002 شكلت معالجة المياه ومياه المجاري والفضلات الصلبة 80 بالمائة منها. ولهذه الصناعة بنية مزدوجة حيث يوجد فيها عدد قليل من الشركات الكبيرة وتمثل 50 بالمائة من الناتج في شرائح من الأسواق المنفردة (أكبر ثلاث شركات في مجال المياه تحتل أكثر من خمسين بالمائة من السوق العالمية) TP¹⁴²PT بينما يشكل العدد الضخم من الشركات الصغيرة بقية السوق. تم التركيز في البلدان النامية على معالجة مياه الصرف الصحي وتوزيع المياه. وقد استهدفت المشاريع الاستثمارية الخاصة الدول عالية ومتوسطة الدخل. أما الدول الأقل نماءً فبالكاد تم الاقتراب منها. فعلى سبيل المثال، كان نصيب إفريقيا جنوب الصحراء أقل من 0.2 بالمائة من إجمالي الاستثمار الخاص في قطاع المياه والصرف الصحي للدول النامية. 3 بالمائة فقط من سكان الدول النامية يجري تزويدهم بمياه الشرب من خلال شركات خاصة.

الصندوق (23): خصخصة إمداد المياه في بوينوس آيريس

تظل الأسئلة قائمة فيما يتعلق بالفرضية بأن تحرير السوق سيولد تلقائياً تحسينات على فعالية خدمات المياه وفي ربط عملاء جدد. في عام 1993 وبناء على نصيحة بنك النقد الدولي تمت خصخصة شبكة إمداد المياه في مدينة بوينوس آيريس ووضعها بين يدي اتحاد شركات تقوده الشركة الفرنسية العملاقة سويز. وعلى الرغم من المكاسب المؤثرة التي تحققت مبدئياً في توسيع البنية التحتية للمياه إلا أن القطاعات الأشد فقراً في بوينوس آيريس كانت هي الأكثر شعوراً بالتأثيرات السلبية للتنافلات، TP¹⁴³PT فقد ترتب على الكثير من العائلات أثمان مياه مستحقة بشكل جدي وتم فصل الخدمة عنها، وخاصة قبل عام 1998. ببنياء، كان أولئك الذين يعيشون في أشد المناطق فقراً من المدينة يواجهون التأثيرات السلبية للمياه الجوفية الصاعدة والمخاطر الصحية المرتبطة بالطبقات الصخرية المائية الملوثة بالنترات. في هذه البلديات يوجد بعض من أدنى معدلات الدخل في منطقة بوينوس آيريس الكبرى وبالتالي فإن قسماً كبيراً من العبء المالي الخاص بتوسعة الشبكة قد وقع على تلك الأسر. TP¹⁴⁴PT في آذار/مارس 2006، ألغت الحكومة الأرجنتينية العقد مع سويز.

طلب فريق عمل الأمم المتحدة لمشروع الألفية الخاص بالمياه والصرف الصحي من الدول وضع خطط مفصلة لتطوير وإدارة مصادر المياه وذلك من أجل دعم عملية تحقيق تلك الأهداف. ويجب أن تشكل هذه الخطط مطلباً سابقاً للدخول في مفاوضات بشأن الالتزامات في قطاع الخدمات البيئية.

¹⁴² Hilary, John, *GATS and Water: The threat of services negotiations at the WTO*, Save the Children UK (London, 2003) at p.16.

¹⁴³ أنظر www.cbc.ca/fourth/deadinthewater/argentina2H

¹⁴⁴ Loftus A. L. and D. A. McDonald, *Of liquid dreams: A political ecology of water privatization in Buenos Aires*, Environment&Urbanization, Vol 13 No 2, October 2001 (www.queensu.ca/msp/pages/Project_Publications/Journals/Loftus.pdf). See also Hilary, John, *GATS and Water*, op. cit.

الملحق (5)ب: خدمات الطاقة

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيتطلب توفير الطاقة الحديثة لقسم كبير من الناس يصل إلى ملياري شخص ممن يعتمدون حالياً على مصادر الطاقة التقليدية. إن الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الطاقة لا يقوض إنتاجية نحو ثلث سكان العالم وحسب بل يتسبب في انعدام الأمن والمصاعب ويهدد صحتهم ورفاه عيشهم في المستقبل. TP¹⁴⁵PT وهو يشكل عبئاً خاصاً على المرأة ويتسبب في انخفاض عمر الإنسان المتوقع وفي معدلات وفيات أعلى بين الأطفال. ومرة أخرى، تواجه البلدان النامية الحاجة للحصول على رأس المال والتكنولوجيا بينما تعمل على ضمان إمكانية الوصول والسيطرة بصورة شاملة على هذا القطاع الاستراتيجي.

مطلوب استثمارات هائلة لتلبية الطلب العالمي

يقدر مجلس الطاقة العالمي أنه سيلزم استثمارات هائلة - بقيمة نحو 100 مليار دولار أمريكي سنوياً - للحفاظ على مصدر مناسب من الطاقة، كما أن هذا وحده لن يكفل توصيلها إلى الفقراء. TP¹⁴⁶PT وتشكل خدمات الطاقة القيمة المضافة في السلسلة الممتدة من موقع مصدر الطاقة المحتمل ولغاية توزيعها إلى المستهلك النهائي. إن ديناميكية التجارة في قطاع خدمات الطاقة في حالة تسارع بسبب الطلب المتزايد على الطاقة وتحرير أسواق الطاقة وزيادة الاستثمار في قطاع الطاقة وتطبيق تقنيات جديدة.

الكثير من البلدان النامية ضالع في إصلاحات هيكلية في قطاع الطاقة الهدف منها تقليص الكلف وتحسين الأداء الاقتصادي وفعالية قطاع الطاقة عن طريق فرض ضوابط السوق الحرة والمعايير التجارية. TP¹⁴⁷PT ويمكن لهذه الضوابط والمعايير أن تشمل على إلغاء الأنظمة المعمول بها (ويشمل ذلك إلغاء الأنظمة وإجراء إعادة تقييم للطرق التنظيمية)، والتحول نحو النمط 'الشركاتي' (corporatization) (بوضع خدمات الطاقة العامة قيد الضوابط التجارية)، والتفكيك (أي تقسيم المؤسسات المدمجة عمودياً المحتكرة حكومياً)، زيادة مشاركة القطاع الخاص والخصخصة التامة. وتتطلب الجهود الرامية إلى ضمان المنافسة وجود أحكام تكفل الوصول (إمكانية وصول طرف ثالث) إلى الشبكات (الشبكات وخطوط الأنابيب).

إن تفكيك المؤسسات التي تحتكرها الحكومة قد وفر احتمالات مربحة للقطاع الخاص وقاد إلى اهتمام كبير في الحصول على التزامات ملزمة بشأن التجارة في خدمات الطاقة التي أصبحت موضوع طلبات في اتفاقية الغاتس ويتم تغطيتها في اتفاقيات التجارة الحرة. وترمي تلك الطلبات إلى الحصول على حصة من الطاقة الديناميكية "السفلى" (downstream) وخاصة سوق التجارة في الطاقة الكهربائية بينما تسعى إلى امتلاك السيطرة على الخدمات "العليا" (upstream) لتحسين أمن الإمداد. ويقدر الخبراء قيمة سوق خدمات الطاقة بنحو 100 مليار دولار ولكنه ينطوي على السيطرة على ما قيمته 3 مليارات دولار من التجارة العالمية في الطاقة. TP¹⁴⁸PT

كيف نكفل الوصول الشامل؟

تسعى حكومات البلدان النامية إلى مشاركة القطاع الخاص للحصول على رأس المال والتكنولوجيا اللازمين. والمآزق الذي تواجهه الحكومات في أغلب الأحيان هو كيفية الحصول على الاستثمار الأجنبي لزيادة القدرة والكفاءة بينما تحافظ في نفس الوقت -وبصورة خاصة- على أسعار الكهرباء عند مستويات تسمح للفقراء بالحصول عليها. وفي قطاع الطاقة، تمثل الشروط الخاصة بمتطلبات الدخول والأداء أدوات ضرورية تكفل أن التحرير يحقق الأهداف النهائية من التغطية الشاملة. ويمكن أن تشمل تلك الشروط على ضمانات على الأسعار

¹⁴⁵ See Sieh Mei Ling (ed.), *Investment, Energy and Environmental Services: Promoting Human Development in WTO Negotiations*, University of Malaya, UNDP and Malaysian Institute of Economic Research (Kuala Lumpur, March 2004) (www.um.edu.my).

¹⁴⁶ لم يتمكن 1.6 مليار إنسان من الحصول على الكهرباء في عام 2002. وحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن 1.4 مليار إنسان سيطلون يعانون من عدم القدرة على الحصول على الكهرباء عام 2030.

¹⁴⁷ UNCTAD, "Managing "Request-Offer" Negotiations under the GATS: The Case of Energy Services", UNCTAD/DITC/TNCD/2003/5 (Geneva: 2003).

¹⁴⁸ See UNDP, *International Trade in Environmental and Energy Services and Human Development*, op. cit.

(كون التحرير يميل إلى التسبب في زيادة في الأسعار ما لم يكن مسيطراً عليه) والتزامات بتقديم الخدمة الشاملة ومتطلبات نقل التكنولوجيا. من ناحية أخرى، قد تضطر الحكومات إلى دعم المستثمرين في المناطق المعزولة وخاصة أولئك الضالعين في إنتاج الطاقة المتجددة (مثلاً: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح). كما ويمكن للقوانين المنصفة والشفافة التي تحكم إمكانية وصول الطرف الثالث والدعم الحكومي التناقلي أن تشجع كلها المستثمرين. ويمكن أن يكون قطاع الطاقة مصدراً لتشغيل الشباب حيث يوفر وظائف ذات دخل أكبر سواء داخل الوطن أم خارجة عن طريق حركة الأشخاص الطبيعيين. إضافة إلى ذلك، قد يكون من الضروري الاحتفاظ بدعم الطاقة ولكن مع تركيز أكبر على الفقراء. وينبغي أن تنص التزامات اتفاقية الغاتس على مثل هذه المتطلبات، أو في "تحفظات" اتفاقيات التجارة الحرة.

يمتد نطاق اختصاص مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الطاقة إلى ما بعد حدود قطاع الخدمات. وتوسع البلدان المستوردة للطاقة إلى زيادة قوانين الدعم الحكومي للحد من الممارسات المتصلة "بازدواجية السعر" التي تحافظ بموجبها الدول المنتجة للطاقة على أسعار للمستهلكين المحليين عند مستويات أقل من الأسعار السائدة في الأسواق العالمية. كما أن هناك مبادرات تهدف إلى إلغاء ضرائب التصدير كأداة للسياسة يتكرر استعمالها في قطاع الطاقة.

الصندوق (24): تحرير خدمات الطاقة في أمريكا اللاتينية

أظهرت دراسات حالة بلدان تم أجراؤها في أمريكا اللاتينية عام 2001 أن تحرير سوق الطاقة كان -عند المقارنة- مفيداً للدول التي نفذته. فقد تحسن مدى توفرية الطاقة ونوعية الخدمة غالباً من خلال نقل سريع (واسع جداً في امتداده) للتكنولوجيا والأنظمة وإدارة حديثة أكثر فعالية. إلا أن إمكانية الحصول على الطاقة ومعقولة أسعارها لم تتحسن بالنسبة للسكان الحدوديين. وعموماً، ينزع تحرير السوق إلى التقليل من العمالة في هذا القطاع نظراً لأن المنشآت المحتكرة حكومياً تميل إلى أن تكون مترهلة من حيث التوظيف. إلا أن تخفيض عدد العاملين في الشركات المخصصة صاحبه زيادة في عدد الوظائف في شركات التعهدات نتيجة لزيادة الاستعانة بالمصادر الخارجية لكثير من الأعمال. TP¹⁴⁹ وفي سياق الاعتماد الكثيف على شركات الخدمات، لا يزال هناك تنوع كبير في الدرجة التي تندمج إليها شركات الطاقة عمودياً باتجاه عكسي أو تقوم بالاستعانة بمصادر خارجية للخدمات.

الصندوق (25): استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية لخدمات الطاقة- حالة فنزويلا

تبنت بعض الدول النامية المصدرة للطاقة سياسات ناجحة ترمي إلى تطوير قطاع لخدمات الطاقة العليا محلي وقوي (تنقيب واستخراج وحفر وغيرها من الخدمات الإنشائية) كحافز للتنمية. فعلى سبيل المثال، قامت شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة (PDVSA) عام 1980 باستحداث سياسة تهدف إلى تطوير الشركات الهندسية والمشتريات والإنشاءات. فكان لزاماً على الشركات الهندسية والمشتريات والإنشاءات الأجنبية إن تقيم شركات أو الدخول في مشاريع تجارية مشتركة مع الشركات المحلية كي يتم دعوتها للمنافسة في عطاءات العقود. وكان يتوجب على الشركات أن تنتج نقلاً للتكنولوجيا والتدريب. وكان يتوجب إدارة المشاريع بالمشاركة بين مديريين أجانب وفنزويليين. من ناحية ثانية، كانت تُطبَّق شروط تعاقدية جاذبة وكانت أعباء العمل مستقرة. ونتيجة لذلك، وفي عام 2001، أصبح 90 بالمائة من العقود الهندسية والمشتريات والإنشاءات يتم تنفيذها من قبل شركات محلية مقابل 20 بالمائة في عام 1980. وفي نفس تلك السنة كان هناك أكثر من 140 شركة من مختلف الأحجام ودرجات التخصص.

¹⁴⁹ مجلس الطاقة العالمي، Energy Markets in Transition: The Latin American and Caribbean Experience، لندن.

الملحق (5) ج: الخدمات المالية

إن الاستقرار في القطاع المالي أمر أساسي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد دفعت الأزمات المالية بالملايين من الناس إلى الفقر وأصابته جهود التنمية بنكسة أعادتها عقوداً إلى الوراء. إن عبء التكيف في مثل هذه الأزمات سيقع حتماً على عاتق الفقراء. ومع ذلك فإن الدول النامية تجابه من جديد طلبات بمزيد من تحرير أنظمة الخدمات المالية لديها.

الترجمات مختلفة بالإصلاح المالي

كان من المتوقع أن ينتج عن التنافس المعزز في قطاع الخدمات المالية رسوم أقل؛ ونوعية أجود وإمكانية الاختيار بين الخدمات؛ وإمكانية للحصول على منتجات وتقنيات جديدة؛ وإمكانية الوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال. وقد اشتملت إجراءات على التدخل الحكومي عن طريق خصخصة الكيانات المالية التي تملكها الدولة؛ تحرير معدلات الفائدة وترك القرار في تحديد توزيع الرصيد الدائن للسوق؛ إلغاء اللوائح القانونية سواء الكمية أو النوعية منها والتي تمارس التمييز ضد الكيانات المالية الأجنبية؛ إلغاء القيود المفروضة على الأنشطة بين القطاعات من قبل الكيانات المالية. اختلفت المقاربة التي اتبعتها الدول النامية نحو الإصلاح المالي بما في ذلك (أ) إيقاف مفعول الأنظمة الخاصة بالأسواق المحلية والتي تحتوي على قيود على المشاركين الجدد سواء أكانت قيوداً عامة أم على المزودين الأجانب فقط، (2) كان الإصلاح مصحوباً بتحرير الحساب الرأسمالي بينما تمت المحافظة، في حالات أخرى، على الأنظمة التي تقيد حركة رأس المال، (ج) تم إيقاف انسحاب ملكية الدولة جميعها للكيانات المالية، أو المحافظة على مشاركة الدولة في بنوك التنمية، (د) التحرير التام للوجود التجاري مع قيود على التجارة عبر الحدود، (هـ) مقاربات مختلفة تجاه سرعة الإصلاحات وفي التسلسل تحرير القطاع المالي والتحديث التنظيمي.

لقد تم منح تحرير الخدمات المالية تركيزاً محدداً في منظمة التجارة العالمية -وذلك كنتيجة للضغوط الحادة من قبل البلدان المتقدمة- إلى درجة أنه تم عقد مفاوضات إضافية (اختتمت عام 1998) في هذا القطاع بعد جولة الأوروغواي بهدف الحصول على مزيد من التحرير. وتعكس التزامات الغاتس أدوات السياسة التي احتفظت بها حكومات الدول النامية لإدارة القطاع المالي. وتشتمل تلك الأدوات على قيود على فتح البنوك الجديدة وقيود على الملكية الأجنبية وشروط تتعلق بجنسية المديرين، وعدم تقديم التزامات فيما يتعلق "بخدمات مالية جديدة" ... إلى آخره. وبعضها يهدف إلى حجز أقسام من القطاع المالي للشرائح المحرومة من السكان. TP¹⁵⁰PT وعلى الرغم من تجربة الأزمات المالية على مر السنين إلا أن بعض اتفاقيات التجارة الحرة دفعت بتحرير القطاع المالي إلى ما هو أبعد.

تأثير التحرير

شهدت الدول التي تقوم بتحرير القطاع المالي زيادة سريعة في مشاركة الكيانات المالية الأجنبية في السوق على حساب الشركات المحلية. فالكيانات المالية المحلية تم شراؤها من قبل شركات أجنبية أو أنها غادرت السوق لعدم قدرتها على المنافسة بعد ذلك. وجرى عملية تركيز في السوق المحلي نظراً لأن عدد أقل من الكيانات المالية يسيطر -وعلى نحو متزايد- على حصة أكبر من السوق المالي. ولم يسهم التحرير المالي دائماً في زيادة الإقراض للقطاع الخاص على صورة نسبة من إجمالي الناتج القومي. بل على العكس من ذلك، فقد لوحظ هبوط حاد في الإقراض بعد الإصلاح. ولقد تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العاملة في القطاع الزراعي بصورة خاصة بالإمكانية المحددة للحصول على التسهيلات. وتثبت التجربة أنه ينبغي على الدول أن تقيم بعناية المضاعفات المحتملة للإصلاح على أساس الحقائق الوطنية TP¹⁵¹PT وأن تصمم سياسات ملائمة لتحرير الخدمات المالية تناسب ظروف البلد الخاصة وأن تحدد التكاليف والفوائد الممكنة للإصلاح وكذلك السرعة والتسلسل المناسبين للعملية. وفي غياب سياسة مناسبة ومتدبرة قد يسهم تحرير القطاع المالي في عدم الاستقرار المالي.

¹⁵⁰ انعقد الاجتماع الختامي للمفاوضات الخاصة بالخدمات المالية حتى الساعات الأولى من الصباح نظراً لأن ماليزيا قاومت بنجاح محاولات للتخفيف من سياستها المؤيدة لشعوب "البومبيوتيرا" في القطاع المالي.

¹⁵¹ صندوق النقد الدولي، *International Capital Markets: Developments, Prospects, and Key Policy Issues*، (واشنطن دي سي، أيلول/سبتمبر 2000) (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/icm/2000/01/eng/index.htm>).

الصندوق (26): التجربة التايلاندية

تثبت التجربة والأزمة التايلاندية عام 1997 أن التحرير "السريع والصاخب" لم يعمل جيداً. كان ينبغي تخطيط التحرير كعملية وتنفيذه على خطوات بدلاً من جعله هدفاً يجب تحقيقه من خلال إجراءات سياسية غير مترابطة. كما وتظهر هذه التجربة مقدار صعوبة تكيف تطورات خارجية سريعة لتناسب احتياجات وجاهزية البلد. وأثبت النظام المصرفي السريع النمو وتدفق رأس المال الأجنبي قصير الأمد، على سبيل المثال، أنهما أكبر وأسرع من أن تلحق بهما السلطات التايلاندية على الجبهة التنظيمية. ورغم أن الإصلاح المالي وتعزيز النظام المالي هما على قدر كبير من الأهمية إلا أنه يجب إعدادهما وتنفيذهما على أساس مستمر وليس فقط عندما تجبر الحاجة الماسة أو الظروف الاستثنائية الدولة على القيام بإصلاحات عنيفة. TP¹⁵²PT

¹⁵² منظمة التجارة العالمية، *Communication from Thailand - Assessment of Trade in Services*، الوثيقة رقم TN/S/W/4 22 تموز/يوليو 2002.

الملحق (5): خدمات التوزيع

يُنظر إلى تحرير خدمات التوزيع على أنه وسيلة لزيادة الإنتاجية وتحقيق انخفاض في الأسعار وتوفير خيارات أكبر بين المنتجات وأشكال التوزيع إلى جانب الابتكار التكنولوجي. إلا أن المنافسين المحليين الصغار لا يمكنهم منافسة سلاسل محلات البيع بالتجزئة وبالتالي يتم إلغاء فرص التوظيف للفقراء. ويمكن لتركيز الملكية على المستوى العالمي أن يعمل على تهيش المنتجين الصغار. وينبغي على البلدان النامية أن تصوغ سياسات لهذا القطاع تعمل على توفير المنفعة للجميع في مواجهة المطالب بتحرير القطاع.

الدور الاستراتيجي لخدمات التوزيع

ترتبط خدمات التوزيع ارتباطاً وثيقاً مع خدمات أخرى كالنقل والتغليف والمستودعات والخدمات المالية وتطوير العقارات التجارية، كما أنها أصبحت أداة في مجال التجارة الدولية والقدرة على المنافسة. لقد أصبحت سلسلة التوزيع أقصر من ذي قبل كما أنه نشأت علاقة مباشرة بين المنتجين والموزعين بالتجزئة تدفعها التقنيات المعززة والرغبة في تخفيض كلفة المعاملة. كان الانتشار السريع لأساليب وتقنيات العمل التجاري الجديدة وإدخالها في النظم باعثاً على تغييرات مؤسسية وتنظيمية مرتبطة بالمشتريات وتنظيم المخزون وأساليب الإدارة وصيغ الدفع. يمكن لوجود الشركات الدولية الكبيرة للبيع بالتجزئة أن يصبح وسيلة لزيادة الصادرات وإدماج الموردين المحليين في شبكة المشتريات العالمية إلى جانب كونه يفضي إلى تحسين مهارات العامل المحليين وخاصة في مجال الإمدادات (اللوجستي) والتسويق والإدارة.

تركيز الملكية

لقد أصبحت الملكية في كلا قطاعي البيع بالجملة والتجزئة عالية التركيز، حيث تشكل مبيعات أكبر 200 شركة بيع بالتجزئة 30 بالمائة من مبيعات التجزئة على مستوى العالم أجمع. ويعمل الوجود المتنامي للمجموعات الأجنبية للبيع بالتجزئة في البلدان النامية على تحويل الأسواق شديدة التنافس التي تتنافس فيها الآلاف من الشركات الصغيرة في مختلف شرائح السوق إلى وضع يسيطر فيه عدد قليل من الشركات في معظم أجمالي حركة المبيعات للقطاع. وقد قاد ذلك إلى وجود عدد أقل من الموردين المحليين بسبب إجبارهم على مغادرة السوق.

ويعتبر قطاع التوزيع مسؤولاً عن حصة كبيرة من العمالة غير الزراعية في الدول النامية – مثلاً 6 إلى 7 بالمائة في الهند- وعن حصة أكبر بكثير في الدول المتقدمة. TP¹⁵³PT وتلعب المحلات الصغيرة دوراً اجتماعياً حاسماً بصفتها جهات توظيف للفقراء الذين يهاجرون من الريف إلى المناطق المدنية وبالتالي فإنها تلعب دوراً اجتماعياً قد لا تكون سلسلة محلات الكبيرة قادرة على لعبه. علاوة على ذلك، فإن انتقال الوضعية الاجتماعية للناس من مالكي للمحلات إلى موظفين فيها كان له أثر على انكماش الطبقة الوسطى الأمر الذي يحمل مضامين اجتماعية وسياسية.

إن لهيمنة الشركات الكبرى على قطاع خدمات التوزيع تأثير عميق على قطاع البيع بالجملة من السوق وعلى الموردين المحليين للسلع وبخاصة في قطاع المزارع. ويجد موردو الأغذية في البلدان لنامية أنهم يتحملون القدر الأعظم من وطأة تنافس الأسعار بين سلاسل التوزيع بينما يجد صغار المزارعين أنفسهم خارج اللعبة بسبب عم قدرتهم على الوفاء بمعايير النوعية والتسليم التي تفرضها الشركات نفسها. TP¹⁵⁴PT

شروط التحرير

وهكذا فإن الدول النامية تسعى إلى مقايضات لكي تحصل على الفوائد من وجود سلاسل التوزيع الكبيرة بينما تحمي وتحفز دور الأسواق الصغيرة للبيع بالتجزئة بصفتها مصدراً لتوظيف الفقراء وكذلك تكفل للمنتجين الصغار إمكانية الوصول إلى سلاسل التوزيع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال طرق من قبيل تحديد عدد فروع السلاسل الأجنبية واختبارات الحاجة الاقتصادية (التي يمكن إدراجها في التزامات اتفاقية الغاتس) ودعم

¹⁵³ See UNCTAD, *Distribution Services*, TD/B/COM.1/EM.29/2, (Geneva, 2005).

¹⁵⁴ انظر الفصل الرابع من تقرير التنمية البشرية لعام 2005 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب على عمليات الإدارة والتوزيع¹⁵⁵PT، والتسهيلات. في كثير من الأحيان لم يتمخض انفتاح سوق البيع بالتجزئة دون التأكد من وجود الشروط اللازمة لوجود منافسة عادلة عن تحقيق مكاسب الازدهار المتوقعة. وقد يلزم أن يُلزم مثل هذا الانفتاح عن طريق إصدار تشريع قوي وواضح ضد قيام اتحاد شركات احتكاري للحد من المنافسة (anti-trust) يرمي إلى تنظيم عملية الاتفاق بين الشركات للحد من المنافسة، وأفعال النهب، وسوء استخدام قوة السوق والممارسات الخداعية وكذلك إلى تعزيز رفاه المستهلك؛ والسياسات الهادفة إلى دعم تنوع سوق التجزئة ومقاولات التجزئة؛ وتوسيع قانون العقود غير المنصف إلى عقود تجارية-تجارية؛ والإجراءات الهادفة إلى التنفيذ الصحيح لقانون العلامات التجارية وحقوق المؤلف؛ ووضع قانون الامتيازات بما في ذلك الإفصاح الإجمالي عن المعلومات؛ وتطوير أدوات القانون اللينة (soft law) من قبيل مدونات الممارسات الحسنة والتي برهنت على فعاليتها الشديدة في تنظيم السلوك المضاد للمنافسة لدى المشترين.

الصندوق (27): انتشار سلاسل المحلات

حصل توسع هائل في سلال محلات السوبر ماركت المحلية والأجنبية في مجال بيع الأغذية بالتجزئة حيث كانت أمريكا اللاتينية تنصدر القائمة بين المناطق النامية. فقد ارتفعت حصة محلات السوبر ماركت من إجمالي مبيعات السوق الوطني بالتجزئة من 20 بالمائة عام 1990 إلى 50-60 بالمائة من إجمالي حركة المبيعات لعام 2002. وقد اتبعت عملية تطور سلاسل السوبر ماركت في آسيا وإفريقيا نسقاً مماثلاً لذلك الذي اتبعته أمريكا اللاتينية ولكنه بدأ صعوده بعدها. وتبلغ حصة سلاسل السوبر ماركت حالياً من مبيعات البقالة بالتجزئة في إندونيسيا وماليزيا وتايلاند 33 بالمائة ونحو 63 بالمائة في الجمهورية الكورية وتايوان (الصين) والفلبين. وبالمقابل يقف تغلغل السوبر ماركت في الهند عند 5 بالمائة فقط. وأحدث المواقع التي تشهد صعود السوبر ماركت هو إفريقيا وخاصة شرق وجنوب إفريقيا، ففي جنوب إفريقيا تمثل سلاسل السوبر ماركت 55 بالمائة من إجمالي مبيعات البقالة على المستوى الوطني بينما في نيجيريا لا زالت حصتها تقف عند 5 بالمائة فقط.

¹⁵⁵ في كولومبيا على سبيل المثال، كان لعملية تحديث وتحرير خدمات التوزيع تأثير سلبي على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تم إخراجها من السوق. ومن ثم قامت الحكومة بتطبيق برنامج خاص - PYMECO - لدعم صغار البائعين بالتجزئة من خلال التدريب على عمليات الإدارة والتوزيع.

الملحق (5) هـ: الخدمات الصحية

إن تزويد الفقراء بخدمات الصحة أمر جوهري في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرابع والخامس والسادس. وقد نشأت الضغوط من أجل المشاركة الأجنبية في القطاعات الصحية في اللحظة التي أصبح فيها تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات التجارية على الصحة مبعث قلق كبير للمجتمع الدولي. ويمكن للالتزامات المتعلقة بالصحة في اتفاقية الغاتس وغيرها من الاتفاقيات التجارية أن تؤثر على تقديم الخدمات الصحية الأساسية للفقراء. TP¹⁵⁶PT وكما بينا سابقاً فإن الإعلان الوزاري لدول منظمة التجارة العالمية لعام 2001 الخاص باتفاقية النواحي المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والصحة العامة يعتبر ضرورياً لحماية البلدان النامية من الضغوط الثنائية من الشركاء التجاريين الأقوياء الذين كانوا يعملون على تفويض حقوقها بإمكانية الحصول العامة على الأدوية. وقد حذر خبراء الصحة الدوليون بقوة وبصورة متواصلة ضرورة توخي الحكمة من قبل الدول النامية في إلزام نفسها بالسماح لمزودي الخدمات الصحية الأجانب بمن فيهم شركات التأمين من دخول أسواقها.

وفي الوقت الذي يختلف فيه دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية من بلد لآخر، امتنعت معظم دول منظمة التجارة العالمية عن تقديم الالتزامات في هذا القطاع. والكثير من الدول يرغب في التكنولوجيا الطبية الأحدث والمستشفيات ومراكز التدريب ذات التقنيات العالية. ويُنظر إلى وجود مثل هذه المرافق على أنه إغراء للاستثمار الأجنبي. ألا أن ثمة مخاوف من أن يعمل القطاع الخاص الأجنبي على استنزاف الموارد البشرية والمالية في القطاعات الوطنية العامة والخاصة وأن يؤدي إلى وجود نظام صحي مؤلف من طبقتين واحدة للأغنياء وأخرى للفقراء. وبينما يتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه الدول النامية في القطاع الصحي في تزويد المناطق الريفية بإمكانية الحصول معقولة التكلفة على خدمات نوعية، إلا أن وجود المزودين الأجانب من القطاع الخاص قد لا يسهم إلا قليلاً في هذه الجهود ومن المرجح أن يعمل على إفشالها.

كما ويمكن للوجود الأجنبي في قطاع الخدمات الصحية أن يكون عن طريق تقديم التأمين الصحي. ويعتبر خبراء الصحة الدوليون أن حصول شركات التأمين الصحي على قدر أكبر من الولوع إلى السوق الذي قد يعمل -من الناحية النظرية- على تحريك المنافسة وتقليل الكلفة إلا أن الدليل في الواقع المعاش يبرهن على أن زيادة التنافس بين شركات التأمين الصحي يعمل على تقطيع السوق وعدم استقراره إلى جانب تفويض القدرة على إنشاء صناديق مشتركة أكبر وأكثر عدلاً لتغطية الأخطار وتوزيع التكاليف بين الفقير والغني والسليم والمريض. وبصورة خاصة، من المهم للغاية منع الجماعات الأكثر ثروة من السكان من تجنب الاشتراك في خطط التأمين الصحي الوطنية. وينبغي ألا يعمل التأمين الصحي الأجنبي بطريقة تقوض نظم التأمين الصحي الإجمالي الشامل. لقد كانت تجربة بعض الدول النامية مع منظمات الرعاية الصحية (HMOs) التي تخلق مصدراً مقيداً من العاملين الطبيين، تجربة محبطة. TP¹⁵⁷PT وينصح خبراء الصحة الدوليون بأن دخول الموردين الأجانب إلى البلد يجعل من قيام الدولة باستحداث إطار تنظيمي لقطاع التأمين الصحي فعال أمراً أكثر إلحاحاً، وبأنه ما لم يتم تطبيق مثل هذا النظام قد يكون من الضار أن تتقيد البلدان النامية بالتزامات كاملة في القطاع الفرعي للتأمين الصحي بموجب ملحقات الخدمات المالية لاتفاقية الغاتس. TP¹⁵⁸PT

ثمة عدد من الدول النامية يصدر الخدمات الصحية. لا يأتي المرضى إلى الدول النامية للحصول على العلاج الطبي بسبب التكاليف الأقل فقط بل وللحصول على معالجة طبية تقليدية أيضاً وفي كثير من الأحيان للتمتع بمعاملة أكثر رحمة وكثافة من الطاقم الطبي. إلا أن سياسات التصدير الصحي قد تؤثر -سلباً أو إيجاباً- على الرعاية الصحية الداخلية وخاصة إمكانية حصول الفقراء على الخدمات الصحية. ويعتمد ذلك بالنسبة للفقراء على

¹⁵⁶ For links to the international debate on trade in health services see Choike, *Health and Health Services, Goods for Sale* (www.choike.org/nuevo_eng/informes/1007.html).

¹⁵⁷ See, for example, "Consensus Paper on Managed Care Organizations", developed by Association of Private Hospitals of Malaysia, 10 April 2001 (www.hospitals-malaysia.org).

¹⁵⁸ See Lipson, Debra, *GATS and Health Insurance Services*, Background Note for WHO Commission on Macroeconomics and Health, CMH Working Paper 4:7, June 2001 (http://www.cmhealth.org/docs/wg4_paper7.pdf).

عدد أفراد الطاقم الطبي والمرافق في البديل المصدر والبنية التنظيمية التي أرسى دعائمها. TP¹⁵⁹PT ومن المحتمل أن تكون الدول النامية التي تنفق الموارد على معالجة المرضى الأجانب تعمل على تحويل الموارد بعيداً عن الاحتياجات الداخلية. إضافة إلى ذلك، فإنها وعن طريق عرضها لشروط وظيفية أكثر جاذبية تعمل على زيادة حالة نقص العاملين المهرة في المرافق العامة التي يعتمد عليها الفقراء سوءاً. ويتطلب تصدير الخدمات الصحية من خلال الطريقة-2 ("السياحة الصحية") وجود استراتيجية شاملة قائمة على تحليل المكاسب الممكنة والتأثيرات على النظام الصحي الوطني وإمكانية حصول الفقراء على الخدمة الصحية. وتختلف هذه التأثيرات من بلد لآخر كونها معادلة مؤلفة من خصائص معينة للنظام الصحي لكل بلد يحتمل أن يكون مصدرًا، ولكنها في كثير من الحالات قد تكون تأثيرات سلبية.

¹⁵⁹ See WHO/UNCTAD study *International Trade in Health Services: a Development Perspective* UNCTAD/ITCD/TSB/5, WHO/TFHE/98.1 (Geneva: 1998).

- Abugattas, Luis, and Simonetta Zarrilli (2007). *Challenging Conventional Wisdom: Development Implications of Trade in Services*, UNCTAD Series on Trade, Poverty and Cross-cutting Development Issues. <http://www.unctad.org>
- Adlung, Rolf (2005). *Public Services and the GATS*, WTO Working Paper ERSD-2005-03. Geneva. http://www.wto.org/English/res_e/reser_e/ersd200503_e.htm.
- Adhikari, Ratnakar, and Yumiko Yamamoto (2005). *Flying Colours, Broken Threads: One Year of Evidence from Asia after the Phase-out of Textiles and Clothing Quotas, Tracking Report*. Colombo: UNDP Asia Pacific Trade and Investment Initiative. <http://www.undprcc.lk>.
- Adhikari, Ratnakar, and Yumiko Yamamoto (2006). *Sewing Thoughts, How to Realize Human Development Gains in the post-Quota World, Tracking Report*. Colombo: UNDP Asia Pacific Trade and Investment Initiative. http://www.undprcc.lk/Publications/Publications/TC_Tracking_Report_April_2006.pdf.
- Akyuz, Yilmaz (2005). *The WTO Negotiations on Industrial Tariffs: What is at Stake for Developing Countries*. Geneva: Third World Network. <http://www.twinside.org.sg/akyuz.htm>.
- Association of Private Hospitals of Malaysia. Consensus paper on Managed Care Organizations, 10 April 2001. <http://www.hospitals-malaysia.org>.
- Bacchetta, Marc, and Bijit Bora (2003). *Industrial tariffs and the Doha Development Agenda*, WTO discussion paper. Geneva. http://www.wto.org/English/res_e/booksp_e/discussion_papers_e.pdf.
- Baunsgaard, Thomas, and Michael Keen (2005). *Tax Revenue and (or?) Trade Liberalization*. IMF Working Paper WP/05/112.
- Bellmann, Cristophe. Latin American countries in bilateral and multilateral agricultural negotiations. Presentation to the Andean Development Corporation, http://www.caf.com/attach/11/default/Lat_am_Ag.pdf.
- Bernal, Luisa (2005). *Methodology for the Identification of Special Products and Products for Eligibility Under Special Safeguard Mechanism by Developing Countries*, ITCSD. Geneva. <http://www.ictsd.org/dlogue/2005-10-14/Luisa%20Bernal%20Methodology%20paper.pdf>.
- Bernier, Ivan (2004). *Recent FTAs of the United States as Illustrations of their New Strategy Regarding the Audio-Visual Sector*. http://www.mcc.gouv.qc.ca/diversite-culturelle/eng/pdf/conf_seoul_ang_2004.pdf.
- Blandford, David, and Tim Josling (2006). *Options for the WTO Modalities for Agriculture*, International Food and Agricultural Trade Policy Council. <http://www.agritrade.org/Publications/DiscussionPapers/WTO%20Modalities.pdf>.
- Chanda, Rupa (2006). *Intermodal linkages to services trade*. OECD Trade Policy Working Paper No. 30.
- Charlton, Andrew (2003). *Incentive bidding wars for mobile investment; economic consequences and potential reponses*. OECD Development Centre Technical Paper 203, OECD. <http://www.oecd.org/dataoecd/39/63/2492289.pdf>.
- Choike, Health and Health Services, Goods for Sale, a portal on Southern civil societies http://www.choike.org/nuevo_eng/informes/1007.html.

- Commission on Intellectual Property Rights (2002). *Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy*. London.
http://www.iprcommission.org/graphic/documents/final_report.htm.
- Correa, Carlos (2000). *Reviewing the TRIPs Agreement in UNCTAD, a Positive Agenda for Developing Countries: Issues for Future Trade Negotiations*, UNCTAD/ITCD/TSB/10. New York and Geneva: UNCTAD.
http://www.unctad.org/en/docs/itcdtsb10_en.pdf.
- (2000). *Integrating Public Health Concerns into Patent Legislation in Developing Countries*. Geneva: South Centre. <http://www.southcentre.org>.
- (2000b). *Intellectual Property Rights, the WTO and Developing Countries: The TRIPS Agreement and Policy Options*. London and New York: Zed Books.
- Das, B.L. (2005), *The Current Negotiations in the WTO, options, opportunities and risks for developing countries*. London: Zed Books.
- Deere, Carolyn (2000). *Net Gains: Linking Fisheries Management, International Trade and Sustainable Development*. IUCN, The World Conservation Union.
<http://www.users.ox.ac.uk>.
- FAO (2003). Support to the WTO Negotiations for the Cancun Ministerial Conference. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.
<http://www.fao.org/docrep/005/y4852e/y4852e00.htm>.
- Fernandez de Cordoba, Santiago (2005). *Coping with Trade Reforms, Implications of the WTO Industrial Tariff Negotiations for Developing Countries*. Geneva: UNCTAD.
<http://www.unctad.org>.
- G33 Proposals:
- Modalities for the designation and treatment of any agricultural product as a Special Product (SP) by any developing country member, JOB(05)304, 22 November 2005.
http://www.agradepolicy.org/output/resource/G33_proposal_SPs_22Nov05.pdf.
- SSM for developing countries, JOB(06)64, 23 March 2006
http://www.agradepolicy.org/output/resource/G33_revised_proposal_SSM_23Mar06.pdf.
- Gibbs, Murray (2004a). Energy in the WTO: What is at stake? In *Investment, Energy and Environmental Services: Promoting Human Development in WTO Negotiations*, Sieh Mei Ling, ed.
- (2004b). Statement on Investment Policy and Human Development. In *Investment, Energy and Environmental Services: Promoting Human Development in WTO Negotiations*, Sieh Mei Ling, ed. Kuala Lumpur: University of Malaya, UNDP, and Malaysian Institute of Economic Research. <http://www.um.edu.my>.
- Swarnim Wagle, and Pedro Ortega (2005). *The Great Maze: Regional and Bilateral Free Trade Agreements in Asia*. Colombo: UNDP Asia-Pacific Trade and Investment Initiative. http://www.undprcc.lk/Publications/Publications/Great_Maze_-_FTA_-_completed.pdf.
- GRAIN, One global patent system? WIPO's Substantive Patent Law Treaty, GRAIN briefings 2003. <http://www.grain.org/briefings/?id=159>.
- Beyond UPOV -Examples of countries preparing non-UPOV sui generis plant variety protection systems for compliance with TRIPS, GRAIN briefings 1999.
<http://www.grain.org/briefings/?id=127>.

- Hathaway, Dale (2002). A Special Agricultural Safeguard: buttressing the market access reforms of developing countries. In *FAO Papers on Selected Issues Relating to the WTO Negotiations on Agriculture*. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome. <http://www.fao.org/docrep/005/Y3733E/y3733e05.htm>.
- Hausmann, Ricardo, and Dani Rodrik (2003). Economic development as self-discovery. *Journal of Development Economics*, 72(2): 603-633. <http://www.nber.org/papers/W8952>.
- Hilary, John (2003). GATS and Water: The threat of services negotiations at the WTO. London: Save the Children UK. http://www.savethechildren.org.uk/scuk_cache/scuk/cache/cmsattach/21_GATS_and_water.pdf.
- International Monetary Fund (2002). International Capital Markets: Developments, Prospects, and Key Policy Issues. International Monetary Fund, Washington D.C. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/icm/2000/01/eng/index.htm>.
- Jales, Mario (2005). Tariff reduction, special products and special safeguards: An analysis of the agricultural tariff structures of G33 countries. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development. <http://www.ictsd.org/dlogue/2005-06-16/Jales.pdf>.
- Jayanetti, Sanath (2003). Movement of natural persons and its human development implications (Housemaids and Unskilled Migrant Workers). UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. Hanoi. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- Kim, DoHoon (2006). Trade Promotion and Economic Development in Korea. Korea Institute for Industrial Economics and Trade, presentation in file with author, May 2006.
- Khan, Zubair (2003). *The Impact of the post-ATC Environment on Pakistan's Textiles Trade*, UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- Lakhoua, Faycal (1998). The Tunisian Experience of 'Mise à Niveau', Conceptual Issues and Policy Orientations. Marrakech. <http://www.worldbank.org/mdf/mdf2/papers/benefit/finance/lakhoua.pdf>.
- Lam Quoc Tuan (2003). *Trade in Fisheries and Human Development: Country Case Study-Viet Nam*, UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. Hanoi. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- Lipson, Debra (2001). GATS and Health Insurance Services. Background Note for WHO Commission on Macroeconomics and Health, CMH Working Paper 4:7. http://www.cmhealth.org/docs/wg4_paper7.pdf.
- Loftus, Alexander, and David McDonald (2001). Of liquid dreams: A political ecology of water privatization in Buenos Aires. *Environment & Urbanization*, 13 (2). http://www.queensu.ca/msp/pages/Project_Publications/Journals/Loftus.pdf.
- Malhotra, Kamal (2006). National trade and development strategies: Suggested policy directions. Background paper for UNDP *Asia-Pacific Human Development Report, Trade on Human Terms: Transforming Trade for Human Development in Asia and the Pacific*. Colombo: UNDP.
- Marconini, Mario (2003). *Acordos Regionais e o Comercio de Servicos: normativa internacional e interesse brasileiro*. Sao Paulo: Aduanieras.

- Mathew, Sebastian (2003). Trade in fisheries and human development in India. UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- OECD (2003). Public-private partnerships in the urban water sector. Policy Brief. Organization for Economic Cooperation and Development. Paris. <http://www.oecd.org/dataoecd/31/50/2510696.pdf>.
- OXFAM (2000). Tax havens: Releasing the hidden billions for poverty eradication. http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/debt_aid/tax_havens.htm.
- Pal, Parthapratim (2006). The ongoing negotiations on agriculture: Some observations. Presentation at the workshop on *WTO-Related Issues for Government Officials in the SAARC Region*. New Delhi: The Energy and Resources Institute, 1-3 May 2006. <http://www.teriin.org/events/docs/wtopresent/partha4.ppt>.
- Paz, Julio (2005). Identificación de productos especiales y mecanismos de salvaguardia especial en el Perú.” Geneva: ICTSD.
- Peters, Ralf (2004). Agriculture. At UNECA Ad Hoc Meeting on Agriculture. Tunis, November 2004. <http://www.eca.org/trid/meetingss/Tunis.November2004>.
- Rahman, A.A. (2003). Trade in agriculture, food security and human development: Country case study for Malaysia. UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- Rangnekar, Dwijien (2004). The socio-economics of geographical indications: A review of empirical evidence from Europe. UNCTAD-ICTSD Project on IPRS and Sustainable Development. http://www.iprsonline.org/unctadictsd/docs/CS_Rangnekar2.pdf.
- Rodriguez Cervantes, Silvia (2006). FTAs: Trading away traditional knowledge. GRAIN briefings 2006 http://www.grain.org/briefings_files/fta-tk-03-2006-en.pdf.
- Rodrik, Dani (2004). Industrial policy for the twenty-first century. CEPR Discussion Paper no. 4767. London: Centre for Economic Policy Research. <http://www.cepr.org/pubs/dps/DP4767.asp>.
- (2006). What’s so special about China’s exports? CEPR Discussion Paper No. 5484. London: Centre for Economic Policy Research. <http://www.nber.org/papers/w11947>.
- Rudloff, B. and J. Simon (2004). Comparing EU FTAs: Sanitary and phytosanitary Regulations. ECDPM in Brief. <http://www.ecdpm.org>.
- Seih Mei Ling (ed.) (2004). Investment, energy and environmental services: Promoting human development in WTO negotiations. Kuala Lumpur: UNDP, MIER and University of Malaysia. March 2004. <http://www.um.edu.my>.
- Shin, Jang-Sup, and Ha-Joon Chang (2004). Foreign investment policy and human development country study: Republic of Korea. In *Investment, Energy and Environmental Services: Promoting Human Development in WTO Negotiations*, Seih Mei Ling, ed. Kuala Lumpur: University of Malaya, UNDP, and Malaysian Institute of Economic Research. <http://www.um.edu.my>.
- Stiglitz, Joseph, and Andrew Charlton (2005). *Fair Trade for All*. Oxford: Oxford University Press, 2005.
- Stiglitz, Joseph and M. Shahe Emran (2004). Price neutral tax reform with an informal economy. Econometric Society, 2004 North American Summer Meetings, p. 493.
- Tokrishna, Ruangrai (2003). The fisheries sector in Asian countries, sustainable fisheries, human development and trade liberalization. UNDP Asia Trade Initiative on Trade

- and Human Development, Phase 1, technical support document.
<http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- Tsogtbaatar, Damedin. Mongolia's WTO Accession: Expectations and Realities of WTO Membership. WTO Managing the Challenges of WTO Participation: Case Study 29, http://www.wto.org/English/res_e/booksp_e/casestudies_e/case29_e.htm.
- Tullao, Teresa, and Michael Angelo Cortez (2003a). MNP and human development in Asia. UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- (2003b). Movement of natural persons between the Philippines and Japan: Issues and prospects. Presentation at De La Salle University, Manila, September 2003. http://pascn.pids.gov.ph/jpepa/docs/tullao-revised_sept%2009.PDF.
- UNCTAD *World Investment Reports*, various years.
<http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=1485&lang=1>.
- (1994). *Trade and Development Report 1994*. UNCTAD/TDR/14 and Supp.1. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
- (2000). *A Positive Agenda for Developing Countries: Issues for Future Trade Negotiations*, UNCTAD/ITCD/TSB/10. United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva.
http://www.unctad.org/en/docs/itcdtsb10_en.pdf.
- (2001). *WTO Accessions and Development Policies*. UNCTAD/DITC/TNCD/11. United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva.
http://www.unctad.org/en/docs/ditctncd11_en.pdf.
- (2003). *Managing 'Request-Offer' negotiations under the GATS: The case of energy services*. UNCTAD/DITC/TNCD/2003/5. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
- (2003). Report of expert meeting on market access issues under Mode 4. Document TD/B/COM.1/64. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 27 November 2003.
- (2004). *Trade and Gender: Opportunities, Challenges and the Policy Dimension*. UNCTAD/TD/392. http://www.unctad.org/en/docs/edm20042_en.pdf.
- (2005). Distribution Services, TD/B/COM.1/EM.29/2.
- (2005). Energy and Environmental Services, Negotiating Objectives and Development Priorities, Simonetta Zarrilli, ed., UNCTAD/DITC/TNCD/2005/3.
- (2006). UNCTAD Secretary-General, Statement to ECOSOC Round Table on Globalization and Labour Migration, 6 July 2006. New York: United Nations.
<http://www.unctad.org>.
- (2005a). International trade in environmental and energy services and human development. Discussion paper. UNDP Asia Pacific Trade and Investment Initiative.
http://www.undprcc.lk/Publications/Publications/International_trade-completed.pdf.
- (2005b). International trade in textiles and clothing and development policy options: After the full implementation of the WTO Agreement on Textiles and Clothing (ATC) on 1 January 2005, policy paper.
<http://www.undprcc.lk/Publications/Publications/T&CPolicyPaper.pdf>.
- UNDP et al. (2003). *Making Global Trade Work for People*. London: Earthscan.
- UNDP (2005). *Human Development Report 2005, International Cooperation at a Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World*. New York: United Nations Development Programme. hdr.undp.org/reports/global/2005/.

- (2006). Concept Note on Aid for Trade, January 2006 <http://www.undp.org/poverty/>.
- VanGrasstek, Craig (2003). U.S. policy towards free trade agreements: Strategic perspectives and extrinsic objectives. UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- Vivas, David, and Christophe Spennemann (2006). Dialogo regional sobre propiedad intelectual, innovación y desarrollo sostenible. UNCTAD/ICTSD Project on Intellectual Property and Sustainable Development, Costa Rica, May 2006. <http://www.ictsd.org>.
- Vu Quoc Huy et al. (2003). Trade in services, movement of natural persons and human development: Country case study – Vietnam. UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- Wagle, Swarnim (2003). The development dimensions of the Sri Lankan Geographical Indication of Camellia Sinensis (Ceylon Tea). UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- (2003). Geographical indications: TRIPs and promoting human development in Asia. UNDP Asia Trade Initiative on Trade and Human Development, Phase 1, technical support document. <http://www.undprcc.lk/Publications/Publications.asp?C=4>.
- WHO/UNCTAD (1998). International Trade in Health Services: a Development Perspective, UNCTAD/ITCD/TSB/5, WHO/TFHE/98.1 World Health Organization of the United Nations and United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
- World Bank (2005). *Global Economic Prospects 2005: Trade, Regionalism and Development*. Washington D.C.: The World Bank.
- World Energy Council (2001). *Energy Markets in Transition: The Latin American and Caribbean Experience*. London: World Energy Council.
- WTO (2001). Matrix on Trade Measures Pursuant to Selected MEAs. Document WT/CTE/W/160/rev.1, 14 July 2001. World Trade Organization, Geneva. <http://www.wto.org>.
- (2002). Communication from Thailand: Assessment of trade in services. Document TN/S/W/4, 22 July 2002. World Trade Organization, Geneva. <http://www.wto.org>.
- (2003). WTO, Committee on Agriculture - Special Session. WTO Negotiations on Agriculture, poverty reduction: Sectoral initiative in favour of cotton. Joint proposal Benin, Burkina Faso, Chad and Mali. Document TN/AG/GEN/4, 16 May 2003. <http://www.wto.org>.
- (2005). United States – Upland Cotton. Appellate Body Report, Dispute DS267, circulated 3 March 2005 http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds267_e.htm.
- (2006). Recommendations of the Task Force on Aid For Trade, document WT/AFT/1, 27 July 2006 <http://www.wto.org>.

Inter-governmental and Civil Society Organizations and Research Institutions

Bilaterals.org: Everything that is not happening at the WTO: www.bilaterals.org

Food and Agriculture Organization (webpage on trade):

http://www.fao.org/trade/negoc_dda_en.asp

Institute for Agriculture and Trade Policy: www.iatp.org, www.tradeobservatory.org

International Collective in Support of Fishworkers: www.icsf.net and www.icsf.org

International Textiles and Clothing Bureau: www.itcb.org.

South Centre: www.southcentre.org

Third World Network: www.twm.org.sg, www.twinside.org

UNCTAD: www.unctad.org

UNDP: www.undp.org

UNDP Colombo Regional Centre (site of UNDP's Asia Pacific Trade and Investment Initiative): http://www.undprcc.lk/Our_Work/Trade_and_Investment.asp

World Water Council: www.worldwatercouncil.org

World Trade Organization: www.wto.org

European Centre for Development Policy Management: www.ecdpm.org

OECD: www.oecd.org

European Services Forum: www.esf.be

European Commission External Trade Directorate: <http://ec.europa.eu.comm/trade/>

World Bank Independent Evaluation group: www.worldbank.org/ieg/trade

SUNS South North Development Monitor: www.sunsonline.org

United States Trade Representative Office: www.ustr.gov

India Ministry of Commerce: <http://commerce.nic.in>

Japan Ministry of Foreign Affairs: www.mofa.go.jp/policy

Singapore Ministry of Trade and Industry Singapore FTAs: www.fta.gov.sg/fta

Choike: www.choike.org

BIMSTEC: www.bimstec.org

FTA Watch Thailand: www.ftawatch.org

FTA Watch Malaysia: www.ftamalaysia.org

GRAIN: www.grain.org